وَمَنْ يَّتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهٗ

الحمد للہ ذی الآلاء الکافیۃ والنعماء الشافیۃ علی ان ہذا الکتاب المسمیٰ بالفوائد الضیائیۃ اعنی

منح ملا جامی

مکتبہ امدادیہ

نزد ہسپتال روڈ ملتان پاکستان

اور مفت پروسس

وَمَنْ يَّتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهٗ

الحمد للہ ذی الآلاء الکافیۃ والنعماء الشافیۃ علی ان ہذا الکتاب المسمیٰ بالفوائد الضیائیۃ اعنی

شرح مرقاۃ الحق

مکتبۂ امدادیہ

ٹی۔بی ہسپتال روڈ ، ملتان ، پاکستان

مدینہ کتاب گھر گوجرانوالہ
فون: 75821 - 76412

marfat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من رفع السماء وخفض الغبراء ونصب عليها اوتادا والجبال لكيلا يسقط سكونها حركة الزلزال وانعم علينا باعراب النعماء في ذلك البناء على وجه الكمال
وصل وسلم على نبيك الذي جعلت شفاعته شافية لمرضى سوء الاعمال في يوم الاهوال وكافية لنجاة العصاة عن العقوبة والنكال وعلى آله وصحبه الذين جزوا كافة
الخلق نحو ضياء الدين من ظلمات الغواية والضلال اما بعد فيقول العبد الآسي محمد عبد العلي المدراسي
تجاوز عن جرائمه رب الاناسي ان النحو في الكلام كالملح في الطعام لا سيما في لسان العرب اجلى من الرطب واشهى من العنب بل هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى
معرفة حديث نبيه الكريم وهما في الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة والغاية القصوى من الرشاقة والملاحة ومن احسن ما صنف فيه بيانا وعمدة تبيانا هذه
الفوائد الضيائية التي اجلى من ان تعرف وما اعلى من ان توصف وقد تداولت بين الطلاب وتناولتها ايدي اولي الالباب كيف لا وما تنها امام المحققين
جمال الملة والدين ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المعروف بابن الحاجب لان والده كان حاجبا للامير عز الدين الصلاحي الكردي نسبا
والمالكي مذهبا ولد آخر سنة سبعين وخمس مائة في بلدة اسنا من مضافات مصر واشتغل في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن حتى كمل في العربية والاصول بين
ازكياء العلماء الفحول ثم قدم دمشق ودرس بجامعها ثم رحل الى الاسكندرية فمات بها رحمه الله نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ٦٤٦ ست واربعين و
ست مائة ودفن خارجا من باب البحر والكافية في الفقه والاصول مختصران وفي الصرف الشافية وشرحها وفي النحو الكافية وشرحها الوافية والامالي في مجالس شتى والمقدمة
شرح المفصل وفي العروض قصيدة ومؤلفات اخرى كلها مفيدة وشارحها الفاضل الشهير السامي الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي ولد ثالث عشرين من
شعبان سنة ٨١٧ سبع عشر وثمان مائة بجام من قصبات خراسان وكان لغويا فطينا في العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة صحب اكثر المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين
الكاشغري واستفاض من خواجه عبيد الله الاحرار السمرقندي وكان من معتقديه السلطان حسين ومدح علي الشيرازي وينتهي نسبه الى الحسن الشيباني
التلميذ للامام الاعظم رحمهم الله وفاته بهراة سنة ٨٩٨ ثمان وتسعين وثمان مائة ودرس في مشهدها ولما توجهت الطائفة الطاغية الازبكية الى خراسان اخذوا بنعش الامام
يوسف جسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى لما تسلط عليها الطائفة المذكورة نبشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب وكبه الزلفى العظيم يوم الحساب وعليهم النكال و
العذاب وقيل تاريخه ومن دخله كان آمنا وقد لخص في هذا الشرح ما في شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن اكثر ما خذه الشرح الهندي للشهاب الدين عمر
الدولة آبادي ثم الهندي مع زيادات من تلقاء نفسه لا يمكن الزيادة عليها في لطف التحرير تهذيبا وحسن التسطير ترتيبا كم من فوائد فيه من قول دقيق لا يطلع على
اسرارها الا واحد بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يرتشف من انهارها الا وارد بعد وارد واليه اشار القائل بالفارسية * كم از عضدي تمهيد انيم شد تمت
مولوي جامي * كه در هر نكته اش حيران شده صد فاضل نامي * ولذا كان متداولا في الدرس تحقيقا واعتبارا وقد انطبع في اكثر المطابع كرارا مرارا لكن
لقلة اعتناء الطابعين بتصحيح الكاتبين وتنقيح البروف وقعت فيه اغلاط كثيرة من تصحيف الالفاظ وتحريف الحروف حتى صارت العبارات من المتن والشرح
لا تميز بينهما بهذا الارتباك الفاسد والالتباس الكاسد بل مع قطع النظر عن ذلك الضرر مشيج لهما ومزج بهما بعض الهوامش القصيرة الواقعة بين السطور حيث صدر في المعاني
وظهر في المباني الفتور فامتدت اعناق الطلاب الى ان اكشف عن وجوه عرائس معانيه النقاب وارفع عن محاسن فرائد مبانيه الحجاب لا سيما اشار الى تحريره واقترح علي
بتنقيحه المخدوم المولوي محمد خادم حسين احسن الله اليه في الدارين واولا كان مطبوعا باسمه السامي في المطبع النظامي سنة ١٢٩٥ وثانيا في المطبع السلطاني احمد سلطان
تغمده الرحمن بالرحمة والغفران سنة ١٢٩٨ وثالثا ايضا قد انطبع سنة ١٣٠٢ في هذا المطبع المبارك بحسن توفيق الله تعالى وشبابك تحت ادارة ابنه الحاذق النبيه الشان تعالى الى ان من
مسامحة الطبع على الاقران محمد عبد الواحد خان حماه الله عن طوارق الحدثان فشمرت ذيلي عن ساق الجد في رفع اغلاط المتن والشرح على وجه الصور بقدر مقدوري وتحقيق
والالفاظ الملتبكة تمييز اللباب عن القشور وتفريق النقي من المغشور ولم آل جهدا في رجوعي الى النسخ القديمة الصحيحة العتيقة باخذ ما صفا من الصواب قطع ما كدر من الكتابة
الناقد البصير الطاعن الضرير لكن لم يتيسر لي بضيق الوقت مهلة لمطالعة بعض ما تذ الحواشي فلهذا بقي في الهوامش نبذ من الحواشي فانا معذور فيها فانما الطعن من قبل السفيه فاين جهود
لا يكبو صارم الا بنبوه مع هذا جاء هذا الكتاب الصحيح مع الفوائد الرائقة خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة ولما لاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه ارخت تاريخ طبعه ارشاد

ان هذا السفر الحسن به	مسفرا الشمس بدر طالع	منه في النحو متن موجز	شرحه الكشف عن الكاشف
فيه معنى اللطف قد اورد	طبعه قد جاء بالوجه الحسن	حسنه لا يعرف الا العارف	حين شنفت خمس من ربيع الآخر
			تحت النحو نادي الخالق
			سنة ١٣٠٢

اسامي فوائد الضيائية المكتوبة على بدء الكتاب

ا و ز ح	حاشية حسام الدين بن ابراهيم بن محمد الاسفرائيني المتوفى سنة ٩٤٥
ط ى	حاشية محمد عصمة الله بن المحمود البخاري الى النصف
ك ت	حاشية عبد الغفور اللاري المتوفى سنة ٩١٢ تلميذ الجامي الى بحث الاصوات
ف ن	تكملة عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي المتوفى سنة ١٠٦٧ من الكتاب في صفحة ٢٠٤
ت ك	حاشية الشيخ وجيه الدين العلوي الكجراتي المتوفى سنة ٩٧٥
ص	حاشية الشيخ نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوي المتوفى سنة
ق	حاشية الحافظ الناسخ كندي الى بحث الزيادات في صفحة ٩٢
ت ث	حاشية محمد عبد الرحمن بن المحمود الاسفرائيني
ح	حاشية جمال الدين بن نصير الفوائد الشافية في حل اعراب الكافية
خ ذ	حل الآيات والابيات لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن الاصفهاني
الفوائد	ايضا لعبد الرحيم الصفي فوره
ر ش	
ص ع	

marfat.com

المقدمة ١٣

٣	بحث الكلمة	١٦	بحث تقسيم الكلمة	١٨	بحث الكلام	٢٠	بحث الاسم	٢١	بحث الحاصل والمحصول	٢٣	بحث خواص الاسم
٢٥	بحث المعرب	٢٧	بحث حكم المعرب	٢٨	بحث الاعراب	٣٠	بحث العامل	٣٤	بحث الاعراب التقديري	٣٥	بحث الاعراب اللفظي

غير المنصرف ٣٥

٣٦	بحث الفعل المنع لمنع الصرف	٣٦	بحث اشكال العلل المنع	٣٧	بحث جواز صرف الغير المنصرف	٣٩	بحث العدل	٤٢	بحث الوصف	٤٣	بحث التانيث
٤٤	بحث المعرفة	٤٥	بحث العجمة	٤٦	بحث الجمع	٤٩	بحث التركيب	٥٠	بحث الالف والنون	٥١	بحث وزن الفعل

المرفوعات ٥٦

٥٦	بحث الفاعل	٥٩	بحث تقديم الفاعل	٦٠	بحث تاخير الفاعل	٦٠	بحث حذف الفعل	٦٢	بحث تنازع الفعلين	٦٦	بحث مفعول ما لم يسم فاعله
٦٨	بحث المبتدا	٦٩	بحث الخبر	٧٧	بحث حذف المبتدا والخبر	٧٩	بحث خبر ان واخواتها	٨١	بحث خبر لا لنفي الجنس	٨١	بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

المنصوبات ٨٢

٨٢	بحث المفعول المطلق	٨٨	بحث المفعول به	٨٩	بحث المنادى	٩٣	بحث توابع المنادى	٩٨	بحث المنادى المضاف	٩٩	بحث الترخيم
١٠٣	بحث المفعول	١١٣	بحث التحذير	١١٥	بحث المفعول فيه	١١٨	بحث المفعول له	١٢٠	بحث المفعول معه	١٢٢	بحث الحال
١٣٢	بحث التمييز	١٣٩	بحث المستثنى	١٥١	بحث خبر كان واخواتها	١٥٣	بحث اسم ان واخواتها	١٥٣	بحث المنصوب لنفي الجنس	١٦١	بحث خبر ما ولا

المجرورات ١٦٢

١٦٢	بحث المضاف اليه	١٦٣	بحث الاضافة المعنوية	١٦٧	بحث الاضافة اللفظية	١٦٨	بحث تركيب الاضافة جوازا وامتناعا	١٧٢	بحث منع الاضافة الموصوف لصفته	١٧٥	بحث حكم اضافة الاسماء الستة

التوابع ١٧٧

١٧٨	بحث النعت	١٨٠	بحث الوصف بكمال الموصوف ومتعلقه	١٨٣	بحث العطف	١٩٠	بحث التاكيد	١٩٣	بحث البدل	١٩٧	بحث عطف البيان

المبنيات ١٩٩

٢٠٠	بحث المضمر	٢٠٣	بحث انواع المضمر	٢١١	بحث اسماء الاشارة	٢١٣	بحث الموصول	٢١٦	باب الاخبار بالذي	٢٢٠	بحث اسماء الافعال
٢٢٢	بحث الاصوات	٢٢٣	بحث المركبات	٢٢٥	بحث الكنايات	٢٢٧	بحث كم الاستفهامية والخبرية	٢٢٩	بحث اسماء الاستفهام والشرط	٢٣١	بحث الظروف

الاسماء واحوالها ٢٣٨

٢٣٨	بحث المعرفة	٢٣٨	بحث العلم	٢٤١	بحث النكرة	٢٤١	بحث اسماء العدد	٢٤٩	بحث المذكر والمؤنث	٢٥٢	بحث المثنى
٢٥٩	بحث الجموع	٢٦١	بحث المصدر	٢٦٤	بحث اسم الفاعل	٢٦٨	بحث اسم المفعول	٢٦٩	بحث الصفة المشبهة	٢٧٤	بحث اسم التفضيل

الافعال ٢٨٦

٢٨٧	بحث الماضي	٢٨٨	بحث المضارع	٢٩٨	بحث موضع تقديرات الخمسة	٣٠١	بحث حكم المجازاة	٣٠٥	بحث الامر	٣٠٧	بحث فعل ما لم يسم فاعله
٣٠٩	بحث المتعدي وغيره	٣١٠	بحث افعال القلوب	٣١٦	بحث الافعال الناقصة	٣٢٣	بحث افعال المقاربة	٣٢٨	بحث فعل التعجب	٣٣٣	بحث افعال المدح والذم

الحروف ٣٣٤

٣٣٤	بحث حروف الجر	٣٣٤	بحث الحروف المشبهة بالفعل	٣٥٤	بحث الحروف العاطفة	٣٥٨	بحث حروف التنبيه	٣٥٩	بحث حروف النداء	٣٥٩	بحث حروف الايجاب
٣٦٠	بحث حروف الزيادة	٣٦٢	بحث حرف التفسير	٣٦٣	بحث حروف المصدر	٣٦٣	بحث حروف التحضيض	٣٦٤	بحث حرف التوقع	٣٦٤	بحث حرفي الاستفهام
٣٦٥	بحث حروف الشرط	٣٦٧	بحث لزوم ان للفعل	٣٧٢	بحث حرف الردع	٣٧٢	بحث تاء التانيث	٣٧٣	بحث التنوين	٣٧٦	بحث نون التاكيد

marfat.com

وذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضاً
قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية
الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر
والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير
قائماً بغيره والقائم بغيره لا يصير قائماً بذاته بخلاف المدرك قصداً والمدرك تبعاً فربما يقصد الى المدرك تبعاً فيصير مدركاً قصداً وبالعكس
كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني
متصفة بالوجود الخارجي ايضاً وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه
اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم
يخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا تكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار
المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظ من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق
في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في
الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى
مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها وتسمى مثل ذلك معقولات ثانية
وتحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها في الخارج وهي
المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية
ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها
في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة
في الذهن اذا احدثت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع
او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فقد تكون ممتنعة وقد لا تكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها
لا يمكن الا حال وجودها في الذهن فقال يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا
تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل والاولى ان يقول يصلح لان يكون
مسنداً اليه ومسنداً ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعاً لان يكون طرفاً للحكم لا يصلح ان يكون طرفاً
للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفاً لنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها
اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافاً او مضافاً اليه وكون الشيء مفعولاً ولحاقه بما سوى الحرف واجيب
بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه

له القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ١٢

عه اجيب مولانا عبد الرحمن عليه الرحمة ١٢

marfat.com

وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل
لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا
بمعنى او يعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه وبه وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف
وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه
وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه
وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود
غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون
ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح يتعقل معنى
من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه
كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره
كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظا ابدا تبعا لملاحظة
افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظتها يفهم معناه فما قالوا ان المعقول
تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى
الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده علاوة انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد
والوصف العنواني مرآة للملاحظة فعند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نم ان مفهوم كل رجل ملحوظا تبعا لملاحظة افراده
بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد
بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة
امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس
مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه
مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية لهما
فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لهما باعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني انها
مادام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا فيصلح
ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة الخصوصية

marfat.com

بين زيد وقائم في قولنا زيد قائم قصداً ويحكم عليها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد يتعقل ويعبر بالنسبة المذكورة وقد يتعقل ويعبر
بالرابطة في قولنا زيد هو قائم فهو معنى حرفي بالاعتبار الثاني لا بالاعتبار الاول وكذلك مفهوم الابتداء كما بينه الشارح والاقرب
الى فهم المبتدئ ما ذكره قدس سره في حواشي شرح التلخيص من ان نسبة البصيرة الى مدركاتها كنسبة البصر الى مبصراته لانك اذا نظرت
الى المرآة وشاهدت صورة فيها فلك هنا حالتان احدهما ان يكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها قصدا عاجلا فالمرآة ح آلة في مشاهدتها
ولا شك ان المرآة مبصرة في هذه الحالة لكنها ليست بحيث تقدر بابصارها على ان الوجه بهذا الحكم عليها وتلتفت الى احوالها والثانية
ان يتوجه الى المرآة نفسها وتلاحظها قصداً لتكون صالحة لان يحكم عليها وتكون الصورة ح مشاهدة غير ملتفت اليها فظهر ان في المبصرات
ما يكون تارة مبصراً بالذات واخرى آلة لابصار الغير فقس على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة اعني القوى الباطنة فالابتداء مثلا
منصوب على المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصيص بالمذكور قبله اذا لاحظ العقل لما ذكر ان المدرك في الذهن قد يكون
مدركا قصداً ملحوظا في ذاته يصلح لان يحكم عليه وبه وقد يكون مدركا تبعا وآلة لملاحظة غيره ولا يصلح لشيء منها فصورة في مفهوم الابتداء
الذي جمع فيه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذي هو اسم واعترض عليه بانه يفهم من هذا الكلام
ان يكون لفظ الابتداء وكلمة من كلاهما موضوعان لمفهوم واحد كان فيه اعتباران فمن حيث انه مدرك قصداً مفهوم لفظ الابتداء
ومن حيث انه مدرك تبعا وآلة لملاحظة الغير مفهوم كلمة من مع انه صرح فيما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم كلي
ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المخصوصة وهما متغايران اجيب عنه بانه لم يقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثاني مدلول كلمة
من حتى يلزم عليه هذا المحذور بل صور فيه هذا الاعتبار فقط واجاب عند بعض المحشين بان مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه
اضيف الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس له افراد حقيقية اورد عليه انه لو كانت جزئيات الابتداء التي هي
معنى من حصصا لمفهوم الابتداء الكلي لكان من دالا على معنى مستقل بالمفهومية لتضمن ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضمن حصصه فلا يصدق عليه
تعريف الحرف بل تعريف الاسم اذ معنى في نفسه في قوله ما دل على معنى في نفسه اعم من ان يكون مطابقيا او تضمنيا فالاولى ان يقال ان تلك
الجزئيات ليست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضي لها فيلزم المخالفة بين هذا القول وبين ما ذكر في قوله والحاصل الا ان يقال
في التوفيق ان لفظ الابتداء قد يعبر به عن المعنى الكلي وقد يعبر به عن الجزئيات ففي قوله الابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا الخ يراد فيه المفهوم
الكلي وفي قوله اذا لاحظ العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة يراد منه المفهوم الحرفي الغير المستقل فيندفع المخالفة ويكون هذا الكلام
موافقا لما ذكره في قوله والحاصل فقال قصدا بان يتوجه العقل اليه في نفسه وهو منصوب على المصدرية اي ملاحظة قصدية او على الحال اي حال
كونه مقصودا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب على التمييز اي بطريق القصد وبالذات عطف تفسيري لقوله قصدا كان معنى مستقلا
بالمفهومية اي لا يحتاج في المفهومية الى متعلق حاصله ما قال في بعض الحواشي من ان الابتداء ان اخذ مطلقا كان معنى مستقلا وان اخذ متعلقا
بمتعلق مخصوص كالسير والبصرة فله اعتباران احدهما ان يلاحظ العقل من حيث انه مفهوم من المفهومات ويتوجه اليه بالقصد فيكون مفهوما مستقلا
يصلح لان يحكم عليه وبه ويعبر عنه بابتداء سيري البصرة وثانيهما ان يلاحظ العقل من حيث هو حالة لذلك المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ويكون التوجه

marfat.com

اليه قصداً ذلك التعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار
الاول ولا يصلح ان يحكم عليه وبه قطعاً لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي استفيد منه لا يصلح
شيئاً متعيناً ان يكون معناه الاجمالي الخاص بالاعتبار الثاني وبمعنى لا يحصل ذهناً ولا خارجاً الا بما جعل آلة لملاحظته ووسيلة الى تعرف حاله
ملحوظاً في ذاته تفسير لقوله مستقلاً بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وصف صفتان لملاحظة فانه الوحظ الشيء بلحاظ استقلالي يكون مستقلاً
واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو
الابتداء ويكون التعلق متوجهاً اليه تبعاً لملاحظته حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ليست مقصودة
بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالاً وتبعاً حتى يكون حالته اجمالية في الذهن وهذا الدفع ما يقال من ان تعقل التعلق لازم في الابتداء
المطلق ايضاً لانه يلزم الابتداء من الشيء تعقل الشيء لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى الاسمي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفاً
على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركاً والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالاً وتبعاً ولا يلزم ذكره تفصيلاً واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف كذا في
بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان التعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق اللزوم
ولما كان ذلك التعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتاً بالتبع كفت دلالته بهذه بخلاف ما لو كان ملتفتاً بالذات فانه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه لافهام معنى
الابتداء بل لفهم ذلك التعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصداً ولزم تعقل متعلقه اجمالاً
مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيراً ما يصدر بالفاء تزييناً للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ
بالذات معنى لفظ الابتداء فكانه عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضاً على هذا المعنى كلفظ
الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر
آخر في كونه دالاً عليه وقوله لا حاجة في الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالاً على ذلك المعنى الملحوظ بالذات
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه الى لا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ويكون الدلالة حينئذ من دلالة
على كذا لا الباء فانه يلزم تعليل الشيء بنفسه لان قول دل في من دلالة متعد وفي قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظاً بالذات متوجهاً اليه بالقصد معتبراً لاجل
الذات لا غير هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم كون المعنى اي معنى الاسم
والفعل في نفس الكلمة ان مدلوليهما مدلول الكلمة لان كون مدلوليهما مدلول الكلمة من الامور النسبية لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضاً مفهوم
الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل يعني ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا انقلب انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالهما اليه وحدهما واذا شابه الكلمة
بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوماً منها من غير كلمة اخرى
وما يقال من ان للحرف معنى كائناً في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف
كظرف حال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير بكلمة في بظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حال فيه ولا يخفى عليك

marfat.com

انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصا بالنسبة الى المبتدئ وانه ليس في عبارة المص قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مُبتدِئا بكسر الدال بين السير والبصرة مثلا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما موجب لانخفاض احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة تبعيتها لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قياسها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه ح يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل[1] وجعله آلة لتعرف حالهما اى واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيها كما لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه ملتفت اليه الذهن تبع معنى آخر وان المقصود بالذات بالالتفات ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل في الذهن فيتضمن معنى آخر كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلا آه ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظه معا والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض بخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئيا اضافيا له ايضا وقيل[2] في التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة

[1] اقول هو لا يجوز ايضا لكون السيد الكوفي عليه الرحمة ١٢

[2] اقول اما فقد اشكل عليه الرحمة ١٢

marfat.com

تختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالها فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات الخصوصية المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات وشمل هذا الاستعمال مادة الوضع فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه حينئذ يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعمالها في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة يدعو اليه من حيث انها حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة والآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ ومبتدأ منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص وبيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الوضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك يتصور على انحاء شتى لان البصرة يشتمل على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا ملحوظا قصدا بالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابنية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد ح ان يكون كل واحد منها ملحوظا قصدا او بالذات معتبرا في النسبة بينها ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا او بالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها وبها لتغير النسبة بينها ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه لان المركب من المستقل وغيره وغير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل التقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينها لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل اشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظا آلة لمعرفة غيره ويكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام

marfat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه + والصلوة على نبيه + وعلى آله واصحابه + المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه
فوائد وافية + بحل مشكلات الكافية + للعلامة المشهر في المشارق والمغارب
الشيخ ابن الحاجب + تغمده الله بغفرانه + واسكنه بحبوحة جنانه + نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير + للولد العزيز ضياء الدين يوسف + حفظه الله سبحانه عن موجبات
التلهف والتأسف + وسميتها بالفوائد الضيائية + لانه لهذا الجمع والتأليف
كالعلة الغائية + نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل + وما توفيقي
الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل + اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يكتب رسالته هذه
بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها مضما لنفسه بتخيل ان كتابة هذا من حيث انه كتابة
ليس كعكت السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء
به مطلقا حتى يكون تركه اقطع بجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه وبدأ بتعريف

الديباجة
في وجه التأليف وعدم التصدير بالحمد

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما

وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال

الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما

في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال

شعر جراحات السنان لها التيام ✦ ولا يلتام ما جرح اللسان ✦ والكلم بكسر اللام

جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث

لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيهما للجنس والتاء

للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس

واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على النسبة النحاة

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في

عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة

او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي

في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له

لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام

اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان

في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به

الكلمة والكلام واللفظ

marfat.com

الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني فيخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد بمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا و
بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

معانيهما مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن
الاشكال بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او
مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم
كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة سلعني ومعناه ح
ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب
انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله
سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح
من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على
تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة
اللام ووجه صحة ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به

بيان
وضع الضمائر وتعريفه
المفرد

عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما واخلافيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واخلافيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر متى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز على المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة أخ أخ على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بيان استلزام الوضع الدلالة

marfat.com

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة
عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك
في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في
نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنى في نفسها ايضا من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي
حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان
لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل
على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد

marfat.com

منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخوته بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وتدور المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

marfat.com

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل حبق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في

marfat.com

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل فعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود نحو ان كان مسندا اليه فالمسند مفقود نحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

الكلام في ضمن اثنين و تعريف الاسم

جمال الدين رحمه الله

marfat.com

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو
مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً
وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظه من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً قصداً
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان
الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى

marfat.com

فی نفسہ استقلالہ بالمفہومیۃ وبکینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ولالتہا علیہ من غیر حاجۃ الی ضم کلمۃ اخری الیہا لاستقلالہ بالمفہومیۃ فمرجع کینونۃ المعنی فی نفسہ وکینونتہ فی نفس الکلمۃ الدالۃ علیہ الی امر واحد وہو استقلالہ بالمفہومیۃ ففی ہذا الکتاب الضمیر المجرور فی نفسہ یحتمل ان یرجع الی ما الموصولۃ التی ہی عبارۃ عن الکلمۃ وہذا ہو الظاہر لیکون علی طبق ما سبق فی وجہ الحصر من کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ویحتمل ان یرجع الی المعنی ولذا ذکر الضمیر تنبیہا علی صحۃ ارادۃ کلا المعنیین ولکن عبارۃ المفصل ظاہرۃ فی المعنی الاخیر وہو ارجاع الضمیر الی المعنی لعدم مشبوہیتہا بما یدل علی اعتبار کینونۃ المعنی فی نفس الکلمۃ ولہذا جزم المصنف رحمہ اللہ ہناک برجوعہ الی المعنی وبما سبق من التحقیق ظہر انہ لا یحتمل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمۃ الاضافۃ مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الی غیر ذلک لان معانیہا مفہومات کلیۃ مستقلۃ بالمفہومیۃ ملحوظۃ فی حد ذاتہا لزمہا تعلق متعلقاتہا اجمالا وتبعا من غیر حاجۃ الی ذکرہا لکن لما جرت العادۃ باستعمالہا فی مفہوماتہا مضافۃ الی متعلقات مخصوصۃ لانہا الغرض من وضعہا لزم ذکرہا لفہم ہذہ الخصوصیات لا لاجل فہم اصل المعنی فہی دالۃ علی معانیہا معتبرۃ فی حد انفسہا لا فی غیرہا فہی داخلۃ فی حد الاسم لا فی الحرف ولما کان الفعل دالا علی معنی فی نفسہ باعتبار معناہ التضمنی اعنی الحدث وکان ذلک المعنی مقترنا مع احد الازمنۃ الثلثۃ فی الفہم عن لفظ الفعل اخرجہ بقولہ

marfat.com

غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم
عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه
اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو
صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا فليس لشئ منها
الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معانيها بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على
تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما اذ لا يقدح فى الدلالة على احد معين الدلالة على
ما سواه نعم يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها
وهى جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد
ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص

marfat.com

الاسم دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان

احترز به عن لام الاسم اذا ترقيم لا بتداء ولام التاكيد اذا تدخل على الفعل

ساتا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض لعدم

شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان

اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن

واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت

اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم

لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على

المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد

الاسم فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات و

كذلك شاير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول

الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا وفي المجرور به تقديرا كما في الاضافة

المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى

الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية

فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني

الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الاتنوين

الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر

وبيان الاختلاف في اللام

ذكر الخواص

marfat.com

وجه اختصاص الاضافة والاسناد

جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا

من الاسماء المعدودة نحو الف باتا زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب اي المبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبني الاصل كما سيجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتد بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

marfat.com

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفة متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره

فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف

اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف

اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص ره وحكمه اي

من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره

اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا

كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه

بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان

يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل

لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانني ضربت زيدا وانني ضارب زيدا

فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان

آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ

آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقديره والاختلاف لفظا

كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني

فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار

الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

ذكر حكم المعرب واثره المترتب عليه

لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
حكم المعرب
مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكما فان
فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
اى علامة الجر
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت
لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك
حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لافسد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر
ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من جزئيات الشاملة
اى المعرب
الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره اى آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف
فى الاعراب بالحرف ١٢ فى الاعراب بالحركة ١٢ شرط ١٢
لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله
اى الفاعلية والمفعولية والاضافية ١٢
فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب
وكذا من باب السببية كذا في المطول ١٢
البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف
اى
هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم و
بهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع

الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال
ليس من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى
وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
بقوله اختلف آخره يعنى اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اى على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا
الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة
متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف
فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف
به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم
تدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون
الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وما خوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى
المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة
الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم
ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على

فائدة
وضع الاعراب وبيان معنى الاعتوار

marfat.com

الحركاتِ البنائيةِ اصلاً بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية

غالباً وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفاً علم الفاعلية اي

علامة كون الشيء فاعلاً حقيقةً او حكماً ليشمل الملحقات بالفاعل ايضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما

والنصب حركة كان او حرفاً علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولاً حقيقةً او حكماً

ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفاً علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافاً

اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدراً لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية

والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل

والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة

فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظياً

كان او معنوياً ما به يتحقق اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة

على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد

فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيداً رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب

علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها

فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً ولا غير منصرف كزيد و

رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالماً ولم يكن

غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما

marfat.com

ان الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکۃ والاعراب فیہما بالحرکۃ وثانیہما انہ اذا کان الاعراب بالحرکۃ فالاصل ان یکون بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث والاعراب فیہما بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث فالاعراب فیہما بالضمۃ رفعًا ای حالۃ الرفع والفتحۃ نصبًا ای حالۃ النصب والکسرۃ جرًّا ای حالۃ الجر فنصب قولہ رفعًا ونصبًا وجرًّا علی الظرفیۃ بتقدیر مضاف ویحتمل النصب علی الحالیۃ او المصدریۃ فالقسم الاول مثل جاءنی رجلٌ ورایت رجلًا ومررت برجلٍ والقسم الثانی مثل جاءنی طلبۃٌ ورایت طلبۃً ومررت بطلبۃٍ جمع المؤنث السالم وہو ما یکون بالالف والتاء واحترز بہ عن المکسر فانہ قد علم بالضمۃ رفعًا والکسرۃ نصبًا وجرًّا فان النصب فیہ تابع للجر اجراءً للفرع علی وتیرۃ الاصل الذی ہو جمع المذکر السالم فان النصب فیہ تابع للجر کما سیجیء ذکرہ مثل جاءتنی مسلماتٌ ورایت مسلماتٍ ومررت بمسلمات غیر المنصرف بالضمۃ رفعًا والفتحۃ نصبًا وجرًّا فالجر فیہ تابع للنصب کما سنذکرہ نحو جاءنی احمدُ ورایت احمدَ ومررت باحمدَ نحو اَخُوکَ وَاَبُوکَ وَحَمُوکَ بکسر الکاف لان الحم قریب المرءۃ من جانب زوجہا فلا یضاف الا الیہا وَھَنُوکَ والھن الشیء المنکر الذی یستہجن ذکرہ کالعورۃ والصفات الذمیمۃ والافعال القبیحۃ وہذہ الاسماء الاربعۃ منقوصات واویۃ وَفُوکَ وہو اجوف واوی لامہ ہاءٌ اذ اصلہ فوہٌ وَذُو مَالٍ وہو لفیف مقرون بالواوین اذ اصلہ ذوَوٌ وانما ضیف ذو الی الاسم الظاہر دون الکاف لانہ لا یضاف الا الی اسماء الاجناس فاعراب ہذہ الاسماء الستۃ بالواو رفعًا والالف نصبًا والیاء جرًّا ولکن لا مطلقا بل حال کونہا مکبرۃ اذ مصغراتہا معربۃ بالحرکات نحو جاءنی اُخَیُّکَ ورایت اُخَیَّکَ ومررت باُخَیِّکَ وموحدۃ اذ المثنی والجموع منہا معرب باعراب التثنیۃ والجمع وانما

بیان اعراب اقسام الاسم

لم يصح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخٌ ورايت اخًا ومررت باخٍ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير
ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا
الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد
ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
المثنى والمجموع في كون معانيها متعددة بتعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها عين
الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي
الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك

وجه اعراب الاسماء الستة بالحروف

marfat.com

اعراب المثنى والجمع وملحقاتهما

قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما يجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو مسلمين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها التي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة سوى اعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة

marfat.com

وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او انتقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في

تفصيل مواضع تعذر الاعراب

marfat.com

حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاضٍ يعني تقديرا الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل وما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف كان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال

غير المنصرف

ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه اثرا يجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد

من هذه الامور وذلك المجموع شعر عدل ووصف وتانيث ومعرفة ✦ وعجمة وجمع ثم تركيب ✦ والعدول في عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ✦ ووزن فعل وهذا القول تقريب ✦ فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى وتمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب

تعداد اسباب منع الصرف

الفصل موصولا فقال جاءت الطلقة وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة ١٢ مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالى الى يوم النشور

marfat.com

وعنران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامها وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلامة اما الاول فكقوله شعر صبت على مصائب لو انها + صبت على الايام صرن لياليا + واما الثانى فكقوله

شعر اَعِذْ ذِکْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِکْرَہٗ ٭ ہُوَ الْمِسْکُ مَا کَرَّرْتَہٗ یَتَضَوَّعُ ٭ فانہ لو فتح نون نعمان من غیر

تنوین لیستقیم الوزن ولکن یقع فیہ زحاف یخرجہ عن السلاسۃ کما یحکم بہ سلامۃ الطبع فان قلت

الاحتراز عن الزحاف لیس بضروری فکیف یتحملہ قولہ للضرورۃ قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات

اذا امکن الاحتراز عنہ ضروری عند الشعراء واما الضرورۃ الواقعۃ لرعایۃ القافیۃ فکما فی قولہ شعر

علی خیر الانام وسید ٭ حبیب الٰہ العالمین محمد ٭ بشیر نذیر ہاشمی مکرم ٭ عطوف بمن یسمی باحمد ٭

فانہ لو قال باحمد بالفتح لاخل بالوزن ولکنہ یخل بالقافیۃ فان حرف الروی فی سائر الابیات

الدال المکسورۃ او للتناسب ای ویجوز صرف غیر المنصرف لیحصل التناسب بینہ وبین

المنصرف لان رعایۃ التناسب بین الکلمات امر مہم عندہم وان لم یصل الی حد الضرورۃ مثل

سلاسلا واغلالا حیث صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذی یلیہ اعنی اغلالا فقولہ سلاسلا

واغلالا مثال لمجموع غیر المنصرف الذی صرف والمنصرف الذی صرف غیر المنصرف لتناسبہ وما یقوم مقامہما

ای العلۃ الواحدۃ التی تقوم مقام العلتین من العلل التسع علتان مکررتان قامت کل واحدۃ منہما

مقام العلتین لتکرارہما احدہما الجمع البالغ الی صیغۃ منتہی الجموع فانہ قد تکرر فیہ الجمعیۃ حقیقۃ کما فی

واساور وراعیم او حکما کالجموع الموافقۃ لہا فی عدد الحروف والحرکات والسکنات کمساجد ومصابیح

وثانیتہما التانیث لکن لا مطلقا بل بعض اقسامہ وہو الف التانیث المقصورۃ والممدودۃ ای

کل واحدۃ منہما کحبلی وحمراء لانہما لازمتان للکلمۃ وضعا لا تفارقانہا اصلا فلا یقال فی حبلی حبل ولا فی حمراء

حمر فیجعل لزومہما للکلمۃ بمنزلۃ تانیث آخر فصار التانیث مکررا بخلاف التاء فانہا لیست لازمۃ للکلمۃ بحسب

انصراف غیر المنصرف للضرورۃ او التناسب

marfat.com

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض للزوم لعارض كالعلمية مثلاً لم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولاً خروجه اي خروج
الاسم اي كونه مخرجاً عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى
اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا تسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواساً وانياباً
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولاً على
اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث
حصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعاً انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً
غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم

تعريف العدل وبيان جمعه ومنعه

تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار
العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق العدل
بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل على غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك
الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل على غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلها
ان في معناهما مكررا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة
ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر هو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء وثنى الى رباع ومربع بلا خلاف
وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له
واخر جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير مقيس
اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه
من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى
مثلها نحو حينئذ وقبل وبايهم تيم عدي وليس في آخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

marfat.com

الآخرين وجُمَّعٌ جمع جُمْعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَّعٌ وبُتَّعٌ وبُصَّعٌ وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت
صفة ان تجمع على فُعْلٍ كحمراء على حُمْرٍ وان كانت اسماء ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى
او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل
فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التاكيد اسما
وفى اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة
كاتيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعها لا
على انياب واقواس فلا شذوذ فى هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن
اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اى خروجا كائنا عن
اصل مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما
لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما
الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما
للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فى لغة بنى تميم فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب
حملا له على ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما بمنزلتان وليس فيهما الا سببان
العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على

نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام هنا ليس في محله
لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ماخوذة مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وبهذا المعنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المصنف مع شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

مشروطا بان يكون في الاصل

لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف

لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة

الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها

سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان

هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف بحكم تجريد استعمالها

في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل

واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال

وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك

منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اي لطائر

ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم

بكونها اوصافا اصلية فانها لم تعتبر فيها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم

الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف

العلمية اي علمية الاسم للمؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان

ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك

اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب

منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تانيثه

marfat.com

اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة

اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر

او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة مثل

احد الامور الثلثة عن الحقة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره ثقل الاولين ظاهرا كذا العجمة

لان لسان العجم ثقيل على العرب فعندئذ يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى

اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من

طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى

مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره

وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة

فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى بقيته منع الصرف الزيادة على الثلثة

لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى

اذا سمى برجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع

الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى برجل ممتنع صرفها لانه وان

زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه

قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف

الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف

لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف

ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى

العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف

المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام

او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف

للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتاثير هاهنا فى منع الصرف

شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون

متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير

تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء بجودة قراءته

قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل

تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسمى بمثل بجام لا يمتنع صرفه لعدم

علميته فى العجمة وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اى

على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف

نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها

مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز

marfat.com

ان يُعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتُبرت العُجمة في ماه وجُور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلِمَ لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احدهما فلا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشذ وهو اسم حصن بديار
بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة
على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح و
لهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى و
اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا سته محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط خفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل و
من كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام
السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسيرة
اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فوشر
بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير ها لانها لو كانت مع ها ركانت على زنة المفردات

كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية فتؤ ولا حاجة الى
اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فمتمنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال
لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها
مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما
ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في
منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في

marfat.com

الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقضيت عن الاشكال الوارد على

قاعدة الجمع بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه

اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه

منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت

فقد قيل في التقصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل يحمل في منع الصرف

على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن

فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون

حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب المتعددة وهو

الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير

لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية

لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة

ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في

الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التقصي عنه ونحو جوار اي كل

جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي دفعا وجرا اي في حالتي الرفع

والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول

جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء

marfat.com

متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جواري في قولك جاءتني جواري جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جواري على وزن سلامي وكلامي فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والضمة مخففة فيما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جواري جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جواري وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرح العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر

في نحو جواري وتعريف التركيب وشرطه

بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف الى حكم
فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها
هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل
المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف
ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه
نفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات
واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل تأبط
فانه علم لبلدة مركب من فعل هو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما
من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون المعدودتان من
اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما
لالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف
اما لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم
ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان يدل
على ذات تا لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول
يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة

والنون من اسباب منع الصرف

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سببٌ واحد

او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او لتمنع دخول التاء

فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كائنا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف

والنون فى صفة مشترطة انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث

على حالها ولذا انصرف عريانٌ مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى

لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى

ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث

لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث

فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف

دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى

لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه

ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق

لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا

القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية

به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضى

المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر

marfat.com

لما يزد على ثلاثة وخصم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو تغلب اسما لصنع معروف وهو العندم
وتغلب علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك لاختصاصه
ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض
النحاة او يكون غير مختص ولكن يكون فى اوله اى فى اول وزن الفعل واول ما كان على
وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف انيتن كزيادة اى مثل زيادة
حرف او حرف زائد فى اول الفعل غير قابل اى حال كون وزن الفعل وما كان على وزنه
غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال
غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به فان لحوق
التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجئ التاء فى اسودة للحيثية الاسمية لا باعتبار الوصف
الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن خضر اى ومن اجل
اشتراط عدم قبول التاء امتنع احتراز عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء

وانصرف يعمل لقبول التاء المجئ لتعلقه للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة
اى كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية
لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما
كاف فى منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

اشتراط
وزن الفعل بان يكون فى
اوله زيادة

marfat.com

نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين تبين اسباب
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اى السبب الذى
هى اى العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل و
وزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل و
وزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واخر
وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شئ منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون معها اى لا يوجد شئ من الامر
الدائرين مجموع هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف
الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط
فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب
الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او
على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله
وهما متضادان ان ضمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من ضمت يضمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه

marfat.com

والجواب ان هذا امر غير محقق بجواز ورود اضمت بكسر من ان لم يشتهر فالاولى ان التى تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل
محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين فى اضمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله
وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع
موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها
على ذلك فى انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل
العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فاقلت
لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

مخالفة سيبويه الاخفش فى مثل احمر اذا نكر

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من
الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شائبة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

marfat.com

وجميعُ البابِ اى بابِ غيرِ المنصرفِ باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى
اضافته الى غيره منجرٌّ اى يصير مجرورًا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله بجر
لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول بكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف
فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرفٌ او غير منصرفٍ فمنهم من ذهب الى انه منصرفٌ مطلقا لان
عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام
او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع
اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرفٍ مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو
التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين حيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين
دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى
ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرفٍ وان زالتا معا او زالت احدهما
كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا
معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما
فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عُرِفَ به المص غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى
لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سِنجلاتٌ اى ضخماتٌ وكالايام الخاليات هو اى

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا لافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل

على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع

المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى

وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل

على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى

اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل

فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل

فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما اسند اليه الفعل لان الاسناد

اعجبنى ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع

الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة

ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل

والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واسم التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه

اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد

الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ

المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر

marfat.com

ظرفا نحو فی الدار رجل قلت المراد وجوب تقدیم نوعه ولیس نوع الخبر مما یجب تقدیمه بخلاف نوع الفاعل

ای نوع الفعل او شبهه الخ

ما اُسند الی الفاعل علی جهة قیامه ای اسناداً واقعاً علی طریقة قیام الفعل او شبهه به ای بالفاعل

ای علی طرزه وطریقه وشکله الخ

فطریق قیامه به ان یکون علی صیغة المعلوم او علی ما فی حکمها کاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا

ای الاسناد الی الفاعل

القید عن مفعول ما لم یسم فاعله کزید فی ضُرِبَ زیدٌ علی صیغة المجهول فالاحتیاج الی هذا القید انما هو

علی مذهب من لم یجعله داخلا فی الفاعل کالمصنف واما علی مذهب من جعله داخلا فیه کصاحب المفصل

فلا حاجة الی هذا القید بل یجب ان لا یقید به مثل زید فی قام زید فهذا مثال لما اُسند الیه

الفعل ومثل ابوه فی زید قام ابوه فهذا مثال لما اُسند الیه شبه الفعل والاصل فی الفاعل

ای ما ینبغی ان یکون الفاعل علیه ان لم یمنع مانع ان یلی الفعل المسند الیه ای یکون بعده

من غیر ان یتقدم علیه شیء آخر من معمولاته لانه کالجزء من الفعل لشدة احتیاج الفعل الیه ویدل

ای یقرب ای الفاعل ای الفعل ای الاحتیاج ای تقدم ای الفاعل ای الفعل ای الاحتیاج ای الفعل ای الفاعل

علی ذلک اسکان اللام فی ضربْ لانه لو وقع توالی اربع حرکات فیما هو بمنزلة کلمة واحدة فلذلک

ای کون الفاعل کالجزء ای فیما اذا اتصل بالفعل ضمیر الفاعل الخ

الاصل الذی یقتضی تقدم الفاعل علی سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زیدٌ لتقدم

مرجع الضمیر وهو زید رتبة فلا یلزم الاضمار قبل الذکر مطلقا بل لفظا فقط وذلک جائز وامتنع

ضرب غلامه زیدا لتأخر مرجع الضمیر وهو زید لفظا ورتبة فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا

ورتبة وذلک غیر جائز خلافا للاخفش وابن جنی ومستندهما فی ذلک قول الشاعر شعر جزی

ربه عنی عدی بن حاتم ✤ جزاء الکلاب العاویات وقد فعل ✤ واجیب عنه بان هذا

ای الکلاب العاویة ای الکلاب ای اخبار باجابة دعائه تفاؤلا

لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فی سعة الکلام وبانه لا نسلم ان الضمیر یرجع الی العدی

marfat.com

بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى ربه الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفى
ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع
اذ لا يتعهد ان يطلق على بالوضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
اذ القرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان
الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول
متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اى مفعول الفاعل بعده الا بشرط
توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد
عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب
فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية
عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب
وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا
فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فى ما يلى

بيان مواضع تقديم الفاعل

امر فوعك

الا فلا ینقلب الحصر المطلوب فلا یجب تقدیم الفاعل لکن لم یستحسنه بعضهم لانه من قبیل قصر الصفة
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه کذا لاحتمال ان یکون معناه ما ضرب احد الا عمرا زید فیفید
انحصار صفة کل واحد منهما فی الآخر وهو ایضا خلاف المقصود واما وجوب تقدیمه علیه فی صورة
وقوع المفعول بعد معنی الا لان الحصر ههنا فی الجزء الاخیر فلو اخر الفاعل لانقلب المعنی قلنا اذا
اتصل به ای بالفاعل ضمیر مفعول نحو ضرب زیدا غلامه او وقع ای الفاعل بعد الا
المتوسطة بینهما فی صورتی التقدیم والتاخیر نحو ما ضرب عمرا الا زید وفائدة هذا القید مثل ما عرفت آنفا او
ای تقدیم المفعول وتاخیره ۱۲ الکنون ۱۲
وقع الفاعل بعد معناها ای معنی الا نحو انما ضرب عمرا زید او اتصل مفعوله به بان یکون المفعول ضمیرا
متصلا بالفعل وهو ای الفاعل غیر ضمیر متصل به نحو ضربک زید وجب تاخیره ای تاخیر
الفاعل عن المفعول فی جمیع هذه الصور اما فی صورة اتصال ضمیر المفعول به لئلا یلزم الاضمار قبل الذکر
لفظا ورتبة واما فی صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ینقلب الحصر المطلوب واما فی صورة کون المفعول
ای الفاعل ۱۲
ضمیرا متصلا والفاعل غیر متصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغیر المتصل بینه و
بین الفعل بخلاف ما اذا کان الفاعل ایضا ضمیرا متصلا فانه حینئذ یجب تقدیم الفاعل نحو
ای المفعول ۱۲ ای الفاعل ۱۲
ضربک وقد یحذف الفعل الرافع للفاعل لقیام قرینة دالة علی تعیین المحذوف جوازا
ای حذفا جائزا فی مثل زید ای فیما کان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عن القوم
به القیام فیجوز ان تقول زید بحذف قام ای قام زید ویجوز ان تقول قام زید بذکره وانما قدر الفعل
دون الخبر لان تقدیر الخبر یوجب حذف الجملة وتقدیر الفعل حذف احد جزئیها والتقلیل فی

marfat.com

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن
مسلمة لِيَبْكِ يزيدُ ضارعٌ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارعٌ اى عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارعٌ بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية ليبك يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومةٍ متعلق بضارع
اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت
ومختبطٌ مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلوائح جمع ملحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة
من اجل هلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل
قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسِّر مفسِّرا بل صار حشوا بخلاف المفسِّر الذى
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره كقولك جاءنى رجل اى زيد فتقدير الآية
وَاِنِ اسْتَجَارَكَ احدٌ من المشركين استجارك فاحدٌ فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسَّر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسِّره قائم مقامه مغنٍ عنه ولا يجوز ان يكون
احدٌ مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف فان
اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده فى مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيدٌ

marfat.com

حذف الفاعل والمفعول و تنازع الفعلين

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطٍ ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب الا انا فيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد فيه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع

عندهم لا ضمير لهم وهو حينئذ يكون اي تنازع العاملين فصاعدا بان تقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر معمولا

والاخفش زيدا ضربت واكرمت زيدا يكون تنازعهما بان تقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر معمولا

لم يكن متقين في اقتضاء المعمولية مثل ضربت واكرمت زيدا في قد يكون تنازعهما

في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما بان تقتضي كل منهما عليه اسم ظاهر

ومفعوليته اسم ظاهر آخر فيكون بان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب وابان زيد عمرا وليس هذا

قسما ثالثا من التنازع بل هو داخل في القسمين الاولين وثانيهما بان تقتضي احد العاملين فاعلية اسم ظاهر

والآخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه وذلك في اختلاف اقتضاء العاملين في هذه الصورة

وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين تحقيق هذه الصورة قبل الاولى قد يكون

تنازع العاملين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون العاملين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور

الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا والا لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من

المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني

وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا و

غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني

تقريبا مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاولى اي اعمال الفعل الاول مع تجويز

اعمال الثاني السابقة والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين

marfat.com

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل

تجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر واتباع الحذف على وفق

الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه

مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز

حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه

تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند

البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء

الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل

لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب

الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان

اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور

وقيل روي عنه تشريك الرأيين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول

ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت

المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى

عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرته اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه

لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في

marfat.com

الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا
امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما و
اظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول
الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرئ القيس شعر ولو انما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل
من المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو

المرفوعات
تنازع الفعلين واضمار
الفاعل والمفعول

قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية والمحرّ القيس الذي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس ✤ كفاني ولم اطلب
قليل من المال ✤ ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله شعر ولكنما اسعى
لمجد مؤثل ✤ وقد يدرك المجد المؤثل امثالي ✤ وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل و
لم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى
سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملة فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى

marfat.com

الماضی المجهول او یفعل اُی الی المضارع المجهول فیتناول مثل اُفتُعِلَ واستُفعِلَ ویُفتعَلُ ویُستَفعَلُ وغیرها من الافعال المجهولة المزید فیها ولا یقع موقع الفاعل المفعول الثانی من مفعولی باب علمت لانه مسند الی المفعول الاول اسنادًا تامًا فلو اُسند الفعل الیه لا یکون اسنادہ الا تامًا لزم کونه مسندًا ومسندًا الیه معًا مع کون کل من الاسنادین تامًا بخلاف اُعجبنی ضربُ زید عمرًا لان احد الاسنادین وهو اسناد المصدر غیر تام ولا المفعول الثالث من مفاعیل باب اَعلمتُ اذ حکمه حکم المفعول الثانی من باب علمتُ فی کونه مسندًا والمفعول له بلا لام لان النصب فیه مشعر بالعلیة فلو اسند الیه لفات النصب الاشعار بخلاف ما اذا کان مع اللام نحو ضُرِبَ للتادیب والمفعول معه کذلک ای کل من المفعول له والمفعول معه کذلک ای کالمفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت فی انهما لا یقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا یجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التی اصلها العطف وهی دلیل الانفصال والفاعل کالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم یُعرف حینئذ کونه مفعولًا معه واذا وُجد المفعول به فی الکلام مع غیره من المفاعیل التی یجوز وقوعها موقع الفاعل تعیّن ای المفعول به ای لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فی توقف تعقل الفعل علیهما فان الضرب مثلًا کما انه لا یمکن تعقله بلا ضارب کذلک لا یمکن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعیل فانها لیست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زیدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل یومَ الجمعةِ ظرف زمان امامَ الامیرِ ظرف مکان ضربًا

marfat.com

شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدته وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في حاله
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ليس احدهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيداً وذلك عند الامن
من اللبس اما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنعها المبتدأ والخبر
وفي بعض النسخ ومنعه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جميعا في
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي
هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كما سيأتي وكان
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل يحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخالي عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او المبتدأ
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جامدة نحو ابا كقريشي او اضعف بعد حرف النفي
كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن ومتى سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

marfat.com

ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم

فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو

من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعا لظاهر

او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم

واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان

رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم

الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة

بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا

مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا

نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها

فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها

اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيتها

اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد

ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في

مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه

ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به

marfat.com

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وذلك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر

المرفوعات

تعريف الخبر ونكارة المبتدأ

marfat.com

وحيث وُصِفَ بالمؤمن تخصّص بالصفة فجُعل مبتدأً وخيرٌ خبرَه ومثل قولك رجلٌ في
الدار أم امرأةٌ فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكأنه قال أيّ من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائنٌ فيها فكل واحد منهما تخصّص
بهذه الصفة فجُعل رجلٌ مبتدأً وفي الدار خبرَه ومثل قولك ما احدٌ خيرٌ منك فان النكرة
فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدُّد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قُصِدَ بها العموم نحو تمرةٌ خيرٌ من
جرادةٍ ومثل قولهم شرٌّ اهرَّ ذاناب لتخصصه بما يتخصّص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل
في موضع ما اشرّ ذاناب الا شرٌّ وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره موصحة كونه محكوماً عليه بما اسند اليه فاذا
قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجلٌ فهو في قوة رجلٍ
موصوفٍ بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان
مجيء حبيب مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان مجيء عدوٍّ والمهر له بنباح غير معتادٍ يتشاءم به فيكون
شرّ الاخير افعل الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شرٌّ لا خيرٌ اهرَّ ذاناب وعلى الثاني لا يصح القصر
فيقدّر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شرٌّ عظيمٌ لا حقيرٌ اهرَّ ذاناب هذا مثل يُضرب لرجلٍ
قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجلٌ لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل
في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوفٌ بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة
ومثل قولك سلامٌ عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلّمتُ سلاماً عليك فحذف

marfat.com

الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم بعد مية وهذا القول اقرب الى الصواب لما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به ذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما ولسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يستقر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل

marfat.com

هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم
ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا
كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له
صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه ابذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و
ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين فى التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين فى اصل
التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منى
افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما
فى قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصورة الاولى فلما ذكرنا
واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل
قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل
الزيدان قاموا والزيدون قاموا اما الزيدان قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان الزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

marfat.com

الالفِ والواوِ حرفاً والا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضَرَبَتْ هندٌ واذا تضمن الخبر

المفرد اي الذي ليس بجملةٍ صورةً سواء كان بحسب الحقيقة جملةً او غير جملةٍ ما لتصدر الكلام

اي معنًى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اَيْنَ زيدٌ فزيدٌ مبتدأ واينَ اسم متضمن للاستفهام

خبرُه وهو ظرفٌ فان قدر بفعل كان الخبر جملةً حقيقةً مفرداً صورةً وان قدر باسم الفاعل كان

الخبر مفرداً صورةً وحقيقةً وعلى التقديرين ليس بجملةٍ صورةً واحترز به عن نحو زيدٌ اين ابوه اذ لا

تبطل بتاخيره صدارةُ ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححاً للابتداء

للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأً مثل في الدار رجلٌ فان في الدار

خبرٌ تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرةً غير مخصوصة او كان متعلق

بكسر اللام اي كان متعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله

عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار

قبل الذكر لفظاً ومعنًى مثل على التمرة مثلها زبدةً فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ

وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الخبر بالكل

او كان الخبر خبراً عن اَنَّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأً اذ في تاخيره

خوف لبس اَنَّ المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لفظاً او في الكتابة

مثل عندي انَّكَ قائمٌ وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما

ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً وذلك التعدد اما بحسب اللفظ

والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مزوج في هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان
يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا
في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى
الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مؤولة بجملة فعلية هنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل
ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمهما الاسم المضاف اليهما مثل الذي يأتيني هذا
مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه

marfat.com

كلامكم و مثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان
صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني وفي الدار فله درهم
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل بمثل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل اطلاقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما والحق بعضهم قيل بعضهم ان المكسورة
اي ليت ولعل في المنع من دخول الفاء على الخبر الا ان انها لا تخرج
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل
توبتهم وان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن ليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بها هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم
يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فلا يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما

موضع امتناع دخول الفاء في الخبر

غنمتم من شئ فان لله خمسه وقول الشاعر شعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ❊ ولكن ما يقضى فسوف
يكون ❊ وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب
حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى
الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف
جوازا مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال
والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويرونه
كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازا فى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من
غير سد مسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا
اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم فى موضعه اى موضع الخبر غيره
اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لكان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود

وجوب تعلق بقوله يستهلين
لا بالمادة ١٢ رحمن ١٨ قوله و
ان يكون على الوقت فاذا بدء الوقت
فى نية سبب لوجوب الى انه كان منصوبا بان
تقديره وجب استهلال فحذف الفعل ليعين
الوقت فح لا يكون ما يخبر
ايمان لم يتم لا يتوهم وكذلك لا تخرج
ح هو الما ارفلا يكون الوقت ما عليا لان
الوقت لا يكون الا فى آخر الجملة لا فى اولها
١٢ رحمن ١٩ قوله وجاز ابتداء ان
الجواز مصدر بمعنى اسم الفاعل يكون
منه المفعول المطلق المحذوف ١٢ رحمن
٢٠ قوله متعلقا صلة اذا اقيم شئ
مقام فيه يكون مفعولا واجبا لا يجوز
٢١ رحمن ٢١ قوله على المذهب
قال ذلك لان فيه خلافا قيل ان اذا
ظرف مكان لا يجوز
٢٢ قوله على المذهب اما قال ذلك
لان بعض ان اذا ظرف زمان يكون
الا يجوز
٢٣ قوله فى نحو ذلك نحو ما ذكر
٢٤ قوله فى نحو ذلك نحو ما ذكر
٢٥ قوله فى نحو ذلك نحو ما ذكر
٢٦ قوله فى نحو ذلك نحو ما ذكر
٢٧ قوله فى نحو ذلك نحو ما ذكر

وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري ٭ لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل فعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدا
كان مصدرا صورة او تاويلا مضافا الى الفاعل والمفعول وكليهما وبعده حال وكان اسم
تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضرب زيد قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فمذهب البصريين الى ان تقديره ضربي زيدا حال
اذا كان قائما فحذف حال كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فيبقى اذا كان
قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ايلا بسبه قائما
اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ايلا بسني قائما اذا كانت عن الفاعل وذلك ثم
نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ايلا بس قائما ويجوز حذف ذي
الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف ايلا بس الذي
هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا

marfat.com

مسدًا فعلى هذا يكونون مستركين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدًا قائمًا حاصل بجعل قائمًا من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدًا اضربه قائمًا وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدًا الا قائمًا وكما لشمل كل مبتدأ يشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسمًا به خبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعًا ونصبًا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

المرفوعات خبر ان واخواتها

marfat.com

عليهما ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان
زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان هذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا في
اي حكمه كحكم خبر المبتدا في قسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا او مثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا
علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من
ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدا يصح ان يقع خبرا للباب ان حتى يرد انه يجوز ان
يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في
تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معموليي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره

marfat.com

كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم
معرفة نحو قوله تعالى اِنَّ اِلَيْنَآ اِيَابَهُمْ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو اِنَّ مِنَ الْبَيَانِ
لَسِحْرًا وَاِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد دخولها
اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم
لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجل
معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف
ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي
ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا بعده حذفا
كثيرا اذا كان الخبر ما كان الموجود والحاصل لدلالة التي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله
موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم
واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسمها ولا المشبهتين بليس في معنى النفي

marfat.com

والدخولِ على المبتدأ والخبر ولهذا انتفلان عمله هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ والكل مسند اليه

دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول الامر مثل ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا

رجل فضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة

هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يعملون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء

كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما

شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف

ما فانه ايضا لنفي الحال فينقصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها + فانا ابن قيس

لا براح + اي لا براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها

الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون

مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع وللمفعول

من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا

ومسلمات واياك مسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق

سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل

منه المفعول المطلق

marfat.com

الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
المفعول الخ او فيه اوجه اولها وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
ايجاده قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا
وجسم جسامة وشرف شرفا فانه زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما
فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في
قولك ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو
مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار من الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق

تعريف المفعول المطلق وقيوده

للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه

والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة

بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن

الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات

الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين و

جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل اى مغاير اللفظ فعله اى حسب

المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتا وبحسب المعنى يقدر اما لا

من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب

للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت

قدوما خيرا مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل

حكم بما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له

يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة

من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف

والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت

عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب

الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بقسم

marfat.com

بان ذلک لیس من کلام الفصحاء و بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فی ما اشتمل بالام نحو حمدا له وشکرا له وعجبا له وقد یحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قیاسا ای حذفا قیاسیا یعلم له ضابط کلی یحذف معه الفعل لزوما فی مواضع متعددة منها ای من هذه المواضع موضع ما وقع ای مفعول مطلق وقع مثبتا ای اریدا اثباته لا نفیه فانه لو اریدا نفیه نحو ما زید یسیر سیرا لا یجب حذفه بعد نفی داخل علی اسم لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنی نفی داخل علی اسم لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه ای من ذلک الاسم وانما قال علی اسم لانه لو دخل علی فعل نحو ما سرت الا سیرا وانما سرت سیرا لا یکون منه وانما وصف الاسم بان لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو کان خبرا عنه نحو ما سیری الا سیر شدید لکان مرفوعا علی الخبریة او وقع المفعول المطلق مکررا ای فی موضع الخبر عن اسم لا یصح وقوعه خبرا عنه فلا یرد نحو وکت الارض دکا دکا وانما جمع بین الصفتین لاشتراکهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه نحو ما انت الا سیرا ای تسیر سیرا وما انت الا سیر البرید ای تسیر سیر البرید هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفی وانما اورد مثالین تنبیها علی ان الاسم الواقع موقع الخبر ینقسم الی النکرة والمعرفة او الی ما هو فعل للمبتدا او الی ما یشبه به فعله او الی مفرد ومضاف وانما انت سیرا ای تسیر سیرا مثال لما وقع بعد معنی النفی وزیدا سیرا ای یسیر سیرا مثال لما وقع مکررا ومنها ای من المواضع التی یجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فیها ما وقع ای موضع مفعول مطلق وقع تفصیلا او اثر مضمون

marfat.com

جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وياخره

غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاشر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما

منا بعد اى بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق و

الغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء فحصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله

فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اى من تلك

المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبه به امر آخر واحترز به

عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اى حال كونه دالا على فعل من افعال

الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زيد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز

به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول

المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اى صاحب

ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو

مررت بنفاذا الصوت صوت حمار اى يصوت صوت حمار من صات الشئ صوتا

بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هى قوله له صوت وهى

مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور

فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة

مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع

marfat.com

مضمون جملة لا تحتمل لها اى لهذه الجملة غيرة اى غير المفعول المطلق نحو له علىّ الف درهم

اعترافا اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى له علىّ الف درهم لان

مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه

اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا بغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع

مضمون جملة لها اى لهذه الجملة يحتمل غيره اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا

اى احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد

قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمّى هذا النوع

من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه

من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد

اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل

غيره لينتفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر

ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنّى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية

بل للتكرير والتكثير ولا بد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنّى مضافا الى

الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ اى رجعا مكررا كثيرا

وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلف مثل لَبَّيْكَ اصله الْبُ

لك الْبَابَيْنِ اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية

marfat.com

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول

واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد

وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعنيك الان اسعد

يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع

عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل

الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع

على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة

الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق

بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل

اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول

فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما انه

وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت

زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فيعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو

ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيه متقدما

ومتاخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام

المفعول به وتعريفه وحكمه

او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من
البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في
اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على
المدح او الذم او الترحم بل لكثرة تمشيها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلته محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرأ ونفسه اي الزم امرأ نفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا مسهولا
لا غربا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم
من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه التفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف
احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب

تعريف المنادى وامثاله

اقبالہ حکما علی وجہ التفجع فاذا قلت یا حمیداہ فکانک تنادیہ وتقول لہ تعالَ فانا مشتاق الیک

قالاَوّلی ادخالہ تحت المنادی کما فعلہ صاحب المفصل وقیل الظاہر من کلام سیبویہ ایضاً انہ

داخلٌ فی المنادی بحرف نائب منابَ اُدعو من الحروف الخمسۃ وہی یا وایا وہیا و

آی والہمزۃ واحترز بہ عن نحو لیقبل زیدٌ لفظاً او تقدیراً تفصیل للطلب ای طلباً لفظیاً بان

تکون آلۃ الطلب لفظیۃ نحو یا زید او تقدیریاً بان تکون آلتہ مقدرۃ نحو یوسفُ اَعرِض عن ہذا

او للنیابۃ ای نیابۃ لفظیۃ بان یکون النائب ملفوظاً او تقدیریۃ بان یکون النائب مقدراً

کما فی المثالین المذکورین او للمنادی والمنادی الملفوظ مثل یا زید والمقدر مثل الا یا اسجدوا

ای الا یا قوم اسجدوا وانتصاب المنادی عند سیبویہ علی انہ مفعول بہ وناصبہ الفعل المتقدم

واصل یا زیداً ادعو زیداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لکثرۃ استعمالہ ولدلالۃ حرف النداء علیہ

وافادتہ فائدتہ وعند المبرد بحرف النداء لنیابتہ منابَ الفعل وقال ابو علی فی بعض کلامہ

یا واخواتہا اسماء الافعال فعلی ہذین المذہبین لا یکون من ہذا الباب ای مما انتصب

المفعول بہ بعامل واجب الحذف وعلی المذاہب کلہا مثل یا زید جملۃ ولیس المنادی احد

جزأی الجملۃ فعند سیبویہ جزءا الجملۃ ای الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف

النداء قائم مقام احد جزأی الجملۃ ای الفعل والفاعل مقدر وعند ابی علی احد جزأیہا

اسم الفعل والآخر ضمیر مستتر فیہ ویبنی ای المنادی قدم بیان البناء والنصب والنصب

لعلتہا بالنسبۃ الی النصب ولطلب الاختصار فی بیان النصب بقولہ وینصب ما سوا

على ما يرفع به اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء
او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام
ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه
الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان
يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كالكاف فى ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم
لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى مثل يا زيد ويا رجل
مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان
مثال المبنى على الالف ويا زيدون مثال المبنى على الواو ويخفض اى ينجر المنادى
بلام الاستغاثة اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت على
المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا
يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا لقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث
لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام
المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان

بناء المنادى على الرفع وخفضه المنصوبات

عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب
والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل
المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين
اللامين لام الاستغاثة كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد واسم مفعول ليحضر فينتقم
منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه العجب
ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف فى الايضاح وهو ان المنادى
فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما
على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويفتح اى
يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح
ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تنافٍ
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اى وينصب
بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان مضافا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة

marfat.com

فيه ما غيره متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه
مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول
وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبيه
مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا
مقبلا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب جبلا لا تقييد له لانه منصوبا لا يحتمل
المعين في القسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا
القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى
ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة
اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما
سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع للمنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا
المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا ولان
المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة
بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة
حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف او حكما بان تكون مضافة
لفظية او شبيهة بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفردة لتدخل

حكم توابع المنادى المبني

المنصوبات

فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب
نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن وجهه ويا زيد الحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في
التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع
الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان
المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمها غير حكمها كما سيجيء مرفوع ملا على لفظه الظاهر
او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه ومنصوب محلا
على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية
مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر
على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث
في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حاله جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا

حكم توابع المنادى المبني

المنصوبات

الذي كان مبنيا على الضم لا يستعمل في النداء بل يبنى على ما ينصب به المبني بعد حرف النداء ويبنى على ما ينصب به المبني بعد حرف النداء لدليل تقييد التابع بقول المصنف ملا ما ينصب به المبني على ما ينصب به رجل في الاستثناء كما في قوله تعالى الا امرأتك وقرئ بالنصب والرفع والنصب في الاستثناء ان كان المستثنى منه معرفة وان كان نكرة فالنصب لا غير وقوله تعالى الا قليلا منهم بالنصب والرفع وقرئ بالنصب والرفع في الاستثناء ان كان المستثنى منه نكرة وان كان معرفة فالنصب لا غير وقوله تعالى الا امرأتك بالنصب والرفع وقرئ بالنصب والرفع

فصارت رفعًا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادًى مستقلًا فله حكم
الطبيعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل فى
اختيار رفعه لامكان جعله منادًى مستقلًا بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى فابو العباس مثل ابى عمرو
فى اختيار النصب لامتناع جعله منادًى مستقلًا والمضافة عطف على المفردة اى توابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادًى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم فى التاكيد ويا
زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف
المتنع دخول يا عليه مضافًا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو المتنع دخول يا عليه فغيره
المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادًى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرًا فيه مطلقًا اى حال كون

المنصوبات
المضافة والبدل والمعطوف
غير ما ذكر

كل واحد منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً والعلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد من التاء او ملحوق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو ومضافاً اي حال كون ذلك الابن مضافاً الى علم آخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولاً به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معاً والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا

حكم العلم الموصوف بابن

بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اى والترموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة فى التى فى قوله شعر من اجلك يا التى تيمت قلبى ✤ وانت بخيلة بالوصل عنى ✤ لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وذو فى الغلامان فى قولهم ع فيا الغلامان اللذان فرا ✤ لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اى وجاز لك فى مثل يا تيوتيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة مقصورة وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب اما الضم

marfat.com

فی الاول فلانہ منادی مفرد معرفۃ کما ہو الظاہر والنصب علی انہ مضاف الی عدیٍ المذکور وتیم الثانی تاکید لفظی فاصل بین المضاف والمضاف الیہ وذلک مذہب سیبویہ او مضاف الی عدیٍ المحذوف بقرینۃ المذکور وذلک مذہب المبرد والسیرافی اجاز الفتح مکان النصب علی ان یکون فی الاصل یا تیم بالضم تیم عدیٍ ففتح اتباعاً لنصب الثانی کما فی یا زید بن عمرو وتعین النصب فی الثانی لانہ اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البیت ✤ یا تیم تیم عدیٍ لا اباکم ✤ لا یلفینکم فی سوءۃٍ عمر ✤ والبیت لجریر حین اراد عمر القینی الشاعر ان یہجوہ فقال جریر خطاباً لبنی تیم لا تنکروا عمراً ان یہجونی فیلقینکم فی سوءۃ ای مکروہ من قبلی یعنی مہاجاتہ ایاہم والمنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیہ وجوہ اربعۃ فتح الیاء مثل یا غلامی وسکونہا مثل یا غلامی واسقاط الیاء اکتفاء بالکسرۃ اذا کان قبلہا کسرۃ احتراز عن نحو یا فتای مثل یا غلام وقلبہا الفاً نحو یا غلاما وہذان الوجہان یقعان غالباً فی النداء لان النداء موضع تخفیف لان المقصود غیرہ فیقصد الفراغ من النداء بسرعۃ لیتخلص الی المقصود من الکلام فتخفف یا غلامی بوجہین حذف الیاء وابقاء الکسرۃ دلیلاً علیہ وقلب الیاء الفاً لان الالف والفتحۃ اخف من الیاء والکسرۃ وہما ای ہذان الوجہان وان کانا واقعین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم لکن لا یقعان فی کل منادی کذلک بل فیما غلب علیہ الاضافۃ الی یاء المتکلم واشتہر بہا لتدل الشہرۃ علی الیاء المغتفرۃ بالحذف او القلب فلا یقال یا عدوِّ ویا عدوا وقد جاء شاذاً

marfat.com

فی المنادی یا غلامَ بالفتح اکتفاءً بالفتحة عن الالف ویکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم بالهاء فی هذه الوجوه کلها وقفاً ای فی حالة الوقف تقول یا غلامیَهْ ویا غلامیهِ ویا غلامیهُ و یا غلاماهْ فرقاً بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب فی محاوراتهم یا ابِیْ ویا اُمِّیْ علی الوجوه الاربعة کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوه اُخَر زائدة علیها لکثرة استعمال ندائهما فی کلامهم کما اشار الیها بقوله ویا اَبَتِ ویا اُمَّتِ ای قالوا یا اَبَتِ ویا اُمَّتِ ایضاً بابدال الیاء بالتاء فتحاً وکسراً ای حال کون التاء مفتوحة علی وفق حرکة الیاء او مکسورة لمناسبة الیاء وقد جاء الضم ایضاً نحو یا اَبَتُ ویا اُمَّتُ لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم یذکره للقلة وقالوا یا ابتا ویا امتا بالالف بعد التاء جمعاً بین العوضین دون الیاء فما قالوا یا اُمَّتی ویا امتی احترازاً عن الجمع بین العوض والمعوض عنه فانه غیر جائز وقالوا یا ابنَ اُمَّ ویا ابنَ عَمَّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الی الاُمّ والعم ای لا یقال یا ابنَ لِخ ویا ابنَ خالِ بل یقال یا ابنَ اخی ویا ابنَ خالی لا بالنظر الی الابن ایضاً فانهم یقولون یا بنتَ اُمّ ویا بنتَ عمّ علی الوجوه الاربعة مثل بابِ یا غلامی فقالوا یا ابنَ اُمّی ویا ابنَ عمّی بفتح الیاء وسکونها ویا ابنَ اُمِّ ویا ابنَ عمِّ بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویا ابنَ اُمّا ویا ابنَ عمّا بابدال الیاء الفاً وقالوا بزیادة وجه آخر شذ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابنَ اُمَّ ویا ابنَ عَمَّ بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف ولما کان من خصائص النداء الترخیم شرع فی بیانه فقال وترخیمُ المنادی جائز ای

ای المنادی ۱۲

واقع فی سعة الکلام من غیر ضرورة شعریة دعت الیه فان دعت الیه ضرورة فبالطریق الاولی

وهو فی غیره ای غیر المنادی واقع ضرورة ای لضرورة شعریة داعیة الیه لا فی سعة

الکلام وهو ای ترخیم المنادی حذف فی آخره ای آخر المنادی تخفیفا ای لمجرد التخفیف

لا لعلة اخری مفضیة الی الحذف المستلزم للتخفیف فعلی هذا یکون ذلک التعریف مخصوصا

بترخیم المنادی ویعلم منه ترخیم غیر المنادی بالمقایسة ویمکن حمله علی تعریف الترخیم مطلقا

بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور الی الاسم وشرطه ای شرط ترخیم

المنادی علی التقدیر الاول او شرط الترخیم اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر

الثانی امور اربعة ثلثة منها عدمیة وهی ان لا یکون مضافا حقیقة او حکما فدخل فیه

المشبه بالمضاف ایضا اذ لا یمکن الحذف من الاول لانه لیس آخر اجزاء المنادی نظرا الی

المعنی ولا من الثانی لانه لیس آخر اجزائه نظرا الی اللفظ فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة وان

لا یکون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر الندا فیه من النصب او البناء

فلم یرد علیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی ولا منعوتا بزیادة الالف لان لزیادة

ثنائی الحذف ولم یذکر المندوب لانه غیر داخل فی المنادی عنده وما وقع فی بعض النسخ

فکانه من تصرف الناسخین مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فی المنادی ظاهر وهو ان

الاغلب فیه زیادة الالف فی آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا یناسبه الترخیم للتخفیف

وان لا یکون جملة لان الجملة محکیة بحالها فلا تغیر والشرط الرابع احد الامرین

marfat.com

الوجوه بين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته ناسب
التخفيف بالترخيم لكثرة ندائه العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على
الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما مستلبسا بتاء التانيث
وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا بقلة نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على
حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ
التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا شذ
من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ
من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان فى آخره اى
آخر المنادى زيادتان كائنتان فى حكم الزيادة الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلا من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا
افعالا لا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان فى آخره حرف
صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو
سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى
ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء

ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن بغلبتها وكثرتها

فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى الحال ان ما فى آخره حرف صحيح

قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منها

عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان

نحو شبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفا

اى الواو والنون

اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيدتا

معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة

الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من

اى الجارى على الالسنة

بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر ملين حذف الاخير

الاخير فيقال فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى

كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة

فحرف واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر

نحو يا حار ويا مال فى يا حارث ويا مالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى

الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله

على الاستعمال الاكثر فيقال فى يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى

يا ثمود يا ثمو بواو مطرفة بعد ضمة وفى يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد

marfat.com

تحليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم يحذف منه شئ
ليكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد
معرفة برأسه فيضم ويا فتى لانه لما جعل هو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو
ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو ويا كوا لانه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال و
هو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب
فى اللغة بيت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى
البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا
فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
ويا ويلاه واختص المندوب بوا ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه
يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او شبيها به نصب

marfat.com

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف فى آخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره مدلت الى حرف يجانس بحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب و اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاق هذه المدات فى حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه مدا الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر الناد بمعرفته فى ندبته والتفجع عليه فلا يقال واجبلاه اذا اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر الناد بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل واذيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل واذيداه الطويلاه خلافا لليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو

المنصوبات

زيادة الالف والهاء فى آخر المندوب

زيدا لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له
قدمان فقال واجمتي الشابيتيناه والجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم
يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والامع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المط فيها الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فيبقى على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الامع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو اي هذا الرجل اي
يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اي صبحنا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قالته امرأة امرئ القيس حين كبر سنه وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

marfat.com

شند وذا وفی اطرق کرا ای یا کروان وفیه شند وذان حذف حرف النداء من اسم الجنس

وترخیم غیر العلم قیل ہی رقیة یصیدون بہا الکروان ویقولون اطرق کرا اطرق کرا ان النعامة

فی القری فیسکن ویطرق حتی یصاد والمعنی ان النعامة الذی ہو اکبر منک قد اصطید

وحمل الی القری فلا تخلی ایضا وقد یحذف المنادی لقیام قرینة جوازا نحو الا یا

اسجدوا بتخفیف الا علی انہ حرف تنبیہ ویا حرف النداء ای یا قوم اسجدوا والقرینة امتناع

دخول یا علی الفعل بخلاف قراءة الا یسجدوا بتشدید اللام لانہ لیس من ہذا الباب فان

ان حینئذ ناصبة للمضارع ادغمت نونہا فی لام لا ویسجدوا فعل مضارع سقط نونہ بالنصب

الثالث من تلک المواضع الاربعة التی وجب حذف ناصب المفعول بہ فیہا ما ای مفعول

اضمر ای قدر عامله الناصب لہ علی شریطة التفسیر الشریطة والشرط واحد

واضافتہا الی التفسیر بیانیة ای ما اضمر عامله بناء علی شرط ہو تفسیره ای تفسیر العامل بما

بعده وانما وجب حذفه حینئذ احترازا عن الجمع بین المفسر والمفسر وہو ای ما اضمر عامله

علی شریطة التفسیر کل اسم بعده فعل او شبہه احترز بہ عن نحو زیدا ابوک ولا یزید بہ ان

یلیه الفعل او شبہه متصلا بہ بل ان یکون الفعل وشبہه جزء الکلام الذی بعده نحو زیدا

عمرو ضربه وزیدا انت ضاربه مشتغل ذلک الفعل وشبہه عنه ای عن العمل

فی ذلک الاسم بضمیره ای بالعمل فی ضمیره او فی متعلقه ای متعلق ذلک الاسم

او متعلق ضمیره وحاصله ان یکون الفعل وشبہه مشتغلا بالعمل فی ضمیر ذلک الاسم

marfat.com

او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع
ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او
مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم
بالمفعولية كما هو النظم المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيدا ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى
زيدا ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن
ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب
الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير
باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق
كما لا يخفى وجهه نحو زيدا اضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه
وزيدا امررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا اضربت غلامه مثال الفعل
المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيدا حبست عليه

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشئ على الشئ تلزمه اضافته الى المفعول ١٢

ملابسته للمحبوس عليه ينصب زيد فى هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اى ضربت تعنى

ان الفعل المفسر الناصب لزيدا فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا اضمر

اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر

بما يرادفه اعنى مررت به وآهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام

يستلزم اهانة سيده ولا بست فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه ثم ان الاسم الواقع فى

مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه

الامران والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار فى الاسم المذكور الرفع بالابتداء

اى بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة

خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان لان وجود

ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن

الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة

للرفع اقوى منها اى من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم

مع غير الطلب اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى والدعاء نحو

لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع و

هى اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

marfat.com

كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضاً وانما قال مع غير الطلب
احترازاً عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيداً فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان
الرفع يقتضي وقوع الطلب خبراً وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة
على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالباً وما وقع في بحث
الظروف من ان اذا للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا
تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف
عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيداً لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس ولم
ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيداً
ضربته ولا زيداً اضربته ولا عمراً وان زيداً اضربته الا تأديباً وبعد حرف الاستفهام نحو ازيداً
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة
الاستفهام ليشمل مثل هل زيداً ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان
نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيداً تجده
فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

marfat.com

مثل زيدًا اِضربه وزيدًا الا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل
تقديرًا والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في
حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما
مثل قوله تعالى اِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ بنصب كل على الاضمار بشرط التفسير ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرًا له كان موافقًا للنصب في ادا المقصود لكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبرًا له وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر
فلئلا يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرًا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع

marfat.com

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية مخبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
(هى زيد قائم كے مثال المضروب ۱۲)
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية
فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى
(زيد قائم ۱۲)
فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف
(قائم ۱۲)
عليه فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب
الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف
الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا
(رفع وفعل مقدر تقديره وفتح ۱۲)
يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما
(ترغيب ۱۲)
لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا اضربته تضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا اضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ان زيدا ذهب به منه
اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما
(ويجوز بالنصرة ايضا ۱۲)
اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
(ترجيح ۱۲) (بضمير فى تشغل يعود الى الاسم ۱۲)
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبه اعنى اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب آخر

marfat.com

نصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به
او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه
مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى
المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة
التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل زيد ذهب به قوله تعالى كل شىء فعلوه
فى الزبر اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل
منه لصار التقدير فعلوا كل شىء فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد
المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشىء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شىء هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل شىء كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم
على ان يكون كل شىء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشىء والجار والمجرور فى محل الرفع
على انه خبر المبتدأ تقديره كل شىء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزانى
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جملة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد
لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى
هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط الدالة على سببيته
للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما فى حيزها فى ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها
فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت
زناهما فاجلدوا او قيل زائدة او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط
فلا تدخل فى الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية
جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار
النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية
جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف الناصب للمفعول
فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تحويف
شئ عن شئ وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية

marfat.com

بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا

فيكون مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة

المجهول عطف على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف كما

فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول

بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه

لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان لاول نوعى التحذير

ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب

وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد

والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرها منهما

والطريق الطريق مثال لثانى نوعيه اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان

تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر

فيه مثل بعد ونحو وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الابتعاد

عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل

بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان

المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال

المذكور قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا

المنصوبات

مثال نوعى التحذير ومعناهما

وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل
ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن
ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد
شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل
فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما
فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم
الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

تعريف المفعول فيه وفوائد القيود فيه

المنصوبات

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكورة الا لزيادة تصوير المعرف وقوله

من زمانٍ او مكانٍ بيانٌ لما الموصولة او الموصوفة اشارةٌ الى قسمي المفعول فيه و

تمهيدًا البيان حكم كل منهما وهما اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما

يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول

فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول

فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي

شرط نصب المفعول فيه تقديرًا في اذا تلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها

مبهمًا كان الزمان او محدودًا تقبل ذلك اي تقدير في من المبهم منها جوهرًا فيصح

فيصح انتصابه بلا واسطة كما للمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما

في الزمانية نحو صمت دهرًا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهمًا

قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست

خلفك والا اي وان لم يكن مبهمًا بل يكون محدودًا فلا يقبل تقدير في اذ لم

يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتًا وصفةً نحو جلست في المسجد وقيل المبهم من

المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في

معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما

ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه

اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبهها نحو دون وسوى لا بهامها

اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لان حكمه حكمها وفى بعض النسخ لابهامها كما

هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك

لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و

ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله

بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد

تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول

فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه و

مما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان

شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما

يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول

بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول

دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها

فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة

الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى

المنصوبات

تعریف المفعول له وفوائد القیود فیه

ونقل عن سیبویه ان استعماله بغیر شاذ وینتصب ای المفعول فیه بعامل مضمر بلا شرطیة التفسیر نحو یوم الجمعة فی جواب من قال متی سرت ای سرت یوم الجمعة وبعامل مضمر علی شرطیة التفسیر نحو یوم الجمعة صمت فیه والتفصیل فیه بعینه کما مر فی المفعول به المفعول له هو فعل لاجله ای لقصد تحصیله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعیل مما فعل مطلقا او به او فیه او معه فعل ای حدث مذکور ای ملفوظ حقیقة او حکما فلا یخرج عنه ما کان فعله مقدرا کما اذا قلت تادیبا فی جواب من قال لم ضربت زیدا فقوله مذکورا احتراز عن مثل اعجبنی التادیب فان قلت کیف یصح الاحتراز به عنه وهو ای الفعل الذی جعل لاجله مذکور فی الجملة کما فی ضربته تادیبا قلنا المراد مذکور معه فان قلت هو مذکور معه کما فی ضربته تادیبا قلنا المراد مذکور معه فی التراکیب الذی هو فیه ویرد نحو اعجبنی التادیب الذی ضربت لاجله اللهم الا ان یراد بذکره معه ایراده معه للعمل فیه مثل ضربته تادیبا مثال لما فعل لقصد تحصیله فعل وهو الضرب فان التادیب انما یحصل بالضرب ویترتب علیه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بکون المفعول له معمولا مستقلا غیر داخل فی المفعول المطلق یخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه ای المفعول له عنده ای عند الزجاج مصدر من غیر لفظ فعله فالمعنی عنده فی المثالین المذکورین اذبته بالضرب تادیبا وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تادیب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

marfat.com

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله فى حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عندى مفعول له على ما يدل عليه صدره وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار فى هرة اى لاجلها وكما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقاءها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور فى الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

marfat.com

عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى التقعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها

المفعول معه اى الذى فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول به فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ع وقد حيل بين العير والنزوان + فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو ولاجل مصاحبته معمول فعل

marfat.com

وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى تلفظيا كالمثالين المذكورين او معنى
اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبة المعمول الفعل مشاركته له فى
ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على
المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى
المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع
لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد
الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها
لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب
العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا
وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اى وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا
بتاكيد المتصل المنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من
اللفظ وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى
بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف

marfat.com

بل امتنع تعيين النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيداً وما شأنك وعمراً فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ما شأنك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى مالك وزيداً ما تصنع وزيداً ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيأة الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد ابن العالم اخوك وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمراً راكبين لفظاً اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظاً اي لفظياً بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكماً او معنى اي معنوياً بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا

marfat.com

المفعول المطلق مثل ضربتُ الضربَ شديدًا فانه بمعنى احدثتُ الضربَ شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلًا او مفعولًا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفًا وَاَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلًا او مفعولًا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى اَنَّ دَابِرَ هٰؤُلَاءِ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِيْنَ فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله ولو قرئ تَبَيَّنَ على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او تُبُيِّنَ على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجُعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربتُ زيدًا قائمًا مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدًا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيدٌ في الدار قائمًا مثال للفظي الملفوظ حكمًا فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

فوائد القيود في تعريف الحال

المنصوبات

والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيدٌ قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير
زيد مفعولا به لفظيا بل مفعولية انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب اكبا وزيد
في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا ومعناه المستنبط من فحوى الكلام من
غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما
وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل
والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه
التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع مواردها بل في غالب
مواردها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواردها وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون

المنصوبات

بيان عامل الحال وشرطه

ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية عند المعرفة لا استقرا فيها
نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وتانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى
يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا
معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم
يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول
ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك ولم
يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومرت به وحده

المنصوبات
وقوع ذي الحال معرفة في اكثر المواد

وبنحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة

وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وتنفرد

وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة

على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا

فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة

وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها

شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى

رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة

بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضرب

رجلا راكبا ثم قد جمعت فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اى

الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل

العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه

اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان

الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا

كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف

الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار

marfat.com

فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيها من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاء تني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة هند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة

عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور

المنصوبات

والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيأة اي صفة سوار كان الدال مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق
مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا البسر بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه
حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة
الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا
وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا
عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد
حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه
بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية
تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير
المستكن في افعل فانه وان كان مفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فالاولى
باسابان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل
في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون

المشار اليه التمر اليابس فلا تقييد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا وقد تكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء في زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو

marfat.com

على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة

بالضمير وحده لمشابهته لفظا او معنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جارنى زيد يترع

وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل

المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى بالواو والضمير معا او بكليهما وحده

من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى

نحو جارنى زيد وما يتكلم غلامه او جارنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى

المثبت نحو جارنى زيد وقد خرج غلامه او جارنى زيد قد خرج غلامه او جارنى زيدٌ وقد

خرج عمرٌو والماضى المنفى نحو جارنى زيدٌ وما خرج غلامه او جارنى زيد ما خرج غلامه

او جارنى زيد وما خرج عمرو ولابد فى الماضى المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد

المقربة زمان الماضى الى الحال لغلبته على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على

قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر

من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد

من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة

ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة فى اللفظ نحو جارنى زيدٌ قد ركب غلامه او

مقدرة معنوية نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا

بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فيبوبه يؤول قوله تعالى

حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ بِقَوْمًا حَصِرَتْ صدورهم فتكون جملة حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ صفة موصوف
محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار
النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة
حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله محمد يا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية
كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى
اَيَحْسَبُ الْاِنْسَانُ اَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهٗ بَلٰى قَادِرِيْنَ اي بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر
اي حقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من
احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوتك وصرت منها على يقين
او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر
يحنى عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة
لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى اِنَّا اَرْسَلْنٰكَ
لِلنَّاسِ رَسُوْلًا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب

marfat.com

حذفُ عاملِها کما قال صاحب الکشاف فی قولہ تعالیٰ قائماً بالقسطِ انہ حالٌ مؤکدۃ من فاعلِ
(ای الحال المؤکدۃ ۱۲ العدل)
شہدَ ولا بدّ ہہنا من قیدٍ آخر وہو ان یکون عقد تلک الاسمیۃ من اسمین لا یصلحان للعمل
فیہا والا لکان عاملُہا مذکوراً فکیف یکون حذفہ واجباً نحو اللہ شاہدٌ قائماً بالقسط

التمییز ما ای الاسم الذی یرفع الابہام واحترز بہ عن البدل فان المبدل منہ فی حکم
(تمییز در لغت جدا کردن ۱۲)
الطرح فہو لیس یرفع الابہام عن شیٔ بل ہو ترک مبہم وایراد معین المستقر ای الثابت
(ای الترک ۱۲ ح)
الراسخ فی المعنی الموضوع لہ من حیث انہ موضوع لہ فان المستقر وان کان بحسب اللغۃ
ہو الثابت مطلقاً لکن المطلق منصرف الی الکامل وہو الوضعی واحترز بہ عن نحو رایتُ
(سواء کان بحسب الوضع او الاستعمال ۱۲ ح)
عیناً جاریۃً فان قولہ جاریۃً یرفع الابہام عن قولہ عیناً لکنہ غیر مستقر بحسب الوضع بل نشأ
فی الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع لہ وکذا یقع بہ الاحتراز عن اوصاف المبہمات نحو ہذا
(ح ۱۲ ہذا الرجل فی کمز الاسماء والمراد بہا الاسماء المبہمۃ ای الصفات)
الرجل فان ہذا مثلاً اسمٌ موضوع لمفہوم کلی بشرط استعمالہ فی جزئیاتہ او لکل جزئی جزئی
(ذہب العلامۃ التفتازانی ۱۲ ح ذہب المتقدمون ۱۲ ح)
منہ ولا ابہام فی ہذا المفہوم الکلی ولا فی واحدٍ من جزئیاتہ بل الابہام انما نشأ
من تعدد الموضوع لہ او المستعمل فیہ فتوصیفہ بالرجل یرفع ہذا الابہام لا الابہام
(ای الابہام الناشی ۱۲)
الواقع فی الموضوع لہ من حیث انہ موضوع لہ وکذا یقع بہ الاحتراز عن عطف البیان
فی مثل قولک ابو حفص عمر فان کل واحد من ابی حفص وعمر موضوع لشخص معین لا ابہام
فیہ لکن لما کان عمر اشہر زال بذکرہ الخفاء الواقع فی ابی حفص لعدم الاشتہار لا الابہام
الوضعی عن ذاتٍ لا عن وصف واحترز بہ عن النعت والحال فانہما یرفعان الابہام

تعریف التمییز وفوائد القیود فیہ

المنصوبات

المستقر الواقع فی الوصف لا فی الذات وتحقیق ذلک ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شک ان الموضوع له معنی معین متمیز عما هو اقل من النصف کالربع وعما هو اکثر منه کمن ومنین ولا ابهام فیه الا من حیث ذاته ای جنسه فانه لا یعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غیرهما والا من حیث وصفه فانه لا یعلم منه بحسب الوضع انه بغدادی او مکی فاذا اریدرفع الابهام الوصفی الثابت فیه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فیقال رطل بغدادی واذا اریدرفع الابهام الذاتی قیل زیتا فزیتا یرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانحاز ضابط الابهام عن الوصف مذکورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الی تقسیم التمییز فالمذکورة نحو رطل زیتا والمقدرة نحو طاب زید نفسا فانه فی قوة قولنا طاب شیء منسوب الی زید ونفسا یرفع الابهام عن ذلک الشیء المقدر فیه فالاول ای القسم الاول من التمییز وهو ما یرفع الابهام عن ذات مذکورة یرفعه عن مفرد یعنی به ما یقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما یقدر به الشیء ای یعرف به قدره ویبین غالبا ای فی غالب المواد واکثرها ای رفع الابهام مطلقا یتحقق فی ضمن هذا الرفع الخاص فی اکثر المواد وذلک لان الابهام فیه اکثر والمقدار انما یتحقق فی ضمن عدد نحو عشرون درهما وسیاتی ذکر تمییز العدد وبیانه فی باب اسماء العدد واما فی ضمن غیره ای غیر العدد کالوزن نحو رطل زیتا فان الرطل نصف من ونحو منوان سمنا

تقسیم التمییز الی مذکورة ومقدرة

المنصوص

وكالكيل نحو قفيزان برًّا وكالذراع نحو ذراع ثوبًا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهمًا ورطل

زيتًا وقفيزان برًّا وذراع ثوبًا وعلى التمرة مثلها زبدًا المراد بها المعدود والموزون و

المكيل والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره

التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتًا او النون كما في منوان

سمنًا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر

بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع

التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيًا فاذا تم الاسم

بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده

المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك

الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل

لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على

اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقع عندي

الرا قود خلا فيقود اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعًا ان كان اي التمييز

جنسًا وهو ما يشابه اجزاءه ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته

وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي

بيان ما يتم به ناصب التمييز

ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضاً لانه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليهما فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازاً حيث لم يقصد الواحد في غيره اى في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثواباً ثوان كان اى المفرد المقدار تاماً بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبساً بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جاز تركه الاضافة اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازاً شائعاً كثيراً لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن وان اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو ودرهم اما في الاضافة فلئلا تلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلاً عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضاً

جواز اضافة التمييز وعدمه

المنصوبات

الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد
مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ما ليس
بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم
باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض اى خفض التمييز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب
التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى
من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول
عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام
فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى
هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى بمجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة
كائنة فى جملة او ماضاهاها اى ماشابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ
ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم
التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو
حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد
اى يكفيك زيد رجلا طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه والمتعلقة و
حيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة

marfat.com

فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً وأباً فقوله وأباً وداراً وعلماً عطف على نفساً و
أباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما صنا ها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما صنا ها بامثل فيجوز طيبه نفساً و
تركه لانه اظهر التمييزات ولاختاره به واباً وابوة وداراً وعلماً اورد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشبهة وايضاً لما اورده صاحب المفصل مثالاً لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً
كضمير ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة
على ان يكون الضمير فيه معيناً معلوماً والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً والفارس اسم
الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصاً في المنتصب عنه اسماً
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه

وتارة المتعلقة بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
فيه مساحة يعب

مثل ابا فی طاب زیدا ابا فانه یصح ان یجعل عبارة عن زید فجاز ان یکون تارة تمییزا عن
زید اذا اریدا اسناد الطیب الیه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان یکون تارة تمییزا عن متعلقه
باعتبار ان الطیب مسند الی متعلقه وهو ابوه و ای وان لم یکن التمییز بعد ما لم یکن
نصا فی المنتصب عنه اسما یصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زید
ابوة وعلما وذا زاد فان هذه الاسماء لیست نصا فی المنتصب عنه ولا یصح جعلها له بالتعبیر عنه
بها فهی لمتعلق زید وهو الذات المقدرة اعنی الشیء المنسوب الی زید فیطابق التمییز فیهما
ای فیما جاز ان یکون لما انتصب عنه سواء کان نصا فیه او محتملا له ولمتعلقه وطبقا متعین
لمتعلقه ما قصد من وحدة التمییز او تثنیته او جمعیته سواء کان لموافقة ما انتصب عنه
مثل طاب زیدا ابا والزیدان ابوین والزیدون آباء او لمثنی فی نفسه مثل قولک طاب
زیدا ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زید ابوین اذا اردت ابا وجدا له وطاب
زید آباء اذا اردت آباء واجدادا له فعلی کل من التقدیرین اذا قصدت وحدة التمییز
اورد مفردا واذا قصدت تثنیته اورد تثنیة واذا قصدت جمعیته اورد جمعا فان صیغة
المفرد لا تصلح ان تطلق علی المثنی والمجموع الا اذا کان التمییز جنسا یقع علی القلیل
والکثیر فانه اذا قصدت تثنیته او جمعیته لا یلزم ان یثنی ذلک الجنس او یجمع بل یکفی ان
یؤتی به مفردا لصحة اطلاقه علی القلیل والکثیر فلا حاجة الی تثنیته وجمعه نحو طاب زید علما

marfat.com

والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنية او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوماً اذا اريد ان تعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلاً فان معناه كاملاً في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في الحال وايضاً المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على
ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب
زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا
جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
ههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى
جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى البعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره
وقع الابهام فيه لا جرم فسره بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة
فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من
ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى
والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة
العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل وتمسكهما
فى هذا التجويز قول الشاعر شعرا تفجر ينابيع سلمى بالفراق حبيبها + وما كاد نفسا بالفراق تطيب
على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير
تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير

marfat.com

فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك المستثنى اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه العسر المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمة الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شئ متعدد جزئياته نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احد الا زيدا الا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة رومًا للاختصار منصوب وجوبا

marfat.com

اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرها غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا او له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول لو مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اي الا الحمار اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الابدال الغلط وهو لا يصدر الا بطريق

marfat.com

الشهور والنقلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون
البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه
لقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو
المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا وكان بعد خلا وعدا اى
المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني
القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم
يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب
الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلها ضمير راجع
اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير
جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية
ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اى النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على
انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا
وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

وجوب نصب المستثنى بعد خلا وعدا

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على
بفتح العين وسكون الدال ح

الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة
وهو ان يكون بعد لفظ الوقت مقدرا ح

مجيئهم عمرًا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالياً بعضهم او مجيئهم من
على الظرفية

زيد ومجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمرًا وعن الاخفش انه اجاز الجر بها على ان ما فيها زائدة ولعل
اي خلو وعدا

هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد
اي النقل

ليس نحو جاءني القوم ليس زيدًا وبعد لا يكون نحو يجيئ الهلال لا يكون بشرًا وانما
يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في
باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه
مطلقًا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في
المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها

ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه
فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعًا في محل يكون متأخرًا عن
الا احترازٌ عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازٌ عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبًا كما مر والحال انه قد ذكر
المستثنى منه احترازٌ عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض
النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب

وجوب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون

ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدا الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
(اي كالموجب ١٢)
استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع
(كما مر ١٢)
مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
(الذي حكم بعدم استثنائه ١٢)
مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة
منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في
(عن الاول ١٢)
الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق
الفعل بها ومخالفة واحد ايا ما في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين
(وهو ما ضربني الا زيد ١٢ ح)
قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
(بيانية ١٢)
مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
(نظرا الى الغالب ١٢)
الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت
(فالقرينة هو سؤال ١٢ ح)
ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة
لك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون
في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما او بمعنى ما زال ثبت لان نفي
النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح

باب المنصوبات

استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

الرضي يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت الممكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقع مثلاً في قولك ضربني الا زيداً المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملاً بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيداً فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئاً الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئاً لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء لا المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئاً اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية اولاً وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقاً بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني

من احدٍ الا زيدٍ بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادةُ من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو أُبدِل المستثنى على اللفظ وقيل لا احدَ فيها الا عمرًا بالنصب لان فتحتَه شبيهةٌ بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا بد ح من تقدير لا حقيقةً او حكمًا لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئًا الا شيئٌ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد ح من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدَّران لا حقيقةً اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكمًا اذا اكتُفِي بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايةُ حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتًا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا النفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدلُ على اللفظ حُمل على المحل فعمرٌو مرفوع على انه محمول على محل احدٍ وهو الرفع بالابتداء وشيئٌ مرفوع على انه محمول على محل شيئًا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احدَ في هذا المثال محلان من الاعراب محلٌ قريبٌ وهو نصبه بكلمة لا ومحلٌ بعيدٌ وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلتُ لان محله القريبَ انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيدٌ شيئًا الا شيئًا مع انه انتقض النفي فيه ايضًا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

ومن ثم قرأ ای ومن اجل ان عمل لیس للفضلیة لا للنفی وعمل ما ولا بالعکس جاز لیس زید الا

قائما باعمال لیس فی قائما وان انتقض نفیها بالا لبقاء فضلیتها وامتنع ما زید الا قائما باعمال ما فی

قائما لان عملها فیه انما هو للنفی وقد انتقض النفی بالا والمستثنی مخفوض ای مجرور بعدا غیر

ویسوی مع کسر السین او ضمها مع القصر وسواء بفتح السین او کسرها مع المد لکونه مضافا الیه

وبعد حاشا فی الاکثر لکونها حرف جر فی اکثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها علی انها

فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنی عما نسب الی المستثنی منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا

زیدا ای برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غیر فیه ای فی الاستثناء دون الصفة اذ

یوجد باعراب موصوفه کاعراب المستثنی بالا علی التفصیل المذکور فیما سبق فکانه لما انجر به المستثنی

للاضافة انتقل اعرابه الیه وغیر ای کلمة غیر فی الاصل صفة لدلالتها علی ذات مبهمة

باعتبار قیام معنی المغایرة بها فالاصل فیها ان تقع صفة کما تقول جاءنی رجل غیر زید واستعمالها

علی هذا الوجه کثیر فی کلام العرب لکنها حملت علی الا واشتملت مثلها فی الاستثناء

علی خلاف الاصل وذلک لاشتراک کل منهما فی مغایرة ما بعده لما قبله کما حملت الا علیها

ای علی کلمة غیر فی الصفة لکن لا تحمل الا علیها فی الصفة غالبا الا اذا کانت ای الا

تابعة لجمع ای واقعة بعد متعدد فوجب ان یکون موصوفها مذکورا لا مقدرا کما قد یکون

مقدرا فی غیر مثل جاءنی غیر زید وبعد ما کان مذکورا یکون متعددا لیوافق حالها صفة

حالها اداة استثناء اذ لا بد لها فی الاستثناء من مستثنی منه متعدد فلا تقول فی الصفة

marfat.com

جاءنی رجلٌ الا زیدٌ والمستعدّ اعمّ من ان یکون جمعًا لفظًا کرجالٍ وتقدیرًا کقومٍ ورہطٍ وان یکون مثنّی فدخل فیہ نحو ما جاءنی رجلان الا زیدٌ منکورٌ ای منکرٌ لا یعرف باللام حیث یراد بہ العہد او الاستغراق فیعلم التناول قطعًا علی تقدیر الاستغراق وعلی تقدیر ان یشار بہ الی جماعۃ یکون زید منہم فلا یتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعًا علی تقدیر ان یشار بہ الی جماعۃ لم یکن زید منہم فلا یتعذر المنقطع غیر محصورٍ والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنی رجلٌ او رجال واما بعضٌ منہ معلوم العدد نحو لہ علیّ عشرۃ دراہم او عشرون وانما اشترط ان یکون غیر محصورٍ لانہ ان کان محصورًا علی احد الوجہین وجب دخول ما بعد الا فیہ فلا یتعذر الاستثناء نحو کل رجل الا زیدًا جاءنی ولہ علیّ عشرۃ الا درہمًا وانما یصار عند وجود ہذہ الشرائط الی حمل الا علی غیر المتعذر الاستثناء عند وجودہا فیضطر الی حملہا علی غیرہ وانما قلنا فی صدر ہذا الکلام ان الا لا تحمل علی الصفۃ غالبًا فقیدناہ بقولنا غالبًا لانہ قد یتعذر الاستثناء فی المحصور نحو جاءنی مائۃ رجلٍ الا زیدٍ وقد لا یتعذر فی غیر المحصور نحو جاءنی رجالٌ الا واحدًا والا رجلًا والا حمارًا ولکن لما کان ذلک نادرًا لم یلتفت المصنف الیہ فی بیان ہذہ القاعدۃ نحو لو کان فیہما آلہۃٌ السماء والارض آلہۃٌ جمع الٰہٍ ولا دلالۃ فیہا علی عددٍ محصورٍ الا اللہ ای غیر اللہ لفسدتا ای لخرجتا عن الانتظام فالا فی الآیۃ صفۃ لانہا تابعۃ لجمع منکورٍ غیر محصورٍ وہی آلہۃٌ ویتعذر الاستثناء لعدم دخول اللہ تعالیٰ فی آلہۃٍ بیقینٍ فلم یتحقق شرط صحۃ الاستثناء وفی الآیۃ مانع آخر عن حمل الا علی الاستثناء وہو انہ لو حملت علیہ صار المعنی لو کان فیہما

ندرۃ تعذر الاستثناء فی المحصور وغیرہ

آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ثم فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ثم ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدان + فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر شعر ولم يبق سوى العدوا + ن دناهم كما دانوا + وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

marfat.com

خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفصل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها

اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واصابه

دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء

الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينقض التعريف بمثل كان زيد

يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين

المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد

بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل

كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه

على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما

كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك

اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيدا بخلاف المبتدا

والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا

انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا

وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال

الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون

باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

وهي ان يجيء بعد إن اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو
اقواها اي إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ ونصبهما نحو ان خيرًا فخيرًا على معنى ان كان عمله خيرًا
نحو ان خيرًا فخيرًا
فكان جزاؤه خيرًا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ وعكس الاول
نحو ان خير فخيرًا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرًا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
الاربعة
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقًا
انطلقت اي لان كنت منطلقًا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام
اي انطلقت لانطلاقك
قياسًا ثم حذفت كلمة كان اختصارًا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان
لعدم ما ينفصل به ع لكنت ضمار انت منطلقًا انطلقت ارح
في موضع كان عوضًا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الجر على حاله فصار اما انت
متقارب في المخرج ع اي على النصب
منطلقًا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقًا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر
المص على الاول لانه اشهر اسم إنَّ واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول إنَّ او احدى اخواتها مثل إنَّ زيدًا قائم
وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضًا بمثل
ابوه في إنَّ زيدًا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما
لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقًا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازًا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

المنصوبات
المنصوب بلا التي لنفي الجنس

marfat.com

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزاً ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه او محلاً كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقاً لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافاً او مشبهاً به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافاً وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهماً لك مثال لما يليها نكرة مشبهاً بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهاً به ليترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً معرفة او مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه هو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

marfat.com

ولا يبنين لك وآتيني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اي بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكريرها اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا نحو قضية اي هذه قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رض ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

مواضع وجوب رفع اسم لا وتكريره

marfat.com

فاجاب بانه مبتدأ قُرِنَ بالنكرة اِمّا بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلاً لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اَو بتاويله بفصيل بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فصيل لها ويُقوّى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الحذف ان تنوينٍ للتنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كُرِّرت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اَوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان تكون لا فى كل منها لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناءً عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة

marfat.com

الا بالله لانه جواب قولهم ابغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقةً للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس دفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعفٍ
فان عمل لا بمعنى ليس قليل ودفع الثانى نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان تكون لا
لنفى الجنس وضعفٍ وجه ضعفِ رفعِ الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير
لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق
الاسمين بعدها فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملةٍ على جملةٍ اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفردٍ على مفردٍ او عطفِ جملةٍ على جملةٍ كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى تاثيرها فى مدخولها
اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة
على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقةً فتقول الا رجل فى الدار مستفهما واما العرض مثل
الا تنزل عندى ولم يذكر سيبويه ان حال لا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى
وتبعه الجزولى والمص وردّ ذلك الاندلسى وقال هذا خطاءٌ لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو
الا زيدا اكرمه واما التمنى نحو الا ماءَ اشربه حيث لا يرجى ماءٌ واما قوله ع الا رجلا جزاه
الله خيرا + فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع

marfat.com

للتحضيض براسه فكانه قال لا ترونني رجلا يعني هَلَّا ترونني رجلا ولذلك نُصِبَ نُوِّنَ وهي
عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني فكان القياس الا رجلَ ولكنه
نوّنه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنيّ لا نعت اسمها المعرب احترازٌ عن نحو لا غلامَ رجلٍ
ظريفًا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازٌ عن مثل لا رجلَ ظريفٌ
كريمٌ في الدار مفردًا حالٌ من ضمير مبنيٌّ والعامل فيه مبنيٌّ احترازٌ عن مثل لا رجلَ حسنُ الوجهِ
يليه حال بعد حال او صفة مفردًا احترازٌ عن المفصول نحو لا غلامَ فيها ظريفٌ وهذا القيد يعني
عن الاول مبنيٌّ على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه
اي الى النعت حقيقةً والمبنيّ في قوله ونعت المبنيّ اشارةٌ الى ما يُبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كُرِّرَ المبنيّ وبُنِيَ على الفتح ثم جيء بنعتٍ لا يجوز بناؤه مثل
لا ماءَ ماءَ باردٌ مع انه يصدق عليه انه نعت المبنيّ الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال
نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعربٌ
لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب دون البناء رفعًا حملا على محله
البعيد ونصبًا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجلَ ظريفٌ بالفتح وظريفٌ بالرفع
وظريفا بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب لا غير رفعا
حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود
والعطف على اسم لا المبنيّ اذا كان المعطوف نكرةً بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف

marfat.com

معرفة وجب رفعه نحو لا غلامَ لكَ الفرسُ واذا كان لا مكرراً فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله
لا حول ولا قوة فيما سبق بان يُحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوباً وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعاً جاز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل
فى حكم المتصل لمظنة الفصل بالمؤكدة اذ المعطوف على المنفى يزاد فيه لا كثيراً نحو لا حول
ولا قوة مثل لا أبَ وابناً وابنٌ فى قول الشاعر ولا أبَ وابناً مثل مروانَ
وابنِهِ اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون
حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل لا أبا له ولا غلامَى له اى كل تركيب
يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لامُ الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
من اثبات الالف فى نحو أبَ وحذف النون من نحو غلامَين جاز يعنى ان الاصل
فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا أبَ له ولا غلامَين له فيكون اسم لا فيهما مبنياً على
ما ينصب به والجار مع مجروره خبراً لها وقد جاء على قلة مثل لا أبا له ولا غلامَى له بزيادة الالف
فى مثل أبَ واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيهاً له اى لام
لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه
باثبات الالف وحذف النون فيكون معرباً وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا
حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى
المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامى له

جواز الاعراب والعطف فى
نعت اسم لا

جائز تشبيهًا له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اے بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اے لمشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتًا فان الاختصاص المفهوم من التركيب لا اضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اے لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلامية وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلامية موجودان واما ثانيًا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلامية المعلومين خلافًا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذين

التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المص بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى لا باس عليك ولا يحذف الا مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرها ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسبب بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبر ما ولا كذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل بشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير

المنصوبات

خبرها ولا المشبهتين بليس

التركيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبره بوجب بكسر الجيم اي
بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما لكن
قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على عكس المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا
او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية
كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامتيه اعم منه ومما هو
مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية
وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في
ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم
حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر
نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا
حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد

marfat.com

وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا تجر به فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مسلما
عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يميزوا الكلمتين من جانب تكتسب
به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين
بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا
في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه
بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان
الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة

marfat.com

الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبره بوجب بكسر الجيم اي اي على خبر ما ولا يوجب بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي

المجرورات

هو ما اشتمل اي اسم اشتمل لتخرج الحروف الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على عكس المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن اشتمل على علامية اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن واخلافا في تعريفه والمضاف اليه وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر اسماء الزمان نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد

marfat.com

وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر
هو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون
المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي مسلخا
عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة
لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يميزوا الكلمتين مزجا بتكتب
به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين
بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية
لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه ان التقسيم الى الاضافة المعنوية
واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا
في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى
فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه
بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا
ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان
الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة

المجرورات
شرط تقدير حرف الجر في
الاضافة

marfat.com

فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر مسوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرف اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث اسد واما اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية

marfat.com

واضافة تفضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فهو لك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا ان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيأة

marfat.com

التركيب الاضافي وضعوه لمعلومية المضاف ثمة ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قولهم ع ولقد امر على اللئيم يسبني ✦ وذلك على
خلاف وضعه وليس بمجرى هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتها لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني
وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان تخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا
اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن لو اطلق بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة تجرد عن التعريف بالتجريد فان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة فكان طلب الاضافة في حد ذاته تخصيص ما حصل الاصل في حد التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة فكان تحصيل الحاصل يخرج الاضافة حينئذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
الفرق بين اضافة المعرفة وبين جعله اطلاق نحو انجم والثريا والشعرى وابن عباس

marfat.com

فی لزوم تعریف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلک قیل لا نسلم ان فی هذه الامثلة تعریف المعرف
بل فیها زوال تعریف وهو التعریف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعریف آخر وهو التعریف
بالعلمیة فانها حین صارت اعلاما لم یبق فیها الاشارة الی معلومیتها باللام او الاضافة فلا یلزم فیها
تعریف المعرف بل تبدیل تعریف بتعریف آخر وما اجازه الکوفیون من ترکیب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الی معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدینار ضعیف قیاسا واستعمالا اما قیاسا فلما ذکر من لزوم تحصیل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترک اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافی والدیار البلاقع + واما ما جاء فی الحدیث
من قوله علیه السلام بالالف الدینار فعلی البدل دون الاضافة والاضافة اللفظیة علامتها
ان یکون المضاف صفة احترازا عما اذا لم یکن صفة نحو غلام زید مضافة الی معمولها
احترازا عما اذا کانت مضافة الی غیر معمولها نحو مصارع البلد وکریم العصر مثل ضارب زید
من قبیل اضافة اسم الفاعل الی مفعوله وحسن الوجه من قبیل اضافة الصفة المشبهة الی فاعلها
ولا تفید الاضافة اللفظیة فائدة الا تخفیفا لا تعریفا ولا تخصیصا لکونها فی تقدیر الانفصال
فی اللفظ لا فی المعنی بان یسقط بعض المعانی عن ملاحظة العقل بازاء ما یسقط من اللفظ بل المعنی علی
ما کان علیه قبل الاضافة والتخفیف اللفظی اما فی لفظ المضاف فقط بحذف التنوین حقیقة مثل ضارب
زید او حکما مثل حواج بیت الله او بحذف نونی التثنیة والجمع مثل ضاربا زید وضاربو زید واما فی لفظ
المضاف الیه فقط بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة کالقائم الغلام کان اصله القائم غلامه حذف

الضمير من غلامه واشتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن شح اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضارب زيد والضارب ابو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

امثلة الاضافة اللفظية جوازا وامتناعا

فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عُرّف باللام وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حينئذ على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما ما وقع في شعر الاعشى من قوله ع الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ، فان قوله وعبدِها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهبُ عبدِها فهو من باب الضاربِ زيدٍ فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعّفه ع الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيدٍ لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رُبَّ شاةٍ وسخلتِها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها ، عوذاً يزجي خلفها اطفالها ، اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدِها اي راعيها تشبيهاً له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة يزجي بالزاي المعجمة

والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية

او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف

الا بعد معرفة حركة حرف الروى من القصيدة واما لانه قائمة على الضاربِ الرجلِ والضاربِك

فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضاربُ الرجلِ يعنى كان القياس عدم جوازه

لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملاً على الوجه المختار فى الحسن الوجه

وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول

ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنساً معرفين باللام وهذا الاشتراك

مفقود بين الضارب زيدٍ والحسنِ الوجهِ فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك

يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضارب

والضاربه وغيرهما فيمن قال اى فى قول من قال يعنى سيبويه واتباعه اى الضارب

فى الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية

والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملاً اى لمحمولية

على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء

الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة

ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال

الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب

marfat.com

واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ محذوفاً تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولاً على وجهٍ يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيداً ثم يضاف ويقال ضاربُ زيدٍ ولن يتصور ضاربٌ ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائلٍ ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار ضاربك وحصل التخفيف جداً ثم حمل الضاربك عليه لانهما من بابٍ واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضاربَ زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهبُ المائةِ البجانِ وعبدِها وقولَ الضاربِ الرجلِ والضاربك حملاً على نظيرهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضاربِ زيدٍ عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولك ان تجعل كل واحدة منها اشارةً الى مسألةٍ على حدةٍ مناسبةٍ للحكم بامتناع الضاربِ زيدٍ فمعنى قوله وضعف الواهبُ المائةِ البجانِ وعبدِها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضاربِ زيدٍ كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذٍ يندفع ما فيه من توهم شائبة

marfat.com

المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة بظاهر
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هاتين التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع
عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة
الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك بتحمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد ايضا
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

marfat.com

التاويل لا يتمشى فى جانب الغربى فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب
اى فى قوله جانب الغربى ١٢ ح
هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
بالفتح جامه كهنه سوده ١٢ ص
فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب
عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها
جواب لما ١٢
من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اى مشابه المضاف اليه فى العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد فى الاعيان والخبث وخبيث
ومنع فى المعانى والاحداث او غير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فى مثل كل الدراهم وعين الشئ فانه اى
المضاف فيها يختص به اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد
ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره
حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقوف بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في
الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي ووادي في الصحيح وظبيي
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة وساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح
اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل في
ما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي
وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة
ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع

حكم اضافة الاسم المضاف الى ياء المتكلم

بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم
لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلميّ اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقطت النون للاضافة
وادغمت الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واواً قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واؤه ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت
بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في
مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث
للساكنين اي لزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة
التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد
فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
بقول الشاعر ع وابي مالك ذو المجاز بدار + وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب
عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به
اي ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر شعر فلما تبين اصواتنا + بكين
وفديننا بالابينا + اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم

حكم اضافة الاسماء الستة الى ياء المتكلم

وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر يعنى وهو بلا ريب والمعروف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن العرب فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم وهو ابن يعيش ابن مالك جم

فى بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفى بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حم وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر شعرا انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

عند اضافته الى ياء المتكلم ففي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا ينقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اى كل متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي

marfat.com

مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا او ماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقيا او حكما كما يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص مواد ها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة

marfat.com

كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة و
لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا لهم رده بقوله ولا فصل اى
لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اى وضع غير المشتق لغرض المعنى اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اى في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما
نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اى في بعض
الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
اى كامل في الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح
ان يقع نعتا وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان

marfat.com

الرجل بدلٌ عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيدٍ هذا الى
بزيدٍ المشارِ اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنىً حاصلٍ فى ذات زيد فوقع صفةً له وفى
المواضع الاُخر التى لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان تقع صفةً وتوصف النكرة لا المعرفة
بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنىً فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك
توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفةً الا بتاويلٍ بعيدٍ كما
اذا قلت جاءنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يومر بضربه و
يلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفةً له مثل جاءنى رجلٌ
زيدٌ عالمٌ ويوصف بحال الموصوف اى بحالٍ قائمةٍ به نحو مررت برجلٍ حسنٍ اذ الحسن
حالُ الرجل وصفته وبحالٍ متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفةٍ اعتباريةٍ تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجلٍ حسنٍ غلامُه اذ كون الرجل حسن الغلام معنىً فيه وان كان
اعتباريا فالاولى اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور
يوجد منها فى كل تركيب اربعةٌ فى الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفةً يستوى فيها المذكر والمونث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبورٍ وامرأةٍ صبورٍ او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريحٍ وامرأة جريحٍ
او كان صفةً مونثة تجرى على المذكر كعلامةٍ والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف

marfat.com

يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا بذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلامانهم مثل يقعد غلامانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جارية مثل تقوم جارية وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جارية مثل يقوم او تقوم في الدار جارية فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدها ولما كان الوصف الاول تبعيه في الامور

التوابع

النعت وحكمه بحال متعلق الموصوف

العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طرد الباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه

marfat.com

تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون الكل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن الكل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينها مساواة ومن ثمة اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وخص الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم

marfat.com

ومن شرحه اى ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس

ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون

جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف

يعنى المعطوف بالحرف تابع مقصود اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة

الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود فمع متبوعه اى كما يكون

هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه

معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه

مقصودة كذلك نسبة الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن

غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن

البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل تخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وانم

واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب

بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا

بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف

عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا ازدفه

لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اى بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف

العشرة وسيأتى تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو

التوابع
العطف وتعريفه وفوائد القيود فيه

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخرهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف لكان لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

التوابع

العطف من جهتي الصفة الداخل عليها حرف العطف

وَاِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيْرِ الْمَرْفُوْعِ لَا الْمَنْصُوْبِ وَالْمَجْرُوْرِ الْمُتَّصِلِ بَارِزًا كَانَ وَمُسْتَتِرًا لَا الْمُنْفَصِلِ

اَلْمُؤَكَّدِ بِمُنْفَصِلٍ اَوْلَا ثُمَّ عُطِفَ عَلَيْهِ وَذٰلِكَ لِاَنَّ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوْعَ كَالْجُزْءِ مِمَّا اتَّصَلَ بِهٖ لَفْظًا مِنْ حَيْثُ

اَنَّهٗ مُتَّصِلٌ لَا يَجُوْزُ انْفِصَالُهٗ وَمَعْنًى مِنْ حَيْثُ اَنَّهٗ فَاعِلٌ وَالْفَاعِلُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ فَلَوْ عُطِفَ

عَلَيْهِ بِلَا تَاكِيْدٍ كَانَ كَمَا لَوْ عُطِفَ عَلٰى بَعْضِ حُرُوْفِ الْكَلِمَةِ فَاكَّدَ اَوْلَا بِمُنْفَصِلٍ لِاَنَّهٗ بِذٰلِكَ يَظْهَرُ اَنَّ

ذٰلِكَ الْمُتَّصِلَ وَاِنْ كَانَ كَالْجُزْءِ مِنْ مُنْفَصِلٍ مِنْ حَيْثُ الْحَقِيْقَةِ بِدَلِيْلِ جَوَازِ اِفْرَادِهٖ مِمَّا اتَّصَلَ بِهٖ بِتَاكِيْدٍ

فَيَحْصُلُ لَهٗ نَوْعُ اسْتِقْلَالٍ وَلَا يَجُوْزُ اَنْ يَكُوْنَ الْعَطْفُ عَلٰى هٰذَا التَّاكِيْدِ لِاَنَّ الْمَعْطُوْفَ فِيْ حُكْمِ

الْمَعْطُوْفِ عَلَيْهِ فَكَانَ يَلْزَمُ اَنْ يَكُوْنَ هٰذَا الْمَعْطُوْفُ اَيْضًا تَاكِيْدًا وَهُوَ بَاطِلٌ فَاِنْ كَانَ الضَّمِيْرُ مُنْفَصِلًا

نَحْوُ مَا ضَرَبَ اِلَّا اَنْتَ وَزَيْدٌ لَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ لَفْظًا وَكَذَا اِنْ كَانَ مُتَّصِلًا مَنْصُوْبًا نَحْوُ ضَرَبَكَ وَزَيْدًا

لَمْ يَكُنْ كَالْجُزْءِ مَعْنًى فَلَا حَاجَةَ فِيْهِمَا اِلَى التَّاكِيْدِ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ ضَرَبْتُ اَنَا وَزَيْدٌ وَزَيْدٌ ضَرَبَ هُوَ

وَغُلَامُهٗ اِلَّا اَنْ يَقَعَ فَصْلٌ بَيْنَ الضَّمِيْرِ الْمَرْفُوْعِ الْمُتَّصِلِ وَبَيْنَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ فَيَجُوْزُ تَرْكُهٗ اَيِ

تَرْكُ التَّاكِيْدِ لِاَنَّهٗ قَدْ طَالَ الْكَلَامُ بِوُجُوْدِ الْفَصْلِ فَحَسُنَ الْاِخْتِصَارُ بِتَرْكِ التَّاكِيْدِ سَوَاءٌ كَانَ الْفَصْلُ قَبْلَ

حَرْفِ الْعَطْفِ نَحْوُ ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ اَوْ بَعْدَهٗ كَقَوْلِهٖ تَعَالٰى مَا اَشْرَكْنَا وَلَا اٰبَاؤُنَا فَاِنَّ الْمَعْطُوْفَ

هُوَ اٰبَاؤُنَا وَلَا زَائِدَةٌ بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ لِتَاكِيْدِ النَّفْيِ وَاِنَّمَا قَالَ يَجُوْزُ تَرْكُهٗ فَاِنَّهٗ قَدْ يُؤَكَّدُ بِالْمُنْفَصِلِ

مَعَ الْفَصْلِ كَقَوْلِهٖ تَعَالٰى فَلْيَكْبُوْا فِيْهَا هُمْ وَالْغَاوُوْنَ وَقَدْ لَا يُؤَكَّدُ وَالْاَمْرَانِ مُتَسَاوِيَانِ هٰذَا وَاعْلَمْ

اَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّيْنَ اَنَّ التَّاكِيْدَ بِالْمُنْفَصِلِ هُوَ الْاَوْلٰى وَيُجَوِّزُوْنَ الْعَطْفَ بِلَا تَاكِيْدٍ

وَلَا فَصْلٍ لٰكِنْ عَلٰى قُبْحٍ وَالْكُوْفِيُّوْنَ يُجَوِّزُوْنَهٗ بِلَا قُبْحٍ وَاِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيْرِ الْمَجْرُوْرِ اَعِدِ الْخَافِضَ

marfat.com

حرفاً كان او اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ في المضمرات حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع لرتبته ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضاً تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

marfat.com

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه وتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صراحة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمة اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا اذا هب عمرو الا الرفع في

ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي اماله الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين وا كثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع

التوابع

العطف وحكمه اذا عطف على عاملين

انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع
في قولهم ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ +
ونار توقد بالليل نارا + فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم
المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض
الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا او ضرب ضرب زيدا او لدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

التوابع

التاكيد وتعريفه وفوائده القيود فيه

marfat.com

الشديد فيجب حينئذ ايضا تكريرا للفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هؤلاء من القوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينا وفي الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده وفيما لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست لوضع واما عطف البيان وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقة لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاوده حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ومجرى اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد

التوابع

التاكيد وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي

الاصطلاحی فی الالفاظ کلها اسماءً او افعالاً او حروفاً او جملاً او مرکبات تقییدیة او غیر ذلک

ولا یبعد ارجاع الضمیر الی التاکید اللفظی الاصطلاحی وتخصیص الالفاظ بالاسماء ویکون المقصود

من هذا التعمیم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة کالتاکید المعنوی و التاکید المعنوی مختص

بالفاظ محصورة ای معدودة محدودة وهی نفسه وعینه وکلاهما وکله واجمع

واکتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقیل بالضاد المعجمة قیل لا معنی لهذه الکلمات الثلث فی

حال الافراد مثل حسن بسن وقیل اکتع مشتق من حول کتیع ای تام وابصع بالمهملة من بصع العرق

ای سال وبالمعجمة من بضع ای روی وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وبین استنباط

مناسبات خفیة بین هذه المعانی ومعناها التاکیدی بالتامل الصادق فالاولان ای النفس

والعین یعمان ای یقعان علی الواحد والمثنی والمجموع والمذکر والمؤنث باختلاف صیغتهما

افرادا وتثنیة وجمعا و اختلاف ضمیرهما العائد الی المتبوع المؤکد تقول نفسه فی المذکر الواحد

نفسها فی المؤنث الواحد وانفسهما بالیاء وصیغة الجمع فی تثنیة المذکر والمؤنث وعن بعض العرب

نفساهما وعیناهما انفسهم فی جمع المذکر العاقل انفسهن فی جمع المؤنث وغیر العاقل من المذکر

والثانی لما سمی النفس والعین اولین تغلیبا کالعمرین سمی الثالث ثانیا للمثنی کلاهما للمذکر

وکلتاهما للمؤنث والباقی بعد الثلثة المذکورة لغیر المثنی مفردا کان او جمعا باختلاف الضمیر

العائد الی المتبوع المؤکد فی کله نحو قرأت الکتاب کله وکلها نحو قرأت الصحیفة کلها و

کلهم نحو اشتریت العبید کلهم وکلهن نحو طلقت النساء کلهن و باختلاف الصیغ فی

marfat.com

الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد
وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في
جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان
الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لا يصح تاكيده
بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما
كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله
فان العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واما اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان
او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس و
العين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت
اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد
الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد
الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
لعدم اللبس بالمتصل بجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

التوابع
التاكيد ولا يؤكد بكل واجمع
الا ذو اجزاء

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين بجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لا جمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه اول منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

marfat.com

قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود ونسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبته الى شئ نفيا نسبته الى شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لاقتضاء ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال لا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا

التوابع

البدل وانواعه اربعة وتعريف النوع الاول

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيدٌ ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني

اي حاصل الفرق بينهما ١٢

تتمةٌ له توضيحًا فالثاني عطف بيانٍ وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئةً له

مبالغةً في الاسناد فالثاني بدل وحينئذٍ يكون التوضيح الحاصل به مقصودًا تبعًا والمقصود اصالةً هو

الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل

منه نحو ضربت زيدًا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه

مُلابسةٌ بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالًا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً

انه يكون زيد مُعجبًا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته

اجمالًا وكذا في سُلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدًا حماره وضربت زيدًا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد

تامةٌ ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة

بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءًا من البدل ويكون

ابدالهِ منه بناءً على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءًا من فلكه بل هو

مركوز فيه مناقشةٌ في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايتُ دَرَجَهُ الاسد بُرجَهُ فانه لا مجال

لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسمًا خامسًا

ولم يُسمَّ ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدمه ووقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة

مصنوعةٌ والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون بان قصدت انت اليه اي

الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل هو المبدل منه

marfat.com

ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلى بعيد واتى على ناقة وبار عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا

التوابع

عطف البيان وتعريفه وفوائده القيود فيه

فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره شعرا اقسم

بالله ابو حفص عمر ✤ ما مسها من نقب ولا دبر ✤ اغفر له اللهم ان كان فجر ✤ وعمر مقبل

من اعلى الوادي مجعل اذا قال ✤ اغفر له اللهم ان كان فجر ✤ قال اللهم صدق صدق حتى

التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده

وكساه وفضله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر ✤ فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري

جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره ✤ عليه الطير ترقبه

وقوعا ✤ وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في

عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لانزهاق روحه

لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق

والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر ✤ كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام

الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم

من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء

ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل

marfat.com

اذا جعلته عطف بيان ويا غلامُ زيدٌ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد

المبنى

اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما تضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او تشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كنظار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقوع غير مركب مع غيره على وجه تحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة للمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقدم ما هو مقصود وجودى لشرفه والقاب اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما

marfat.com

الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب بالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يُعتبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يُعتبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يُطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غير بالكما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرؤ ومن زيد وهي اي المبني والكنايات باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انما لما اختيرت دون الباقيتين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

المبنيات

المضمر وتعريفه وفوائد القيود فيه

marfat.com

تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب وليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب يده غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمتصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه

marfat.com

لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى

فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل و

المجرور المتصل النوع الاول يسمى المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد

المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن

صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي

وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة

التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا

ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني المرفوع المنفصل

انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت

الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول

المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن

ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو اني

انا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل

اياي اياي اياك اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي اختلافات

كثيرة والمختار ان الضمير هو اياي واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية

marfat.com

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والجمع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا للغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتا عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا تلك الامور علاً و مناسبات لا اطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

marfat.com

التانیث لا الضمیر المرفوع والالم یجتمع مع الفاعل الظاهر فی نحو ضربت ہند و فی الفصل

المضارع للمتکلم مطلقا سواء کان واحدا او فوق الواحد مذکرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب

و للواحد المخاطب المذکر نحو تضرب واضرب و للواحد الغائب والغائبة اذا لم یکونا مسندین

الی الظاہر نحو زید یضرب وہند تضرب و فی الصفة مطلقا سواء کان اسم فاعل ومفعول

او صفة مشبهة او افعل التفضیل وسواء کان مفردا او مثنی او مجموعا مذکرا او مؤنثا اذا لم یکن مسندا

الی الظاہر نحو اقائم الزیدان کقولک یدٌ ضاربٌ وہندٌ ضاربة والزیدان ضاربان الزیدون ضاربون

والہندان ضاربتان والہندات ضارباتٌ ولیست الالف فی ضاربان والواو فی ضاربون

بضمیرین لانہما تنقلبان یاء فی النصب والجر والضمائر لا تتغیر عن حالها الا ان یتغیر عاملها

والعامل ہہنا لیس عاملا فی الضمیر وانما ہو عامل فی اسم الفاعل والضمیر فاعل لہ والضمیر باق

علی ما کان علیہ فی الرفع فلو کانت ضمائر لا تتغیر الا تری ان الیاء فی تضربین والنون

فی تضربن والواو فی یضربون والالف فی یضربان لا تتغیر فہما ای الالف والواو فی

الصفة حرفا التثنیة والجمع ولیستا بضمیرین ولا یسوغ ای لا یجوز الضمیر المنفصل مرفوعا

کان او منصوبا بالاجل شیء الا لتعذر المتصل ای لاجل تعذرہ لان وضع الضمائر لاختصار

والمتصل اخصر فمتی امکن لا یسوغ الانفصال وذلک ای تعذر المتصل بالتقدیم ہو ای

بتقدیم الضمیر علی عامله لانہ اذا تقدم علی عامله لا یمکن ان یتصل بہ اذ الاتصال انما یکون

بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا یحصل الا بہ او الفصل ینافی الاتصال وبتر کہ

marfat.com

يفوت الغرض او بالخلاف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او
يكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير
المعمول له مرفوعا اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لنستعين بخلاف المنصوب نحو
اياك نعبد او يكون اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير
من هي له اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع
ان الضارب زيدا او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا
لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور يحمل عليه ما لا
التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على
ما هو الاصل مثال اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا
مثال الفصل لغرض وهو التخصيص بهما واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما
يصح ذلك اذا كان هي عاملا لا تاكيدا او الا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد

marfat.com

ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون صاربوهم نحن وروى عن الزمخشري
كما في اسكن انت وزوجك الجنة
صاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
الى على ما روى عن الزمخشري
في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن
نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب
اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز
عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو
وهو كالواحدة ١٢ على الآخر ١٢
اعرف على الآخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر
المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز
الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك ذلك الحجاز اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اورده متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اورده
منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو ضربنيك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم
اي باضافة الضرب اليه ١٢
الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك
الفصل نحو ضربي اياك لاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف لا يكون
ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول
نحو اعطيتك اياك ١٢ متوسط

المبنيات

المضمر وحكم جمع الضميرين ليس
احدهما مرفوعا

marfat.com

فلئلا يلزم الترجيح فی تقدیم احد المثلین علی الآخر فیما هو کالکلمة الواحدة بلا مرجح واما علی التقدیر الثانی فلکراهتهم تقدیم الانقص علی الاقوی فیما هو کالکلمة الواحدة نحو اعطیته ایاه مثال لما لم یکن احدهما اعرف لکونهما ضمیرین غائبین او اعطیتنایاک مثال لما یکون احدهما اعرف وهو ضمیر المخاطب لکن ما قدمته والمختار فی خبر باب کان ای خبر کان واخواتها اذا کان ضمیرا الانفصال کما تقول کان زید قائما وکنت ایاه لانه کان فی الاصل خبر المبتدأ ویجب ان یکون خبر المبتدأ ضمیرا منفصلا لان عامله معنوی ویجوز ان یکون ضمیرا متصلا ایضا نحو کان زید قائما وکنته لانه شبیه بالمفعول وضمیر المفعول فی مثل ضربته واجب الاتصال ففی شبیه المفعول ان لم یکن واجب الاتصال فلا اقل من ان یکون جائز الاتصال لکن الانفصال مختار لان رعایة الاصل اولی من رعایة المشابهة بالمفعول والاکثر فی الاستعمال انفصال الضمیر بعد لولا لکون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الی آخرها یعنی لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولاهما لولاهم لولا هی لولاهما لولاهن لولا انا لولا نحن وکان الاوفق بما سبق ان یقول لولا انا لولا نحن الی آخرها لکن غیّر الاسلوب تنبیها علی انه لیس بضروری وذلک لما کثر فی الاستعمال اتصال الضمیر المرفوع بعد عسی لکون ما بعد عسی فاعلا تقول عسیت الی آخرها وجاء فی بعض اللغات لولاک ولولای وعساک وعسای وفی تعسیت رفع منفصل وفی عسیت نصب متصل وفی عسی منصوب متصل کما فی ادرکه وقدرنی سره ۱۲ مولانا محمد عبد الرحمن ان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر ولولاک مجرور منفصل وفی عساک منصوب متصل کما فی ادرکه وقدرنی سره ۱۲ مولانا محمد عبد الرحمن ان ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر ولولاک وعساک وزن تعسین ان لولا انت وعسیت وزن تعسین لولا انت وعسیت وزن تعسین لولا انت وعسیت وزن تعسین

ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سیبویه الی ان لولا فی هذا المقام حرف جر والکاف ضمیر مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فی مابعد لولا وسیبویه فی نفسه واما عساک فذهب الاخفش الی انه ضمیر منصوب واقع موقع المرفوع وسیبویه الی ان عسی محمول علی لعل لتقاربهما فی المعنی فههنا ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویه فی العامل ونون الوقایة مع الیاء ای یاء المتکلم لازمة فی الماضی اذا لحقته تلک الیاء لتبقی آخر الماضی عن الکسرة المختصة بالاسم التی هی اخت الجر ولهذا سمیت نون الوقایة نحو ضربنی وذلک نون الوقایة لازمة فی المضارع لکن لا مطلقا بل حال کونه عریا عن نون الاعراب ای عن نون هی الاعراب نحو یضربنی لتبقی آخر المضارع ایضا عن تلک الکسرة بخلاف کسرة تضربین لانها فی الوسط حکما وبخلاف کسرة لم یکن الذین کفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعرابیة الکائنة فیه ای فی المضارع ومع لدن وان واخواتها یعنی ان وکان ولکن ولیت ولعل تخیر بین الاتیان بنون الوقایة للمحافظة علی الحرکات البنائیة فی غیر لدن وعلی السکون فی لدن وبین ترکها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حکما کما فی لعل لقرب اللام من النون فی المخرج وحملا علی اخواتها کما فی لیت ویختار لحوق نون الوقایة فی لیت من بین اخواتها ان لعدم مانع فی ذاتها والحمل علی اخواتها خلاف الاصل وفی من وعن وقد وقط وهما بمعنی حسب للمحافظة علی السکون اللازم الذی هو الاصل فی البناء مع قلة الحروف وعکسها ای عکس لیت لعل فی الاختیار فالمختار فیها ترک النون لثقل التضعیف وکثرة الحروف ویتوسط بین المبتدأ والخبر

المبنیات

المضمر وحکم نون الوقایة مع یاء المتکلم

قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها واقل من كان لالحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا تعرف المبتدا والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده وفى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدا ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايرادا لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقع معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم

marfat.com

اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير

القصة اذا كان مؤنثا وبحسب تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك

ضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظ

ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر

بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا اقتضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان

يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة

مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة

زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا او منفصلا واذا كان متصلا يكون

مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا

وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثال هو زيد قائم مثال المنفصل

وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باعتماد

لا نسيا نسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا

لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان

الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الا مع ان

marfat.com

المفتوحة اذا خففت فانه اى حذف هنيئة الاضمار ههنا من كونه منصوبا بالازم كقوله تعالى وآخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لتعلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وللمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى وان وذين حال كونها للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

قوله تعالى اِنَّ هٰذَانِ لَسٰحِرٰنِ على احد الوجوه فيه المؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذِي وتي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان ينا سبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتها قدمتا على سائرها الفرعية وتي بقلب الالف ياء وتِهْ وذِهْ بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتِهِي وذِهِي بوصل الياء بها ولمثناه اي مثنى المؤنث تانِ في الرفع وتَيْنِ في النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولا مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل الحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين

المبنيات

اسماء الاشارة والفاظها

فرجعت الى خمسة مضروبة فى خمسة من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعاهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترقى الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهى اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا و ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا الى تلك وتيك يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتاك وتيك الى تاكن وتيكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك المتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتاك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك فى افادة البعد ولا يبعد ان يحمل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط واما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب

واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء

كسر الهاء ايضا فالمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه

وأما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود

من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون

جزءا تاما ان كان جزءا تاما ان كان جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد

بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اولا الى ان ينضم اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ

والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول

والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اولا الا بصلة وعائد

والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد

الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها

لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها

معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا احتراز مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية

ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال

الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا

يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ

في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بالعلم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث

ولما كانت الصلة بعينها اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية فلا تكون

marfat.com

بحسب الواقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا تتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعلى او مفعولى لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا والتى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث والذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللائى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار وايه بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص بجيئها موصولة بالضم بمعنى الذى او التى قال الشاعر ع وبئرى ذو حفرت وذو طويت

البيان

الموصول وتفصيل الفاظه

marfat.com

اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعدها الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت

والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او الجمع والعائد المفعول اى

العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة

لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى اَللّٰهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَّشَآءُ مِنْ عِبَادِهٖ وَيَقْدِرُ لَهٗ

اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه

ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم لما

قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به

لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم

يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت

ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست

بصلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها

فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية

يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه

عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت

عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى

موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى

marfat.com

وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدًا وجعلته خبرًا عن الذي و

قلت الذي ضربته زيدٌ وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية

الخاصة ليعم بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا

اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني

للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا

وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط

ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين

وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني

اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور

الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا

تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار

بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير

المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي

الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون

العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت

عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون

marfat.com

المعمولِ فلا يجوز في نحو عجبت من دقِّ القصّارِ الثوبَ ان تخبر بالذي عن دقِّ القصّار بدون
الثوب لانه يؤدي ان يقبل الضمير الذي جعل في موضع دقِّ القصّار عاملاً في الثوب بخلاف
الذي عجبت منه دقُّ القصّارِ الثوبَ وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون
نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الغير بلا ضمير
وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليها اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه
فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائداً الى
الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائداً الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيداً وما زيد
قائماً موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع
اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء يعجبك واما بجملة نحو شعر ربما
تكره النفوس من الامر له فرج كحل العقال + اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة
بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئاً هي
الشيء هي وصفة نحو اضربه ضرباً ما اي ضرباً اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة
نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب
وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد ايانا + اي

marfat.com

شخص غيرنا او جملة نحو مَن جاءك فاكرمه الا في التسمية والصفة فان كلمة مَن لا تجيء تامة ولا
صفة واي للمذكر وايّة للمؤنث كمَن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة في
الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايًا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمَن التي
لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايًا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى
الصفة وهي اي كل من اي وايّة معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان وذو والطائية وانما اعربت لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتنزيل الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة منزلة الجزء تشبيها لها بالغايات لانه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البتة
مثل يا ايها الرجل كما استثني التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت وجهان
وكذا من ذا اكرمت
احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي صنعت

marfat.com

اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وح جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف

بحذف خبر الموصول وهو صنعته بالفارسية پيشه وح ولم يعتبر تقديمه لتضمنه بالاصدر الكلام وهو الاستفهام وح

كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما

فى جوابه

جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ وهنا عبارتان احدهما ان ما ذا بكالها بمعنى اى

اى اعتبار ١٢

شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها

بكالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما

اى شئ وح جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون

اى جواب ما فاصنعت على ما فى الصاحب ١٢ هندى

الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل

المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين

السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى اللذين هما

من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر مواده

اى ما سبقنا الى بيان وقت موقعه ١٢ ل

بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء

وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل مرويدا زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر

وميهات ذاك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد

مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا

ان هذه الكلمات وامثالها ليست باسماء الافعال مع تاديتها معانى الافعال امران احدهما

لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون ويد مثلا

marfat.com

موضوعًا لكلمةِ اصه قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظِ اسكتْ الذي هو
دالٌ على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا للمعناه بشيء اذ التعريف الخ ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله
لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان
معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضنا
على التعريف وفعالِ اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد
قياس اي قياسي كنزالِ بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه
لا يقال قوامِ وقعادِ بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه
قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعالِ حال كونه مصدرا معرفة
كفجارِ بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي
الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساقِ بمعنى
يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا
وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعالِ بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي
للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعالِ وفعولِ للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي
والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف
والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين

marfat.com

وجهتها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علماً للاعيان

اي لعين من الاعيان وانما قال علماً ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب

فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره

للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل

الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره

اي الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون

الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو

حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء

لانه اخف او سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات

الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم

تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه وحكمه

وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة و

لم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول

المتندم او المتعجب وي فرخ لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان

على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار

ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاقبال حيوان

marfat.com

اما الزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وج ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به و

هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت

قال زيد عند التعجب وَيْ او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه

الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات

ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء

لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها

مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم

الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما

عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صوت به البهائم يعني مثلا اي لاناختها

او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع

فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها

على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب

والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت

الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير

ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كك اولى لكونه صوت الانسان من غير

تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات عمل اسم حاصل من

marfat.com

المبنيات

المركبات وحكم جزأيها

تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة
اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه
(اي في حال التركيب ۱۲)
صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزأي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية و
لا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزأيه
(نسبت الجزئين ۱۲)
قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والا لكان
(وقت تا روا ۱۲)
ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة (مبتدأ ۱۲) من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين (خبر ۱۲) مع الاخرى فلا شك انه
يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي
في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد
جزأيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من
غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف
عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب و
الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة
(بناء على ان مسماه مجموع العددين ۱۲)
ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان
احد جزأيه العدد والزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه

لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزأين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزأين او في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشرون لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزأين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزأين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك

marfat.com

جاء فی فلان وانت تُرید زیدًا او المراد بها بهنا ما یُکنّی به لا المعنی المصدری ولا کل ما یُکنّی به بل بعضه
لا کل بعض بل بعض معین فکانهم اصطلحوا فی باب المبنیات ان یُرید وا بها ذلک البعض المعین ولذلک
لم یقل بعض الکنایات کما قال بعض الظروف ویتعذّر تعریفه الا بالتصریح به مفصلًا فلذلک اعرض
عن تعریفها مطلقًا واعرض لذلک البعض المعین فقال الکنایات کم وبناؤها لکونها موضوعة وضع
الحرف او لکون الاستفهامیة متضمنة لمعنی الحرف وحمل الخبریة علیها وکذا وبناؤها لانها فی الاصل
(وهو همزة الاستفهام)
ذا من اسماء الاشارة دخل علیها کاف التشبیه وصار المجموع بمنزلة کلمة واحدة بمعنی کم وبقی ذا علی
اصل بنائه وکل واحد منهما یکون للعدد والکنایة عنه وجاء کذا کنایة عن غیر العدد ایضًا نحو
خرجت یوم کذا کنایة عن یوم السبت او غیره وکیت وذیت للحدیث ای للکنایة عن الحدیث
والجملة وانما بنیا لان کل واحد منهما کلمة واقعة موقع الجملة التی هی من حیث هی لا تستحق اعرابًا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم یجز خلوه عنهما جمع البناء الذی هو الاصل فی الکلمات قبل
التراکیب ومن الکنایات کاین وانما بنی لانه کاف التشبیه دخلت علی ای وای کان فی الاصل
معربًا لکنه انحنی عن الجزأین معناهما الافرادی وصار المجموع کاسم مفرد بمعنی کم الخبریة فصار
کانه اسم مبنی علی السکون آخره نون ساکنة کما فی من لا تنوین تمکن ولهذا یکتب بعد الیاء نون
مع ان التنوین لا صورة لها فی الخط فمرتبته فی البناء منحطة عن اخواتها فلذلک لم یذکره المص
معها فکم الاستفهامیة المتضمنة معنی الاستفهام مُمیزها الذی یرفع الابهام عن جنس المسؤل
عنه منصوب علی التمییز مفردًا لانها لما کانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الی

marfat.com

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما و كم الخبرية

مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندى وكم رجال عندى تقول

مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه

ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعيته مميزها كانها نائبة عن معنى

التصريح بها وتدخل من فيهما اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم

من قرية اهلكناها قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته

جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دليل على

جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل

كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولها اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام

لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع

من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه

عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين

موقع كل منهما بقوله فكل منهما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا

او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا مجرورا

على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت

marfat.com

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات

فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت

في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم

يوم سرت واما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب

مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه

اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب

وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة

الرفع وكل ما قبلها اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت

او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر

او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار

عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور

كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير

مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع

مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة

استفهاما او اما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان

ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه

marfat.com

وداخل فی قاعدة الرفع ثانیا لقیامه مقام عامله الذی هو خبر المبتدأ وکذلک ای مثل کم فی تاتی
الوجوه الاربعة الاعرابیة بالشرائط المذکورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنی انه یاتی
تلک الوجوه فی جمیع هذه الاسماء لا فی کل واحد منها وهی من وما وای واین وانی ومتی مشترکة
بین الاستفهام والشرط واذا اختصته بالشرط وکیف وایان مختصتین بالاستفهام فمن وما اذا کانتا
استفهامیتین یاتی فیهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام
من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا یاتی فیهما الرفع علی الخبریة لامتناع ظرفیتهما واذا کانتا
شرطیتین فکذلک یاتی فیهما تلک الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن
تمرر بزید امرر وغلام من تضرب اضرب ومن یاتنی فهو مکرم وما تقدموا لانفسکم من خیر تجدوه
عند الله ولا یاتی فیهما بل فی جمیع اسماء الشرط الرفع علی الخبریة فانه لا یقع بعدها الا الفعل
ولا یصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفیة من هذه کمتی واین وایان وکیف وانی واذا
ان لم تجر بجار نحو من این فلابد من کونها منصوبة علی الظرفیة وعن بعضهم ان اذا قد تخرج
عن الظرفیة وتقع اسما صریحا نحو اذا یقوم زید اذ یقعد عمرو وای وقت قیام زید وقت قعود
عمرو فهی مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضی وانا لم اعثر لهذا علی شاهد من کلام العرب وما هو
لازم الظرفیة یرتفع فی الاستفهام محلا مع انتصابه علی الظرفیة اذا کان خبر مبتدأ مؤخر نحو متی عهدک
بفلان ای متی کائن عهدک به واما ای فیتاتی فیه الوجوه الاربعة کلها فانه قد یقع فی محل الرفع
بالخبریة ایضا علی تقدیر انتصابه علی الظرفیة نحو ای وقت مجیئک ای ای وقت کائن مجیئک

اسماء الاستفهام و الشرط والفاظها

فاي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل اثنيم ضربت وبانيم
مررت واثنيم قائم وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة ۔ يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر
المميز وحذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها في مثل تمييز كم عمة اي ما هو تمييز باعتبار
بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران
نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه
النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني عمة
فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور
فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا
الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه ۔ فدعاء قد حلبت علي عشاري ۔ الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت
كذلك وهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت
كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها
عشرة اشهر واختارها لانها تاذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي
ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل

marfat.com

التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق
اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم
او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك خبره قد حلبت وكم
استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط
عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها و
اذا خفضتها خفضتها وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية فى مثل كم
مالك وكم ضربة اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانك اذا سئل عن كمية
مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او
الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او
ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا
كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى

marfat.com

ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل سميت الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت باضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات
ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه
اختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان
يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر شعر فلما عرفت الى الشراب وكنت قبلا ✦ اكاد اغص بالماء
الفرات ✦ فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما
اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى الاول هو
الحق واجرى مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غيره فى حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما
فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو قبل هذا لا غير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال
غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظرف حسب لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها
بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان
ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية فى الاكثر اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء
ع اما ترى حيث سهيل طالعا ✦ فحيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى

marfat.com

مكان سهيل طالعا آخره ع نجم يضيء كالشهاب ساطعا + وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غاية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يغير بها بالضم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد تكون اي اذا المفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا القيته وانت لا تشعر به فيلزمها المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين

marfat.com

اذا الشرطية والمراد بلزوم البتدا غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت فهاجات وحاصل المعنى خرجت فمفاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لمفاجات لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا القوم زيد اذا القعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وتقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها

اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء

المبنيات

الظروف وحكم اذ واين وانى

انّی زید بمعنی کیف وانّی القتال بمعنی متی ومنها متی للزمان فیهما ای فی الاستفهام والشرط نحو متی القتال ومتی تخرج اخرج ومنها ایان للزمان استفهاما مثل متی نحو ایان یوم الدین والفرق بینهما ان ایان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا یقال ایان یوم قیام زید وایان قدم الحاج بخلاف متی فانه غیر مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء کسرها ایضا ومنها کیف الکائنة للحال استفهاما ای حال شیء وصفته فالمراد بالحال صفة الشیء لا زمان الحال لما توهمه بعض الشارحین قال صاحب المفصل وکیف جار مجری الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول کیف زید ای علی ای حال هو وتستعمل للشرط مع ما علی ضعف عند البصریین نحو کیفما تجلس اجلس ای علی ای هیأة تجلس اجلس ومطلقا عند الکوفیین نحو کیف تجلس اجلس فان کان بعده اسم فهو فی محل الرفع بالخبریة عنه وان کان بعده فعل مثل کیف جئت فهو فی محل النصب علی الحالیة ای علی ای حال جئت راکبا او ماشیا ومنها ای من الظروف المبنیة مذ ومنذ مبنیا لموافقتهما مذ ومنذ حرفین ویکونان تارة بمعنی اول المدة ای اول مدة زمان الفعل المتقدم علیهما نحو ما رأیته مذ او منذ یوم الجمعة ای اول مدة زمان عدم رؤیته یوم الجمعة فیکونهما ای یقع بعدهما ای بعد مذ ومنذ المفرد ای الاسم المفرد لا المثنی والمجموع حقیقة کالمثال المتقدم او حکما نحو ما رأیته مذ الیومان اللذان صاحبنا فیهما ای اول مدة عدم رؤیته هذان الیومان فما دام لا یلاحظ هذان الیومان امرا واحدا لا یحکم علیهما باولیة المدة لان اول المدة انما یکون امرا واحدا لا اشیاء فالمثنی والمجموع اذا وقعا اول المدة یکونان فی حکم المفرد المعرفة حقیقة کالمثال المتقدم او حکما نحو ما رأیته مذ یوم القیتنی

marfat.com

فيه بحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اولية وقت تا الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع
المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد
بيانه حال كونه متلبسا بابعده اي بعدوه المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته
مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة منفصلة
كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك في اهبل وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ
زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما
عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة
وخبره ما بعدهما اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ او المبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا
مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما
كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف
المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون
الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن

المبنيات

الظروف وحكم لدى ولدن

marfat.com

بفتح اللام وسكون الدال وكذا بضم اللام وسكون الدال وكذا بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد تعيب في بعض لغات العرب بلدن خاصة فدوه خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة التاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة مستقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمتي المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

marfat.com

ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء متمكنة لا اعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغيره مذكورين مع ما وان مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة منها اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة لوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات ز

marfat.com

ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول

الاسماء المعرفة وهي ستة انواع

والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضاً مثل غلام ابيك

والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك

نظراً الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى

اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به

عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفاً ولما سبق تعريف المضمرات

والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستثنى عن التعريف

خص العلم بالتعريف وقال العلم اسماً كان او لقباً او كنية لانه ان صدر بالاب او الام

او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع

لشئ بعينه شخصاً او جنساً واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين

بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب

بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول

غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله

واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اى تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام

المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على

ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى اعرف المعارف يعنى اولها بالنسبة

عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر والمتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

marfat.com

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذا فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هى المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم

يكون ما عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له

من غير اعتبار معنى آخر لا ينقض التعريف بمثل رجلٍ ورجلين وذراعٍ وذراعين ومنٍّ ومنّين حيث

لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما

بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمنّين ورجلين

او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر

او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدٌ الى عشرة ومائة والف تقول

في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحدٌ اثنانِ في المفرد المذكر وتثنيته

واحدةٌ اثنتان وثنتانِ في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر

ثلثةٌ الى عشرة بالتاء لمجانسة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجالٍ الى عشرة رجالٍ وثلث

الى عشرٍ بدونها لمجانسة المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفصل الامر

بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احدَ عشرَ اثنا عشرَ في المذكر نحو احد عشر

رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل

بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيّر الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول

ثلثةَ عشرَ الى تسعة عشرَ في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث

نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة

اجتماع التانيثين من جنسٍ واحدٍ فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

marfat.com

فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر واحدى وعشرون فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول

فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفى اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثانى فى المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب فى المؤنث اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون فى المذكر واحدى وعشرون فى المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان وثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول

فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في المواحد عشان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معد يكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء في القاضي اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها للتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع

marfat.com

لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود الجمع بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه خصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصير واثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

اسماء العدد وحكم مميزها

بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجلٍ مثل القا رجلٍ مخفوضٌ مفردٌ لانه لما كانت مائةٌ والف
من اصول الاعداد كالآحاد[1] ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفى مميزها المفرد الدالّ على القلة رعايةً للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا و
اللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اى فى
العدد وجهان[2] التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص انت تريد النساء اعتبارا
بالتذكير[3] باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحدٌ
بالتانيث[4] وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اى الصالح
لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدالّ بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة و
الاثنينية عنهما اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغنٍ عنه لكن لا نم ان مميز
الاثنين اك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت

[1] قوله لا آحاد ناسب الا آحاد ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد من اصول الاعداد كالمائة والالف فى جانب القلة من الاعداد وناسبها ان يكون مميزها مثل مميزها لا مثل مميزها الا انه لما كان مميزها مثل مميزها مخفوضا وجمعا لا مفردا لان مميزها مثل مميزها فى جانب الكثرة من الاعداد

[2] قوله وجهان اشارة الى ان وجهان مبتدأ محذوف الخبر اذ الجواز

[3] قوله اعتبارا بالجمع الخ يكون اعتبارا بالجمع فانه يجمع شخص فى جمع

[4] قوله اعتبارا باللفظ اى بلفظ شخص فانه يجمع شخص فى جمع

[5] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[6] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[7] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[8] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[9] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[10] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[11] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[12] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[13] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[14] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[15] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[16] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[17] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[18] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[19] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[20] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[21] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[22] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[23] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[24] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[25] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[26] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[27] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[28] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[29] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[30] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[31] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[32] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[33] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[34] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[35] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[36] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[37] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[38] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[39] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[40] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[41] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[42] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[43] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[44] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[45] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[46] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[47] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[48] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[49] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[50] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[51] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[52] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[53] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[54] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[55] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[56] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[57] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[58] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[59] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[60] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[61] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[62] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[63] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[64] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[65] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[66] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[67] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[68] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[69] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[70] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[71] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[72] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[73] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[74] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[75] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[76] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[77] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[78] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[79] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[80] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[81] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[82] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[83] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[84] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[85] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[86] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[87] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[88] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[89] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[90] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[91] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[92] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[93] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[94] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[95] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[96] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[97] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[98] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[99] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

[100] قوله اعتبارا بالمعنى اى بالنفس فانه يجمع نفس فى جمع

marfat.com

لما اشرحوا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم تيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها

وهو الاثنينية ولا يبعد ان يتم معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز

اي بجواهر حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة لحوق علامة الافراد به اعني التنوين او

علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد

على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق

العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك استغناء

انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح

به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك

التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدته وتقول في المفرد من المتعدد اي

في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا

انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو

باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه

اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا

والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث

لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه

مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثانى اذا وقع فى المرتبة الاولى والثانية
فى المذكر والاولى والثانية فى المؤنث ككم من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد و
الواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليهما وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادى عشر فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكك الثانى عشر و
الثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان
بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة لتؤنث الاسمين
المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون ومن نحو اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فلاختلاف اضافتيهما قيل فى الاول اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من
قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل فى الثانى اى فى المفرد من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده او يكون فوقه
اى احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم
جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد

الاسماء
اسماء العدد حكم اسم الفاعل من العدد

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناءً على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خلصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب او الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وقدراء وبعضهم الباء في قولهم ذي وتي ونعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغته موضوعة للمؤنث مثل مي وانت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس

marfat.com

الحيوانِ كامرأةٍ في مقابلة رجل وناقةٍ في مقابلة جملٍ واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة
المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث
في لفظه حقيقةً او تقديرًا او حكمًا بلا تانيث حقيقي في معناه وكلمةٌ مثال للتانيث
وهذا من الدليل لا بيان قولنا او حكما ١٢ ح
اللفظي حقيقةً وعينٍ مثال للتانيث اللفظي تقديرًا فان تاء التانيث مقدرة فيها
بدليل تصغيرها على عُيَيْنَة ولم يُورِد مثالًا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلة وقوعه واذا اسند
الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقًا حقيقيًا ولفظيًا ومظهرًا ومضمرًا
لعدم صحة الاطلاق ١٢ ح
فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبًا ايذانًا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا
اعلانا
كان مسندًا الى ظاهرٍ غيرِ الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله
وانت في ظاهرٍ غيرِ الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول
في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث
فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه
ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعًا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي
بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل
اي الفصل يستثنى وقوله استيفاء مفعول له ١٢ ح
ايضًا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضًا لكان احسن استيفاءً لاحكام جميع الاقسام
ففي صورة الفصل ايضًا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي
امرأةٌ وحضر القاضي امرأةٌ وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث
وهو الاحسن ١٢

marfat.com

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع
المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا
يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث ١٢ ح
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر العاقل ١٢
النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان
لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما
في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

الاسماء
المؤنث واحكام اسناء
الفعل اليه

بجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري

مجرى غير العقلاء المثنى ما يلحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون

مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما

لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح

ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة

التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في

صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق

او اللاحق وحده او مع الملحوق به ولا باس باستعماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها

على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور

الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه

اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من

جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله

مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى

فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا

يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم

فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه يثنى الاب باعتبار

marfat.com

معنيين مختلفين هما الاب والام وكذا ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرآن ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنية مجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذى اختلف فيه والمختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقته علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير ولان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعلم كانوان فى المسمى بالى

marfat.com

وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى مثالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف والاسم الممدود وان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء جمع القارئ والقراءة او للتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية كسقاء ورداء

الاسماء

المثنى وطريق بناء تثنية الاسم الممدود

فان اصلهما كساءٌ ورداءٌ فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان
الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واوٍ او ياءٍ ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة
قراء فثبتت فى الصورتين كما فى قراءٍ وثانيهما قلب الهمزة واوًا لان عين الهمزة فى الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوًا وفى الترجمة الشريفية ان
اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداءٍ الا رداءان بالهمزة او رداوان
بالواو لكن المشهور روايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المص والا فوجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرًا مما حكم بانشائه
غيره ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصلٍ ياءً وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوًا او ياءً وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون
لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان
وتمرتان فى حُصَيَّيَانِ وأُلَيَّانِ على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقًا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الحصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث
لا يمكن الانتفاء بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل حُصَيَّةٌ
وأُلَيَّةٌ مستعملان وهما لغتان فى حصية واليةٍ وان كانتا اقل استعمالا منها ولما كان

حذف النون قاعدة مستمرة اتی فی بیانه بالفعل المضارع المفید للاستمرار بخلاف حذف تاء التانیث اذ لیس له قاعدة بل وقع علی خلاف القیاس فی مادة مخصوصة فلهذا اتی فی بیانه بالفعل الماضی المجموع عادل ای اسم دل علی جملة آحاد مقصودة ای یتعلق بها القصد فی ضمن ذلک الاسم بحروف مفردة ای بحروف هی مادة لمفرده الذی هو الاسم الدال علی واحد من تلک الآحاد حال کون تلک الحروف متلبسة بتغیرها بحسب الصورة اما بزیادة او نقصان او اختلاف فی الحرکات والسکنات حقیقة او حکما فالجار فی قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل وبها علی سبیل التنازع وقوله بتغیر ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فی قوله بتغیر ما جمع السلامة لان الواو والنون فی آخر الاسم من تمامه وکذا الالف والتاء فتغیرت الکلمة بهذه الزیادات الی صیغة اخری وقوله ما دل علی آحاد جنس یشمل الجموع واسماء الاجناس کتمر ونخل فانها وان لم تدل علیها وضعا فقد تدل علیها استعمالا واسماء الجموع کرهط ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وبک بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو ثلثة مما کان الفارق بینه وبین واحده التاء ونحو رکب مما هو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع لجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع فان

marfat.com

قیل الکلم لایقع علی الکلمۃ والکلمتین وھو جنس قیل ذلک بحسب الاستعمال لا بالوضع علی انہ لا ضیر
فی التزام کون الکلم اسم جمع ایضا وانما قال علی الاصح وھو قول سیبویہ لان الاخفش قال
جمیع اسماء المجموع التی لھا آحاد من ترکیبھا کجامل وباقر ورکب جمع وقال الفراء وکذا اسماء
الاجناس کتمر وتمرۃ ونخل ونخلۃ واما اسم جنس او جمع لا واحد لہ من لفظہ نحو ابل وغنم فلیس بجمع
بالاتفاق ونحو فلک مما الجمع والواحد فیہ متحدان بالصورۃ جمع لصدق الحد علیہ فان
التغیر الماخوذ فیہ اعم من ان یکون بحسب الحقیقۃ او بحسب التقدیر فضمۃ فلک اذا کان مفردا ضمۃ
ثقل واذا کان جمعا ضمۃ اسد وھو ای المجموع نوعان صحیح ومکسر فالصحیح ای الجمع
الصحیح تارۃ یکون لمذکر وتارۃ یکون لمؤنث فالجمع الصحیح المذکر ما لحق آخرہ ای آخر
مفردہ واو مضموم ما قبلھا فی حالۃ الرفع او یاء مکسور ما قبلھا فی حالتی النصب والجر ونون
عوضا عن الحرکۃ او التنوین علی سبیل منع الخلو مفتوحۃ لتعادل خفۃ الفتحۃ ثقل الواو و
الضمۃ لیدل ذلک الحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق علی ان معہ ای مع مفردہ الواحد
من حیث معناہ اکثر منہ ولم یقل من جنسہ اکتفاء بما ذکر فی التثنیۃ فان قیل اسم التفضیل یوجب
ثبوت اصل الفعل فی المفضل علیہ ولا کثرۃ فی الواحد قیل ثبوت اصل الفعل اما ان یکون محققا
او علی سبیل الفرض کما یقال فلان افقہ من الحمار واعلم من الجدار فان کان آخرہ ای آخر
مفردہ یاء ملفوظۃ کالقاضی او مقدرۃ کقاض قبلھا کسرۃ حذفت ای الیاء مثل قاضون
جمع قاض فان اصلہ قاضیون ثقلت ضمۃ الیاء الی ما قبلھا بعد سلب حرکۃ ما قبلھا طلبا للخفۃ

marfat.com

وحُذِفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضِيَيْنِ فان اصله قاضِيِيْنَ حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين و

ان كان آخره اى آخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورًا اى الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يُغيَّر لتدل الفتحة على الالف مثل مصطفَوْنَ فى حالة الرفع ومصطفَيْنَ فى حالتى النصب والجر فاصلهما مُصطفَيُوْنَ ومُصطفَيِيْنَ قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فذكر علم اى فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو زيدا وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنجبر صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى

الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكره يعقل اى له شرط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستوفى تلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة بتاويل
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح
وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس

marfat.com

وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين

اى ويجب حذف نونه بالاضافة ١٢ ج

جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها واما حكم بشذوذهما

لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء

تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها

ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق

اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان

مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو

والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو

والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث

كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات

لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان

اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة و

زينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار

وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها

مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة

جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء مفرد واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر

marfat.com

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر

جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس معنى البواقى وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله ثم ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجارى على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا

marfat.com

مطلقاً وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين و
ثلثين كما بين فى كتب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه
قال الشارح فى بعض تصانيفه على ذلك وذلك مذهب سيبويه ١٢
والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره
على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا
واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس وحال كونه
غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك
لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول
اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون
اى بالجزم واليقين ١٢
مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجئ حكمه ولا يتقدم معموله
اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه
فلا يقال اعجبنى عمرا اضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم
وهو مفعول ما لم يسم فاعله بقوله لا يضمر ١٢ رحمن
فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و
الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى
الفاعل وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر
فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان

marfat.com

بارز الم يكن مضمرًا فيه بل مضمرا مطلقًا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج
مثل ضربي زيدًا حاضر ولا يلزم ذكر الفاعل اى فاعل المصدر لا مظهرًا ولا مضمرًا نحو
اعجبني ضربي زيدًا لان النسبة الى فاعل تاغير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه
عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل
مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى وَلَوْلَا
دَفْعُ اللّٰهِ النَّاسَ وقد يضاف اى المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب
التاديب واعماله اى اعمال المصدر متلبسا باللام اى بلام التعريف قليل لانه عند عمله
مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر
المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن
شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو
لَا يُحِبُّ اللّٰهُ الْجَهْرَ بِالسُّوْءِ فان كان اى المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار
ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدًا او محذوفا غير لازم نحو
ضربا زيدًا وان كان اى المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اى من الفعل وهو
ما كان حذف فعله لازما نحو سقيًا له وشكرًا له وحمدًا له فوجهان اى فيجوز فيه وجهان

عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله

القائل صاحب التوسط ١٢

وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه

الاول ما ذكره وبقوله عمل الفعل آه والثاني ما ذكره بقوله وقيل عمل المصدر الخ

بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر و

والجمل المعترضة لا يتقدم معمولها عليه الا في قوله فان كان مفعولا مطلقا ١٢ الخ

اظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق

اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به

اي لذات قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما يجهل مويد ذكر

اي ما يعلم انه اي حكم ١٢

بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به

مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود

وهو اسم الفاعل ١٢

وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة

كاسمي المفعول وغيره ١٢

لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على

الرحمن ١٢ الاسماء الزمان والمكان

ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس

فان اسم المفعول مثلا لمن وقع عليه ١٢ الخ

لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا

لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى

اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع

لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه

موضوع ١٢

موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج

marfat.com

اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة السر ظناً منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
لما علمت فليس اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر وصيغ اسم
الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشٍ وآكل
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو
صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة
اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثياً مزيداً فيه او رباعياً
مجرداً او مزيداً فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا مع كسر ما قبل الآخر
وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر
المضارع ايضاً مذكوراً فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر مثال
ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازماً يكون هو ايضاً لازماً ويعمل عمل

الاسماء

اسم الفاعل وبناء صيغته وشرط عمله

marfat.com

فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد

وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال

والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال

او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى

هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله

لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الان او غدا

والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط

ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان

يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك

الزمان كانه موجود الان وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى

على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل

من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب

ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ

الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى

بالفعل اولى فازدادا بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم

الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال

marfat.com

او فی ضمن الاستمرار او ارید ذکر مفعوله وجبت الاضافة ای اضافة اسم الفاعل الی مفعوله معنی ای اضافة معنویة لفوات شرط الاضافة اللفظیة مثل زید ضارب عمرو امس خلافا للکسائی فانه ذهب الی عدم وجوب اضافته لانه یعمل عنده سواء کان بمعنی الماضی او الحال او الاستقبال فیجوز ان یکون منصوبا علی المفعولیة وعلی تقدیر اضافته لیست اضافة معنویة لانها عنده من قبیل اضافة الصفة الی معمولها وتمسک الکسائی بقوله تعالی وکلبهم باسط ذراعیه بالوصید وقد مر الجواب عنه فان کان له ای لاسم الفاعل معمول آخر غیر ما اضیف اسم الفاعل الیه فبفعل مقدر ای فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زید معطی عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطی المقدر فانه لما قیل معطی عمرو قیل ما اعطاه فقیل درهما ای اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة علی اسم الفاعل استوی الجمیع ای جمیع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زیدا امس کما تقول مررت بالضارب ابوه زیدا الآن او غدا لانه فعل بالحقیقة حینئذ عدل عن صیغة الفعل الی صیغة الاسم لکراهتهم ادخال اللام علیه وما صیغ منه ای من اسم الفاعل بتغییر صیغته الی اخری بحیث یخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فی الفعل المشتق منه کضرّاب وضروب ومضراب بمعنی کثیر الضرب وعلیم بمعنی کثیر العلم وحذر بمعنی کثیر الحذر مثله ای مثل اسم الفاعل فی العمل واشتراط ما یشترط به عمله هذا علی تقدیر ان یکون صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل اما اذا کانت داخلة فیه

marfat.com

فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية

والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان والزيدون صاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير لم يجز مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

ماعدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواء وضع لتفضيل
الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على الغير في ذلك
الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ماقبل الآخر الخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله
في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد
على صاحب او الهمزة او ما كاسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفاً
باللام يعمل بمعنى الماضي ايضاً فيرفع مايقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول
آخر يبقى على نصبه نحو زيد المعطى غلامه درهماً الآن او غداً او المعطى غلامه درهماً
بالآن او غداً وانس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر
وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين
لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازماً ابتداءً او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله
الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الامن رحم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى
صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع

فيخرج عنه نحو ضارب وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه يبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب

marfat.com

الاقسام الثلثة التی للمعمول من حیث الاعراب فی الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فی المعمول علی الفاعلیة ای فاعلیته للصفة والنصب علی التشبیه ای تشبیه معمول الصفة بالمفعول فی المعمول المعرفة وعلی التمییز ای جعل معمول الصفة تمییزا فی المعمول النکرة هذا عند البصریین وقال الکوفیون بل هو علی التمییز فی الجمیع لانهم یجوزون تعریف التمییز وقال بعض النحاة علی التشبیه بالمفعول فی الجمیع وقال الشارح الرضی والاولی التفصیل والجر فی المعمول علی الاضافة ای اضافة الصفة الیه وتفصیلها ای مفصل هذه الاقسام فی ضمن امثلة جزئیة قولنا حسن وجهه بتنوین الصفة ورفع وجهه بالفاعلیة او نصبه علی التشبیه بالمفعول وبحذف التنوین وجر وجهه بالاضافة فهذا التترکیب ثلثة ای ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذکرها لتوضیح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وکذلک ای مثل هذا التترکیب فی کونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذکورة وحسن وجه عطف علی حسن الوجه ای هو ایضا بالوجوه المذکورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام علی الصفة ورفع وجهه بالفاعلیة او نصبه بالتشبیه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غیر الاسلوب بترک العاطف اشارة الی انه شروع فی قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة کانت للصفة المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ایضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الکائنة باللام فی اول تقسیم المسائل علی الصفة

الاسماء
الصفة المشبهة واقسامها

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام

الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام

ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان

احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة

او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة

في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف

من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه

والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة

بالام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجهه او وجه غلام لان اضافة

الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها

لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة

تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة

عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه

وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح

في السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال

ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني حذف التنوين

marfat.com

ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظرا الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

الصفة المشبهة منها حسن وقبيح

الاسماء

انت الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة بالاضافة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غيرها المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثانية عشر فيه فان الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ويصيرانها ويضافان اليها تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لايجوز اضافتها اليها ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان للمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو والموصوف اى لذات

marfat.com

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل يدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اى اسم التفضيل من حدث ثلاثى لا رباعى مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى لكن بكونه اى من ثلاثى مجرد ليس بمعتل ولا معيب ظاهرى لان منهما اشتق افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد وجود حمرة وعور او ازدياد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة

اسم التفضيل وشرط بنائه من الثلاثى

مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد

افضل الناس فان افضل مشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل

فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه

على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل هو اشد منه

استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب

وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير

اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه

في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر

كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فقيل

عن ذلك فقال لا اعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح

قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق

احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد

لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ فلا يقول بذلك عاقل

والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان

والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان

واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

marfat.com

فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس فى مواضع قليلة نحو اغدر لمن هو اشد معذورية واكوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اى اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه اى استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير
الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين يتعين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا
طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص الذى قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا تكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز
خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شئ
او انه من مع مجروره اى اكبر من كل شئ فاذا اضيف اى اسم التفضيل

فائدة قال الشيخ الرضى ومانع ان يكون مجموعا ذكره من الوجوه بلا ريب الى الخليل فى الجمع والافراد من كونها معوضا بتغيير الاضافة ح اصلى تلك الجهة ثم قال لم يجوز التنوين لان اصل فيه منصوب فاستثنى جوازه بالضرورة

الاسماء

اسم التفضيل واستعماله على احد ثلثة اوجه

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة

به على من اضيف اليه اى على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم

والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ

على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط فى استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه

بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان

المقصود من استعماله هنا تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام مثل زيد

افضل الناس اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك

يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اى عن الاخوة باضافتهم اليه والثانى ان تقصد

به زيادة مطلقة اى ثانى معنيه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على

المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اى التوضيح

اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصابيح مصر وحسن القوم مما لا تفضيل

فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل

فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اى افضل الناس من بين

قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته

فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم

بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجوز فى النوع

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه

الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان

الموصوف مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات

افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون

المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا

وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون

افضلوهم وهند افضل النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا تهن لمشابهته

ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف

وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة

اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة

لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل

عليه بعدها واسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفردا مذكرا لا غير اي لا غير المفرد المذكر

لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار

امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل

اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل

في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى

marfat.com

قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل وامّا الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم كابا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا بيانيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع لغتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار خلوه اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

اسم التفضيل والبحث في مسئلة الكحل

marfat.com

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ وفي المعنى لسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك السبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستطلع فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يابائها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن

marfat.com

في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن في ثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التدرج فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر

اسم التفضيل والبحث في مسئلة الكحل

اعم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله

اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه

فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من

هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض

اى من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية ١٢ علوى

له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء

لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته

من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين

احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة

ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخ عن ركاكة وتعقيد

ايضا مع انها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام

فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة

ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة

اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به

فى اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت

رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد

وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

marfat.com

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود على كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لا ان
اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل
تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين
التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل
كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل
من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها
ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فعل ظاهر لو رفعت الفعل بالابتداء لانها فرع الاولى
ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على
انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانا ترك
صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال
وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله وادبا وهو مذكور لانه كان
فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر

مررت على وادى السباع ولا ارى كوادى السباع حين يظلم وادبا ٭ اقل
به ركب اتوه تائها ٭ والخوف اما وفى الله مساريا ٭ كان اصله لا ارى وادبا

marfat.com

اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا اركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتاء بدل من ياء اي اوائي كالتخمة من يخمي او خمي وهو المكث والثاني وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله اري اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين الظلام ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا اري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتاء تميز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تاء وآخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في وقي الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقي والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية الله تعالى ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب باقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا سائرا بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا اري واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اري واديا اقل به ركب اتوه

من واوی السباع ولما قسم المص الکلمة الی اقسامها الثلثة علی وجه علم من دلیل الانحصار
حد کل واحد منها ولم یکتف بذلک القدر بل صدر مباحث الاسم بتعریفه فلما وصلت
النوبة الی مباحث الفعل سلک تلک الطریقة وصدرها بتعریفه فقال

الفعل

ما دل ای کلمة دلت علی معنی کائن فی نفسه ای فی نفس ما دل یعنی الکلمة والمراد
بکون المعنی فی نفس الکلمة دلالتها علیه من غیر حاجة الی ضم کلمة اخری الیها لاستقلاله بالمفهومیة
ویمکن ارجاع الضمیر فی نفسه الی المعنی وح یکون المراد بکون المعنی فی نفسه استقلاله
بالمفهومیة فرجع کون المعنی فی نفسه وکونه فی نفس الکلمة الی امر واحد هو استقلاله بالمفهومیة
لکن المطابق لما ذکر فی وجه الحصر ارجاع الضمیر الی ما دل کما لا یخفی اعلم ان الفعل مشتمل
علی ثلثة معان احدها الحدث الذی هو معنی المصدر وثانیها الزمان وثالثها النسبة الی
فاعل ما ولا شک ان النسبة الی فاعل ما معنی حرفی هو آلة لملاحظة طرفیها فلا یستقل بالمفهومیة
فالمراد بمعنی فی نفسه لیس تلک النسبة ولما وصف ذلک المعنی بالاقتران بالزمان
تعین ان یکون المراد به الحدث فالمراد بالمعنی لیس معناه المطابقی بل هو اعم لکن لا یتحقق الا فی
ضمن التضمن فخرج بهذا القید الحرف لانه لیس مستقلا بالمفهومیة مقترن وضعا
باحد الازمنة الثلثة فی الفهم عن لفظ الدال علیه فهو صفة بعد صفة للمعنی فخرج به الاسم
عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جمیعها اما منقولة عن المصادر او غیرها

marfat.com

كما سبق ودخل فيه الافعال المسلوخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة كوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع

ومن خواصه اى خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد

ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهى عنه كلا النهى او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال عن تاء التانيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد نحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخط فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضى ما دل

marfat.com

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر
الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على
زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض بمثل
لم يضرب وجمعه بمثل ان ضربت ضربت مبنى على الفتح خبر مبتدأ محذوف
اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى لاجل البناء على الحركة
دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته للمضارع فى وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب فى موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربنى ضربتك فى موضع
ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح مع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا كرمى وهو المضارع مما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت
اى حال كونه متلبسا باحد حروف انين فى اوائله يعنى الحروف التى جمعها كلمة
نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين

الافعال
الماضى والمضارع و
تعريفهما

زمانی الحال والاستقبال علی الصحیح کوقوع الاسم مشترکا بین المعانی المتعددة کالعین
وتخصیصه بالجر عطف علی وقوعه ای تلک المشابهة انما تکون لوقوع الفعل مشترکا وتخصیصه
بواحد من زمانی الحال والاستقبال یعنی الاستقبال بالسین فانه للاستقبال القریب
وسوف فانه للاستقبال البعید کما مر کما ان الاسم یختص باحد معانیه بواسطة القرائن وانما
عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم یسم مضارعا الا بهذا المعنی اذ معنی المضارعة
فی اللغة المشابهة مشتقة من الضرع کان کلا الشبیهین ارتضعا من ضرع واحد فهنا
اخوان رضاعا فالهمزة من تلک الحروف الاربعة للمتکلم مفردا مذکرا کان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له ای للمتکلم المفرد اذا کان مع غیره واحدا کان ذلک الغیر
او اکثر مثل نضرب وکانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا کان او مثنی
او مجموعا مذکرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثین غیبة ای حال کون المؤنث
والمؤنثین غائبات او ذوی غیبة والیاء للغائب غیرهما ای غیر القسمین المذکورین
وهما واحد المؤنث وثناه فقوله غیرهما ای غیر القسمین المذکورین بالجر علی البدلیة من الغائب
لانه وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه خرجت بها عن النکارة الصرفة فهو فی قوة النکرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولی لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
فی الرباعی ای فیما ماضیه علی اربعة احرف اصلیة کیدحرج او لا کیخرج
ومفتوحة فیما سواه ای فیما سوی ماضیه علی اربعة احرف مثل یتدحرج ویستخرج ونحوهما

الافعال
المضارع وبیان معانی
حروفه

marfat.com

ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام
فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد
ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون
التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة
ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع تقتضى
ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا تقبل الاعراب
واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه
وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل
للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه
اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث
والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة
فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين
والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب وللمضارع المتصل
به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون فى حالة الرفع
وحذفها اى بحذف النون فى حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

marfat.com

كما انه فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربين
ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى
حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء
فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة
تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع
فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد
نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان
بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم
عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

marfat.com

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وسحن نحو سيقوم ان السين واقع موقع الاسم لايقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين وسحن نحو كاوزيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اى المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكى وبان مضمرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام الجحد وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوازا فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرنى فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطينى حقى فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فيجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد والمفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك لكن زيارة منك فاكرامى منى اياك وفى لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التى ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الى مثال المنصوب بالنحو ومثل ان تصوموا

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

خبر مكرر مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن

ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة

فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان

لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار

عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن

مثل لن اسير ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا مؤبدا والا يلزم

ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد

وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها

على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب

بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف

على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل

المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد

احد الشرطين نحو انا اذن اخسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما

كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال

اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ و

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

قوله اذا لم يعتد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او سرت حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخلت حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع

marfat.com

حكاية عن الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالبقية على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك سرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

اي وقوع مدخول حتى

اي حين الرفع

فی وقوع السبب وهو محال وجاز فی وقت حصول کان التامة کان سیری حتی

ادخلها فان معناه ثبت سیری فانا ادخل الآن ولا فساد فیه وجاز ایضا سیری حتی یدخلها

بالرفع لان السیر فی هذا المقام محقق والشک انما هو فی تعیین الفاعل فیجوز ان یکون

السبب متحقق الحصول فقوله ایهم عطف بتقدیر جاز علی جاز فی التامة لا علی کان

سیری حتی ادخلها لعدم صلاحیة تقییده بقوله فی التامة کالمعطوف علیه وفی بعض

النسخ هکذا وجاز فی کان سیری حتی ادخلها فی التامة ای جاز الرفع فی هذا التکیب

فی وقت حصول کان التامة فعلی هذا قوله ایهم سار عطف علی کان سیری ولا فساد

فیه ولام کی التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان مثل اسلمت لادخل الجنة

وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التی ینتصب بها المضارع هی لام تاکید

للنفی بعد النفی لکان لفظا مثل وما کان الله لیعذبهم او معنی

نحو لم یکن لیفعل وهی ایضا جارة ولهذا یقدر بعدها ان فان قیل اذا صار الفعل بمعنی

المصدر بان المقدرة فکیف یصح الحمل قیل علی حذف المضاف من الاسم ای ما کان صفة

تعذیبهم او من الخبر ای ما کان الله ذا تعذیبهم او علی تاویل المصدر باسم الفاعل

ای ما کان الله معذبهم والفاء التی ینتصب المضارع بعدها بتقدیر ان فتقدیر ان بعدها

لانتصاب المضارع مشروط بشرطین احدهما السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها

لان العدول عن الرفع الی النصب للتنصیص علی السببیة حیث یدل تغیر اللفظ

marfat.com

على تغيير المعنى فالكلام نفسه لسيرورة الاخبار الى الدلالة على الحال ان يكون فيما
اى فيمن الفاء احد الاشياء التي تقتضيه نحو ما اتيتني فتحدثني او ما تأتيني فتحدثني جوابا
لمن قال ما تصنع كون ما بعد الفاء مسببا عن ما قبلها السابق امر نحو ائتني فاكرمك اى ليكن
منك اتيانه فاكرامي او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب
مني او نفي نحو الم اعلم فاخبرك اى لا تعلم فاخبرك او استفهام
نحو اين بيتك فازورك اى هل يكون منك ما تشرب مني او تمني نحو ليتني فاحدثك
اى ليتك كائن فحدثت مني او عرض نحو الا تنزل بنا فتحدثنا
او تحضيض نحو هلا تنزل بنا فتحدثنا
او دعاء نحو رب هب لي مالا فاتصدق
اى ليت لي مالا فاتصدق مني او دخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
اكلم الناس فيتابعوك فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل عندنا فتصيب خيرا اى لا يكن منك نزول فاصابة خير مني فتى جواب
لمواضع معنى السببية مقصودة الفاء تدل على ما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف
على مصدر متوهم مما قبل الفاء نحو شعر سائرك منزلي فتبيت ضاحكا
بالجر فاكرمك بدون تقدم احد الاشياء الستة فتحول على ضرورة الشعر واو
التي تنصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها بشرطين احدهما
ان يكون مسببا عن ما قبلها لفظا او معنى وثانيهما ان يكون قبلها

marfat.com

اى قبل الواو مثل ذلك اى يا مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة
واشلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى تجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى
الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة
بعدها لا ان ان ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لا لزمنك
او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فيتبوبه يقدرها بالا بتقدير مضاف
اى لا لزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل
مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لا لزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
(اى الواو والفاء واو وحتى ١٢)
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم
او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان
(اى الواو والعاطفة ١٢)

marfat.com

كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جُعل العاطفة اعم
مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص
الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد عليه انه كان
المناسب ح ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار
ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان
تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على
اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها
ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي
يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب
اي اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى
كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهما لام كي ولام لا نحو قوله تعالى
لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا

marfat.com

المضارع ومواضع الجزامه

الافعال

ايتهذا اللائمي احضر الوغى ٭ في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع بكم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازعما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي بعدم انفصالها الكلمة ويجزم ينجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما وما بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما او لا وما ومن واي وانى وايا ما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها من التعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدما عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

marfat.com

واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى يتوقع بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو وليأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى عندها اى لا النهى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين السببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى يجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المقصود كلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون

marfat.com

الفصل الاول سببا حقيقيا للثانی لاخارجا ولاذهنا بل ینبغی ان یعتبر المتکلم بینهما نسبة یصح بها ان یورد هما فی صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم کقولک ان تشتمنی اکرمک فالشتم لیس سببا حقیقیا للاکرام ولا الاکرام مسببا حقیقیا له لاذهنا ولا خارجا لکن المتکلم اعتبر تلک النسبة بینهما اظهارا للمکارم الاخلاق یعنی انه منها بمکان یصیر الشتم الذی هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاکرام عندهم ویتعینان ای هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثانی وثانیهما جزاء من حیث انه یبتنی علی الاول ابتناء الجزاء علی الشرط

الفصل فان کانا ای الشرط والجزاء مضارعین نحو ان تزرنی ازرک او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرنی فقد زرتک فالجزم واجب فی المضارع لدخول الجازم وهو ان او باتیضمنها مع صلاحیة المحل وان کان الثانی مضارعا فالوجهان ای فیه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحلوله للماضی

والفصل بغیر المعمول نحو ان اتانی زید آته او آتیه واذا کان الجزاء ماضیا بغیر قد لفظا تفصیلا للماضی نحو ان خرجت خرجت او معنی نحو ان خرجت لم اخرج ویحتمل ان یکون تفصیلا لقد ای لم یقترن بقد سواء کان قد ملفوظا کقوله تعالی ان یسرق فقد سرق اخ له من قبل او منویا مقدرا کقوله تعالی ان کان قمیصه قد من قبل فصدقت ای فقد صدقت لو تجرد الفاء وفی الجزاء التحقق تاخیر حرف الشرط فیه لقلب معناه الی الاستقبال فاستغنوا فیه عن الرابط کقولک ان اکرمتنی اکرمتک وان اکرمتنی

لم اکرمک وانما قال بغیر قد لیخرج عنه الماضی المحقق الذی لا یستقیم ان یکون للشرط تاثیر فیه

(ای الماضی الذی تحقق ۱۲)

کقولک ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک امس لوجوب دخول الفاء فیه وان کان

ای الجزاء مضارعا مثبتا او منفیا بلا احترازا عما اذا کان منفیا بلم فانه مندرج فیما سبق

لکونه ماضیا معنی او بلن حیث یجب فیه الفاء لعدم تاثیر اداة الشرط فیه معنی فالوجهان

الاتیان بالفاء وترکها لان اداة الشرط لم تؤثر فی تغییر معناه کما تؤثر فی الماضی فیؤتی

بالفاء واثرت فی تغییر المعنی حیث خلصت بمعنی الاستقبال فیترک الفاء لوجود التاثیر

من وجه وان لم یکن قویا نحو قوله تعالی اِنْ یَکُنْ مِنْکُمْ اَلْفٌ یَغْلِبُوْا اَلْفَیْنِ وَمَنْ عَادَ

فَیَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ والا ای وان لم یکن الجزاء الماضی او المضارع المذکورین فالفاء

لازمة فیه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا کما تقول ان اکرمتنی الیوم فقد اکرمتک

امس او تقدیرا کما تقول ان اکرمتنی الیوم فاکرمتک امس بتقدیر فقد اکرمتک

وعلی کل تقدیر لا تاثیر لحرف الشرط فی الماضی فاحتاج الی رابطة الفاء واما جملة اسمیة

او امر او نهی او دعاء او استفهام او مضارع منفی بما او لم او لن او الی غیر ذلک کالتمنی

والعرض وفی جمیع هذه المواضع لا تاثیر لحرف الشرط فی الجزاء فاحتاج الی الفاء

وتجیء اذا التی للمفاجاة مع الجملة الاسمیة التی وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها

قریب من معنی الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففیها معنی الفاء التعقیبیة ولکن

الفاء اکثر وانما اشترط اسمیة الجملة الجزائیة لاختصاصها بها لان اذا الشرطیة مختصة

(ای اختصاص اذا المفاجاة ۱۲)

marfat.com

بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقاً بينهما كقوله تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ اى فهم يقنطون وَإِنْ التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة
انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زُرْنِي أُكْرِمْكَ اى ان تزرنى أكرمك والنهى نحو لا تفعل
الشر يكن خيراً لك اى ان لم تفعله يكن خيراً لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء أشربه
لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالاً أنفقه لان المعنى ان يكن لى
مال أنفقه والعرض نحو ألا تنزل تصب خيراً اى ان تنزل تصب خيراً اذا كان
المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحاً لان يكون مسبباً لما تقدم وقصد السببية
اى سببية ما تقدم له فح تقدر إِنْ مع مضارع يوخذ ما تقدم ويجعل المضارع الواقع
بعد هذه الاشياء مجزوماً بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على
الطلب والطلب غالباً يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سبباً لها
وهى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل
المطلوب بتلك الاشياء لها قدر إِنْ مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فينجزم بها نحو أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب
فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ
من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اى إن لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر

المضارع ومواضع انجزامه

موافق القرينة فان الشرط يجب ان يوافق قرينته فى الاثبات والنفى ١٢ مولانا جمال الدين

تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا على وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون على عميهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر

وقال رائدهم ارسوا نزاول ✦ فكل حتف امرئ يجري بمقدار ✦

الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب

marfat.com

وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف

والبناء على السكون لاشتغاله بما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته

للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع

المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه

اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم

كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون

الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد

حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعدّ عِدْ وفى تضارب ضارِبْ

ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع

برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما

هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة

ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده

اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا

عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اُقْتُل بفتح الهمزة

التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اِقْتُل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى

الضمة وكسورا فيما سواه اى سوى ساكن بعد ضمة سواء كان بعده كسرة او

فتحة فانه لو ضم فی مثل اِضْرِبْ التبس بالماضی المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه

ولو ضم فی اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتکلم ولو فتح لالتبس بالماضی الرباعی مثل

اُقْتُلْ مثال لما یکون بعد الساکن ضمة واِضْرِبْ مثال لما یکون بعده کسرة واِعْلَمْ

مثال لما یکون بعده فتحة وان کان رباعیا مفتوحة ای فالهمزة مفتوحة لانها همزة

اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتین فی المتکلم الواحد لا همزة

وصل مقطوعة لذلک بعینه فَعْلُ مالم یُسَمَّ فاعلهٗ ای فعل المفعول الذی لم یذکر

فاعله واضافة الفاعل الیه لادنی ملابسة او علی حذف مضاف ای فاعل فعله الواقع

علیه ولا یبعد ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله وتکون اضافة الفعل الیه

بیانیة هو ما حُذف فاعله واُقیم المفعول مُقامه ولم یذکر هذا القید ههنا اکتفاء بذکره فیما

سبق فان کان الفعل الذی اُرید حذف فاعله واقامة المفعول مُقامه ماضیا

غُیِّرت صیغته دفعا للَّبس بان ضُمّ اوله وکُسِّر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحْرِجَ واُعْلِمَ

واُخْتِیرَ هذا النوع من التغییر لان معناه غریب فاختیر له وزن غریب لم یوجد فی

الاوزان لخروج الضمة الی الکسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الکسرة الی الضمة وان کان

غریبا یدل علی غرابة المعنی ایضا لکن الخروج من الکسرة الی الضمة اثقل فلا ضرورة

فی اختیاره بعد حصول المقصود باخف منه ویُضَمُّ الثالث مع همزة الوصل نحو انْطُلِقَ

واُقْتُدِرَ واُسْتُخْرِجَ لئلا یلتبس فی الدرج بالامر من ذلک الباب ویضم الثانی

مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ ومُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع عُلِّمَتْ وجاهَلَتْ و
وان كان في اوله تاء ١٢
وحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون
مبتدا ١٢
عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ ورُوِيَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي
الى اجتماع اعلالين في يُروى ويُطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و
اختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول
من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصيح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت
من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت واو قول ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع و
قال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة
اي للنحاة والقراء ١٢
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب

الافعال

فصل لم يسم فاعله وفصل اشمامه

الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب الماضی المجهول من معتل العین

من باب الافتعال والانفعال نحو اُخْتِيرَ واُنْقِيدَ فی مجیٔ اللغات الثلث فیه اذ تیر

وقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت بدون اُسْتُخِيرَ واُقِيمَ اذ لیس ذلک مثل

قیل وبیع لسکون ما قبل حرف العلة فیهما فی الاصل اذ اصلهما اُسْتُخْيِرَ واقوم بالیاء

والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذا سکن ما قبلهما ان تنقل حرکتها الیه وتقلب العین

یاءً اذا کانت واوًا فیقال استخیر واقیم لغة واحدة وان کان ای الفعل الذی اریدَ

حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضُمَّ اوّله وهو حرف المضارعة نحو یُضرب

ویُکرم ویُلتزم ویُستخرج ویُدحرج وفُتِحَ ما قبل آخره لحقه الفتح وثقل المضارع بالزیادة

ومعتل العین المبنی للمفعول تُنْقَلِبُ العین فیه الفًا یاءً کانت او واوًا نحو یقال ویباع

ویختار وینقاد ویستخار ویقام لتحرکها حقیقةً او حکمًا وانفتاح ما قبلها المتعدی وغیرُ

المتعدی فالمتعدی من الفعل ما یتوقف فهمه علی متعلق ای امر غیر الفاعل تعلق

الفعل به ویتوقف فهمه علیه فان کل فعلٍ لابد له من فاعلٍ وفهمه موقوف علی فهمه

لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق الصدور والقیام والاسناد فیقال هذا الفعل

صادر عن الفاعل وقائم به ومسند الیه ولا یقال فی الاصطلاح انه متعلق به فان

التعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان کان موقوفا علی فهم

غیر الفاعل فهو المتعدی کضَرَبَ فان فهمه موقوف علی تعقل المضروب لا یمکن تعقله

marfat.com

الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير وال اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى وال اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم وال ثلثة كاعلم وارى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر فقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطى في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك علمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكرهما عند الآخر وجواز تركهما معا فقال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

الافعال

الفعل الغير المتعدي وتعريفه

marfat.com

وكأنهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن ورجحت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان مبادى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان مانشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزأين اى جزأى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء البخلاء

الافعال
افعال القلوب
خصائصها

هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر

شعر لا تجعلنا على غرائك اثا ✦ طالما قد وشى بنا الاعداء ✦ اي لا تجعلنا جارين

فحذف جارين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار

على احدهما مطلقا فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير

ذكر المعطى وقد يحذف معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذف فيها نسيا منسيا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما

مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها

اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين

مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء

على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها

حالا تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر

وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز و

هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في

ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر

وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان

marfat.com

والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه
نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا
وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب
يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك
ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه منها
اي ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا
دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة
كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل
النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها
مثل علمت ان زيدا عندك او عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه
بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما
تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت ابقاء
صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين
احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء

marfat.com

ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا تمنع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظننت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثران يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

marfat.com

بخلاف ضربت نفسی فان النفس باضافتها الی ضمیر المتکلم صارت کانها غیرہ لغلبۃ مغایرۃ المضاف للمضاف الیہ فصار الفاعل والمفعول فیہ متغایرین بقدر الامکان واما افعال القلوب فان المفعول بہ فیہا لیس المنصوب الاول فی الحقیقۃ بل مضمون الجملۃ فجاز اتفاقہما لفظا لانہما لیسا فی الحقیقۃ فاعلا ومفعولا بہ ومما اجری مجری افعال القلوب فقدتنی وعدمتنی لانہما نقیضا وجدتنی فحملا علیہ حمل النقیض علی النقیض ولک اجری رأی البصریۃ والحلمیۃ علی رأی القلبیۃ فیجوز فیہما ما جوز فیہ من کون فاعلہما ومفعولہما ضمیرین لشیٔ واحد کقول الشاعر ولقد اراني للرماح دریۃ ✦ من عن یمینی تارۃ وامامی وکقولہ تعالی انی اراني اعصر خمرا ولبعضہا ای ولبعض افعال القلوب عدا حسبت وخلت وزعمت معنی آخر قریب من معانیہا الاول وہی اما العلم او الظن بحیث یمکن ان یتوہم انہ ہذا المعنی ایضا متعد الی مفعولین وانما قیدنا بذلک لئلا یقال لا وجہ للتخصیص بالبعض لان لکل واحد معنی آخر فان خلت جاء بمعنی صرت واخال وحسبت بمعنی صرت واحسب وزعمت بمعنی کفلت یتعدی بہ ای بذلک المعنی الآخر الی مفعول واحد لا اثنین فظننت بمعنی اتہمت من الظنۃ بمعنی التہمۃ فظننت زیدا بمعنی اتہمتہ ای اخذتہ مکانا لوہمی والوہم نوع من العلم ومنہ قولہ تعالی وما ہو علی الغیب بظنین ای بمتہم وعلمت بمعنی عرفت تقول علمت زیدا بمعنی عرفت شخصہ وہو العلم بنفس شیٔ من غیر حکم علیہ ورأیت بمعنی ابصرت

marfat.com

وبمعنى البصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى وجدت

بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده

ان لها معانى اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار شقوق

الشفة العليا ولو جدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت

وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة

لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير

الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على

صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى

الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج

عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل

من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة

الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تامة لاشتمالها على معان زائدة على

ذلك التقرير كالزمان فى الكل والاستقبال والدوام والاستمرار فى بعضها

وجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير

الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها

فلا شك ان كل جزئى تام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

الافعال الناقصة وتعريفه

marfat.com

عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للعرض
لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما
عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى
واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك وما فتئ
بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار
وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها
غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة
بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء
جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه
على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قصد
ناقصة في قولهم ازهت شفرته بمعنى فعلت اي صارت الشفرة كانها حربة اي
رمح قصير قال الاندلسي لا يجاوز جاء وقصد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا

marfat.com

للفرار تدخل هذه الافعال ما كان نحو من على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر

لا كلمة في الوصف ١٢

لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره

المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه

كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي

هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون المعنى منتقلا اليه

جواب ملا ١٢

فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به

في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كانه لثبوت خبرها

نقله

لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق

وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فاقتصر بمعنى صار

اشارة

عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان تكون ناقصة كانه بمعنى صار فهو من قبيل عطف

احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بيتا بقفر والمطي كأنها ✦ قطا

اي فرد كون ناقصة ١٢

الحزن قد كانت فراخا بيوضها ✦ اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا

زمين درشت ١٢ — مع فرخ ١٢

بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي

اي انتقل الى الفراخية من البيضية ١٢ — هذا قسم ثالث لكان الناقصة ١٢

كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا

للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت ✦ وآخر مثن بالذي

احد هما ١٢ — ثنا كرنده ١٢

كنت اصنع ✦ وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اي كان تكون تامة

اصنعه ١٢

الافعال الناقصة عملها

marfat.com

تم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون ناقصة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة ✦ وقال ع فيا لك من قعبى تحولن ابؤسا ✦ واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بمواد ها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

marfat.com

الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت

بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات

عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبتت

مبينا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعلهما فى حكم المعدوم ولذلك لم

يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح

فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك آض

او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى

وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة

من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك

انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب الحق بها

آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها

من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما بوجه بمعناه

من برح اى زال ومنه البارحة قبيلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك

اى تا انفصل لاستقرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا

تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة

من المنصوبات منه اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة

marfat.com

فمعنى ما زال زيدٌ امير استمرار الامارة من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان التي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اي لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشتغل ما دام جالسا ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي

الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة
بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله
تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما حامله فعل فان اريد
بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
بالم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي
صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي
اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال
واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى دام
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها
وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت
او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه تقتضي
التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر
ويخالف هذا الحكم خلافا تابعا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا

marfat.com

من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها بين ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله

الافعال
افعال المقاربة
وتعريفه

للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بخبر ذلك
بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ
وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في
الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي
ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تعول على احد استعمالية عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

افعال المقاربة وصيغها

المعنى الاصلى قارب زيدان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبه المفعول وعنى على هذا امامة وقال الكوفيون ان الفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامها فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى واعلم وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر

marfat.com

فيه ان كقوله شعر عسى الهم الذي امسيت فيه ✦ يكون وراءه فرج قريب ✦ كان

الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك

عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اخف ما وضع لدنو الخبر ودنو

حصول كاد تقول كاد زيد يخرج فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للافعال

في الحال خاصة اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب

حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان له دلالة على الاستقبال

المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن

خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم ع قد كاد من طول البلى ان يمصحا ✦ فلما كان كل

واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على

كاد فهو اي كاد وكالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها

على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات

مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون

فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء

قول ذي الرمة لم يكد ✦ رسيس الهوى من حب ميه يبرح ✦ بانه يدل على زوال

رسيس الهوى ولتسليمه تخطيئهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد

للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطيئهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

marfat.com

يفعلون يدل على ابتداء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد ابتدائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في
وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وفاء الرمة
في تسليمه تخطيئة روي عن عبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن
شبرمة فغيره قال عبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه و
اخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي
كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة ٭ اذا غير النأي المحبين لم يكد ٭ رسيس الهوى من حب مية
يبرح ٭ حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك بالم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه
وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا خذ و
شرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس

الافعال
افعال المقاربة وطريق استعمال كاد

اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة

في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ

او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى

اي كرب زيد يفعل وقوله يفعل متعلق بالخبر الاربعة

اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة

تستعمل استعمال عسى على وجهين نحو اوشك زيد ان يجيء و اوشك ان يجيء زيد و

تارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع

لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة

التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده

وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية

والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض

الحد بمثل ما ندر وقوعه فارسا وفرانا له لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا مثل

عشرة فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال

ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء

التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في

الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة

الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب

marfat.com

اقول به بشرط ان تكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يثنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الاسنيان الا الفاعل كافعل تفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قبل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم يتفصل

الافعال
فعل التعجب وشرط استعمال صيغتيه

عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيها بايقاع

لان وجود كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم وجود الآخر ١٢

فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما

مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم

ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن

يعني چه چيز خوب ساخته است رجل را اينكه راست بگويد ١٢ ح

زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم

بل كان دائما قبله وما ابتدائية اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول

او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى

شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها

اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش

والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء

ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه

كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو

ما ادراك ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من

يعني چه چيز دانا كرده است ترا ١٢ ح

افعل بمعنى صار ذا فعل كاغد اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل

عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن

ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه

اي حذف آيا از ان قياس ١٢

فی افعل لان الفاعل واحد لیس الا وبه ای مجروره مفعولٌ عند الاخفش لاحسن

ویؤیده جواز حذفه کما جاء فی اسمع بهم وابصر ۱۲ منه

بمعنی صِرْ ذا الحسن علی ان تکون همزة افعل للصیرورة والباء للتعدیة ای لجعل

اللازم متعدیا فالمعنی صَیِّرْه ذا الحسن او الباء زائدة علی ان یکون احسن متعدیا

بنفسه وتکون همزة احسن للتعدیة کاخرج ففیه ای فی افعل ضمیر هو فاعله ای

احسن انت بزید او زیدا ای اجعله حسنا بمعنی صِفْه به وقال الفراء وتبعه الزمخشری

بکسر الصاد وسکون الفاء ۱۲

ان احسن امر لکل واحد بان یجعل زیدا حسنا وانما یجعله کذلک بان یصفه بالحسن

فکانه قیل صِفْه بالحسن کیف شئت فان فیه من جهات الحسن کل ما یمکن ان یکون

فی شخص افعال المدح والذم یعنی الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب

ما وضع ای فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم یکن مثل مدحته وذممته منها

لانه لم یوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فی الاصل فعلان علی وزن فعل

بکسر العین وقد اطرد فی لغة بنی تمیم فی فعل اذا کان فاؤه مفتوحا وعینه حلقیا.

فعلا کان او اسما نحو رجل لعب ۱۲ تکملة

اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وکسر العین وهی الاصل والثانیة فعَل باسکان

العین مع فتح الفاء والثالثة اسکان العین مع کسر الفاء والرابعة کسر الفاء

بنقل کسرة العین الیه لیدل علی انه مکسور العین ۱۲ تک

اتباعا للعین والاکثر فی هذین الفعلین عند بنی تمیم اذا قصد بهما المدح او الذم

کسر الفاء واسکان العین قال سیبویه وکان عامة العرب اتفقوا علی لغة بنی تمیم

وشرطهما ای شرط نعم وبئس ان یکون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنی وهی

marfat.com

لواحد غير معين ابتداء او بضمير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل

اي المخصوص بالمدح والذم بعد الاجمال

بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد اي يكون مضافا الى

المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو

نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وكلمة خبرا او يكون مضافا

بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم

رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بمعنى شيء منصوب المحل

على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى

الذي فاعل نعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي

نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى

الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة

وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعدية انما هو بحسب الغالب لانه

قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص

مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى

ضمير المبتدأ القيام لام تعريف العهد مقاما وخبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل

نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر

مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد

افعال المدح والذم وحكم المخصوص بها

marfat.com

اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثانى جملتان

وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل

اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تاويلا وفى الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم

الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المراة هند

وبئست المراتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المراة

هند وبئس المراة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق

علامة التانيث بهما وقوله تعالى بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا جواب سؤال

حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم

وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل

الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد

يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نِعْمَ الْعَبْدُ اى ايوب

بقرينة ان ذلك فى قصته وقوله تعالى فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ اى نحن وسائر مثل

بئس فى افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم

حَبَّ فى حبذا وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا

وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه

marfat.com

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا تجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعدها اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا زيد راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والمركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي ولاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم ينقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه

marfat.com

اَیْ معنی الفعل وهُوَ کُلُّ شیٍٔ اُستنبط منه معنی الفعل کاسمِ الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغیر ذلک ممّا یلیه سواء کان هٰهنا صریحًا مثل مَرَرْتُ بزیدٍ وانا مارٌّ بزیدٍ او کان فی تاویل الاسم کقوله تعالٰی وَضَاقَتْ عَلَیْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ای برحبها وسمیت هذه الحروف حروف الاضافة ایضًا لانها تُضیف الفعلَ او معناه الی ما یلیه وحروف الجر لانها تجر معانی الافعال الی ما یلیه او لان اثرها فیما یلیه الجرُّ وهی ای حروف الجر من والی وحتی وفی ذُکِرَتْ هذه الحروفُ علی سبیل الحکایة لانه لیس لها اسماءٌ خاصةٌ یُعبر بها عنها والباء واللام ذُکِرَتْ باسمیهما لوجودهما وکذا ذُکِرَ الواو والتاء والکاف باسمائها حیث وجدت بخلاف ما بقی منها ورُبَّ وواؤُها ای الواو التی یقدر بعدها رب وفی عدِّها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلی والکاف ومُذْ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاُوَلُ لا تکون الا حرفا والخمسة التی تلیها تکون حرفا واسمًا والثلثة البواقی تکون حرفا وفعلا فمِنْ لِلابتداء ای لابتداء الغایة والمراد بالغایة المسافةُ اطلاقًا لاسم الجزء علی الکل اذ لا معنی لابتداء النهایة وقیل کثیرًا ما یُطلقون الغایةَ ویریدون بها الغرضَ والمقصودَ فالمراد بها الفعلُ لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اِمّا من المکان نحو سرتُ من البصرة او من الزمان نحو صُمْتُ من یوم الجمعة وعلامةُ مِنْ الابتدائیة صحةُ ایراد الی

marfat.com

او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ با تعدمن
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء
اى وتجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصد من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول
في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذى هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته
صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزائدة ايضا لا تكون الا في غير الكلام
الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش
فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر
فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من في الكلام الموجب مستول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر
او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية في هذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى
الليل او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل ويعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم

حروف الجر معانيها واحكامها

marfat.com

وحتی کاک ای مثل الی فی کونہا لانتہاء الغایۃ وبمعنی مع کثیرا ولم یکتف فی کونہا
بمعنی مع بتشبیہہا بالی کما اکتفی فی کونہا لانتہاء الغایۃ بہ للتفاوت الواقع بینہما بالقلۃ
والکثرۃ وتختص ای حتی بالظاہر ای بالاسم الظاہر فلا یقال حتاہ کما یقال الیہ لانہا
لو دخلت علی المضمر لالتبس الضمیر المجرور بالمنصوب لجواز وقوعہما بعدہا خلافا للمبرد
فانہ جوز دخولہا علی المضمر مستدلا بما وقع فی بعض اشعار العرب علی سبیل الندرۃ
والجمہور یحکمون بشذوذہ فلا یجوزونہ قیاسا وفی للظرفیۃ ای الظرفیۃ مدخولہا
لشیء حقیقۃ نحو الماء فی الکوز او مجازا نحو النجاۃ فی الصدق وبمعنی علی قلیلا
کقولہ تعالی ولاصلبنکم فی جذوع النخل ای علی جذوع النخل والباء للالصاق
ای لافادۃ لصوق امر الی مجرور الباء وہذہ کما تری فی مررت بزید فان الباء فیہ
تفید لصوق مرورک بزید ای بمکان یقرب منہ والاستعانۃ ای استعانۃ الفاعل
فی صدور الفعل عنہ بمجرورہا نحو کتبت بالقلم والمصاحبۃ نحو اشتریت الفرس
بسرجہ ای مع سرجہ فمعناہ مصاحبۃ السرج واشتراکہ مع الفرس فی الاشتراء
ولا یلزم ان یکون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا بہ فالالصاق یستلزم
المصاحبۃ من غیر عکس والمقابلۃ ای لافادۃ وقوع مجرورہا فی مقابلۃ شیء
آخر نحو بعت ہذا بذاک والتعدیۃ ای لجعل الفعل اللازم متعدیا بتضمینہ معنی
التصییر بادخال الباء علی فاعلہ فان معنی ذہب زید صدور الذہاب عنہ

marfat.com

ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى
فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال
ازيد بقائم وكفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر
فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك
بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اى لبيان علة شئ ذهنا نحو صربته للتاديب او خارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه
وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب وربما
للتعليل اى لانشاء التعليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التعليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص

الحروف

حروف الجر معانيها واحكامها

واقل مالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من تقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كما تحقيقه في التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم أفارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي شيء
غالب لاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي
رب على ضمير مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل الاسم او تجره نحو ع ربما ضربة بسيف صقيل * وواؤها
اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس لها انيس *
الا اليعافير وإلا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة

فان لم تكن فی اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فی اوله فيقدر له
(ای اول الكلام)
معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
(ای فی الاصل)
بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف

وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل ای فعل القسم فلا يقال اقسمت والله
وذلك لكثرة استعمالها فی القسم فهی اكثر استعمالا من اصلها اعنی الباء لغير السؤال
(فان الباء اصل فی القسم فالواو فرع منه)
يعنی لا تستعمل الواو فی السؤال فلا يقال والله اخبرنی كما يقال بالله اخبرنی
حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنی الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان
(وخص غير السؤال لكثرته وكثرة استعمال الواو فی القسم)
الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقولون لافعلن مثلا بل يقال ولله او ورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء
بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها ای مثل الواو
(فان الضمير فرع الظاهر غير منه لاختصار)
فی اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء
الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذی هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه
ما هو اصل فی باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما ای من الواو والتاء
فی الجميع ای فی جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهی كما تكون عند حذف الفعل تكون
عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا

نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التباين ويتلقى اي بجواب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما اولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جواب اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم به اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي المجاوزة تسمى وتعديته

marfat.com

عن شيء آخر وذلك إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث نحو رميت السهم عن القوس إلى الصيد أو بالوصول وحده نحو أخذت عنه العلم أو بالزوال وحده نحو أديت عنه الدين وعلى للاستعلاء أي لاستعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكون أي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني أي من جانب يميني ومن عليه أي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالأسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء أي التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد تكون أي الكاف اسما بمعنى المثل نحو ع يضحكن عن كالبرد المنهم * أي عن أسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص أي الكاف بالظاهر أي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استعانة عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما أنا كأنت خلافا للمبرد فإنه أجاز ذلك مطلقا نظرا إلى ما جاء في بعض أشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي أو الحاضر فهما للابتداء في الزمان المنقضي يعني إذا أريد بهما الزمان الماضي فالمراد أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه كما إذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط أن تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فإن معناه حينئذ أن مبدأ مسافرتي أو عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد إلى الآن والظرفية

عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبر حاضراً او ان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضراً فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء نى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف

نونا تها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ

اي ان وان وكان ولكن وليت ولعل — والجزء منها بالسنة بادعاء ان يكون ذكر الاصول ذكر الفروع ١٢ منه

اخرتها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف تصدر الكلام

وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه

كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ المفتوحة

فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة

لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما

وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا

العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد

الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه

الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد

قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف

حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم

ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغيّر معنى الجملة ولا تخرجها

عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع

زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سواء كانت جملة باعتبار ما

كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمّ اي ومن اجل الفرق المذكور

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اورد صيغة الجمع اشارة الى اختلاف انواعها وانكسر اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لامتناع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب حول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اتى معاذ لك زعمت اي لولا زعمت اتى معاذ لك ولولا انك ضربتني صدرمنك وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديرين تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران

الفتح والكسر في إنّ الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على
تقدير جعلها معها جملة مثل مَن يكرمني فإني أكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية
فان كان المراد مَن يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة
وان كان المراد مَن يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح
لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انه
عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف
الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت أُرى زيدًا كما قيل
سيدًا ❊ اذا انه عبد القفا واللهازم ❊ وقوله أُرى على صيغة المجهول بمعنى اظن
وزيدًا مفعوله الثاني وسيدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد
القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان يأكل ليعظم قفاه و
ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق
الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبًا وشبههما بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ
اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما
اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي
تعيين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

اعنی الحد قول خاص ولیس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدریة کان
حاصل المعنی اول اقوالی قبیل الفتح لان اول الاقوال هو المعنی المصدری الذی
هو معنی اَنَّ المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول وکذلک ای ولاجل اَنَّ
اِنَّ المکسورة لا تغیر معنی الجملة کان اسمها المنصوب فی محل الرفع لانها فی حکم
العدم اذ فائدتها التاکید فقط جاز العطف علی اسم اِنَّ المکسورة من جهة
انه فی محل الرفع سواء کانت المکسورة مکسورة لفظا او حکما بالرفع بان تکون
المفتوحة فی حکم المکسورة کما اذا وقعت بعد العلم مثل اِنَّ زیدا قائم وعمرو وعلمت
اَنَّ زیدا قائم وعمرو فان فی هذا المثال وان کانت مفتوحة لفظا فهی مکسورة حکما
حیث تکون مع ما عملت فیه بتاویل الجملة فصح ان یرفع المعطوف علی اسمها حملا
علی محله دون اَنَّ المفتوحة فانه لم یجز العطف علی محل اسمها بالرفع فانها لما
غیرت معنی الجملة لا یصح فرض عدمها ویشترط فی العطف علی اسم اِنَّ المکسورة
بالرفع مضی الخبر ای ذکر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل اِنَّ زیدا قائم وعمرو او تقدیرا
مثل اِنَّ زیدا وعمرو قائم ای اِنَّ زیدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم یمض قبله لا لفظا
ولا تقدیرا لزم اجتماع عاملین علی اعراب واحد مثل اِنَّ زیدا وعمرو
ذاهبان فانه لا شک ان ذاهبان خبر عن کل من المعطوف والمعطوف علیه
فمن حیث انه خبر عن اسم اِنَّ یکون العامل فی رفعه اِنَّ ومن حیث

الحروف المشبهة بالفعل واحکامها

انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين

اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون

فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع

بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب

واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم

ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان

زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى

فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى

الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور

المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير

معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى

الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل

ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف

المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها

وايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت

اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها

marfat.com

اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر
متعلق بدخلت اى دخلت اللام المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم
او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين
ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى
حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى
لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن
لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول
الشاعر ع ولكننى من حبها لعميد + وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة
الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام حينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو
الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما
يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها
اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما
فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى فيكون اعرابه
تقديريا او يكون مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

marfat.com

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال

المبتدأ اى من الافعال التى هى من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن و

اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها

على ما يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وَاِنْ كَانَتْ

لَكَبِيْرَةً وَاِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِيْنَ خلافا للكوفيين فى تعميم اى فى تعميم الدخول

وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لاتى اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه

فالكوفيون خالفوا البصريين فى تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر

شعر تَاللّٰهِ رَبِّكَ اِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ✦ وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ الْمُتَعَمِّدِ ✦ وهو شاذ

عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب

فى ضمير شان مقدر والسبب فى تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة

المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها فى سعة الكلام واقع كقوله تعالى وَاِنْ

كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع فى سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر

ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة

بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا فى المبتدأ والخبر كما كانت فى

الاصل فهى لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل فى

الظاهر وان كان اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر

marfat.com

فی وقت دون وقت فلا یلزم ترجیح الاضعف علی الاقوی فتدخل ای المفتوحة علی الجمل الصالحة لان تکون مفسرة بضمیر الشان مطلقا سواء کانت اسمیة او فعلیة ودخلا فعلیا علی المبتدأ او الخبر او غیر داخل وشذ اعمالها ای اعمال المفتوحة فی غیره ای غیر ضمیر الشان ولکنه قد حکی بعض اهل اللغة اعمالها فی المضمر فی السعة نحو قولهم اظن انک قائم واحسب انه ذاهب وهذه روایة شاذة غیر معروفة واما فی الضرورة فجاء فی المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انک فی یوم الرخاء سألتنی ✤ فراقک لم ابخل وانت صدیق ✤ ویلیها ای المفتوحة المخففة حال کونها مقرونة مع الفعل ای الفعل المتصرف بخلاف غیر المتصرف مثل ان لیس للانسان الا ما سعی وان عسی ان یکون قد اقترب اجلهم السین نحو علم ان سیکون منکم مرضی او سوف کقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ینفعه ✤ ان سوف یاتی کل ما قدرا ✤ او قد نحو یعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بین المخففة وبین ان المصدریة الناصبة ولیکون کالعوض من النون المحذوفة او حرف النفی نحو او لا یرون ان لا یرجع الیهم ولیس لزوم حرف النفی الا لیکون کالعوض من النون المحذوفة فانه لا یحصل بمجرده الفرق بین المخففة والمصدریة فانه یجتمع مع کل منهما فالفارق بینهما اما من حیث المعنی لانه ان عنی به الاستقبال فهی المخففة والا فهی المصدریة واما من حیث اللفظ لانه ان کان الفعل المنفی منصوبا فهی المصدریة والا فهی المخففة وکان للتشبیه ای لانشائه وهی حرف برأسها علی الصحیح حملا

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة

دليل لقوله اعلى الصحيح ١٢ ح — كاركبت مع زيد وهذا هو الذي في كتاب الكافي ١٢ ح

واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم افتتاح التشبيه من اول

الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة

بسبب ضرورة جزء كلمة

انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر ويخفف

اي كان فتكفي عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر

كقول الشاعر شعر ونحر مشرق اللون ✦ كأن ثديا ه حقان ✦ وان اعتماطت كأن

ثديه كمنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم

من قوله لخروجها من المشابهة ١٢ ح

كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان

المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة

المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة

فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون

ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني

اي للطلب ورفع السامع بدفع عسى ان يتوهم ١٢ شرح هندي

زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا

لم يجئ توسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري

هو المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر

اي لاجل ان تغاير الضروري هو المعنوي ١٢ اي يوجد ١٢

لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتكفي عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

marfat.com

لفظاً ومعنىً فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجريتا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياساً على
اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهداً ويجوز نصبها مشددة او مخففة
الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر
وليت للتمني اي لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت
الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيداً قائماً بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه
قيل اتمنى زيداً قائماً اي اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر
يا ليت ايام الصبا رواجعا ✤ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول
ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في
خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه
ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة
قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي
في ذلك شعر وداع دعا من يجيب الى الندى ✤ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ✤ فقلت
ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ✤ لعل ابي المغوار منك قريب ✤ واجيب عنه بانه يحتمل ان
يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجروراً في موضع آخر فالشاعر حكاه على

ماكان عليه او كان اشتهر ذلك لرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى
التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة و
لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
وآو وإما بكسر الهمزة وأم ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المغيرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول لجمع اهم من ان يكون
مطلقا او مع ترتيب مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او
واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة ثم مثلها اي مثل
الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه

marfat.com

اى تبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شمولة جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من جهتين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك مع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى الظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المجاورين بكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يكون الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى

الحرف العاطفة معانيها واحكامها

اى تبوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من جهتين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك مع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى الظهر معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المجاورين بكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يكون الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى

marfat.com

وأو وإما وأم كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم آثما او كفورا. لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وأم المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا احسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او وإما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم

marfat.com

لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاء كل ولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى

وام المنقطعة تكبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل هي شاء واما استفهام كما تقول ان زيدا عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما ما قبل المعطوف عليه لا تقع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا بما ثم عطف عليه المعطوف بما نحو جاءني اما زيد او اما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة معا او يعني اذا عطف شيء على آخر بما ويجوز ان يصدر المعطوف عليه بما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة ولا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام

marfat.com

كما عرفت وسيجئ الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدها معينا
اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه
بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل
لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي
عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون
لايجاب ما انتفى عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء على كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه الا وهما يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب

marfat.com

عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء وما اعتبرها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب البعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب له الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى واى بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا وتقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا

marfat.com

عن الاستفهام نحو بلى فی جواب من قال ما قام زید ای قد قام او مقدرا بعد فی اذن
لنقض النفی الذی بعد ذلک الاستفهام کقولہ تعالی اَلَسْتُ بِرَبِّکُمْ قَالُوْا بَلٰی ای
بلی انت ربنا وقد جاء علی سبیل الشذوذ لتصدیق الایجاب کما تقول فی جواب
اقام زید بلی قام زید وای اثبات بعد الاستفهام لاشک فی غلبۃ استعمالہا مسبوقۃ
بالاستفهام وذکر بعضهم انها تجی لتصدیق الخبر ایضا وذکر ابن مالک ان ای بمعنی نعم
وهذا مخالف لما ذکرہ المص ویلزمها القسم ای لا تستعمل الا مع القسم من غیر ذکر فعل القسم
فلا یقال اقسمت ای وربی ولا یکون المقسم بہ الا الرب واللہ ولعمری تقول ای واللہ وای
وربی وای لعمری واجل وجیر بالکسر والفتح وان تصدیق للمخبر وفی بعض النسخ
تصدیق للخبر کقولک اجل او خیر او ان للمخبر قد اتاک زید او لم یاتک ای قد اتی او لم یات وقد جاء
ان لتصدیق الدعاء ایضا نحو قول ابن الزبیر لمن قال لعن اللہ ناقۃ حملتنی الیک ان و
راکبها ای لعن اللہ تلک الناقۃ وراکبها وجاء بعد الاستفهام ایضا فی قول الشاعر شعر
لیت شعری هل للمحب شفاء ٭ من جوی حبهن ان اللقاء ٭ ای نعم اللقاء شفاء للمحب فجیئها فی
هذین الموضعین خلاف ما ذکرہ المص من کونها تصدیقا للمخبر حروف الزیادۃ وانما سمیت
هذہ الحروف زوائد لانها قد تقع زائدۃ لا انها لا تقع الا زائدۃ ومعنی کونها زائدۃ ان اصل
المعنی بدونها لا یختل لانها لا فائدۃ لها اصلا فان لها فوائد فی کلام العرب اما معنویۃ و
اما لفظیۃ فالمعنویۃ تاکید المعنی کما فی من الاستغراقیۃ والباء فی خبرما ولیس و اما الفائدۃ اللفظیۃ

marfat.com

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها متيناً لاستقامة وزن الشعر
او لحسن السجع او غير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معاً والا لعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام
الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه إن وأن مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فإنْ
بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيراً لتأكيد النفي نحو ما إن رأيت زيداً اي ما رأيت
زيداً وقلت اي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي اي مدة جلوسه
وقلت زيادتها ايضاً مع كما نحو لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيراً نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام
زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كأن ظبية تعطو إلى ناضر السلم + على تقدير
رواية ظبية بالجر وما تزاد مع إذا نحو إذا ما تخرج اخرج بمعنى إذا تخرج اخرج ومع متى نحو
متى ما تذهب اذهب ومع أي نحو أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ومع أين نحو أين
ما تجلس اجلس ومع إن نحو إما ترين من البشر أحداً اي كون تلك المذكورات
مع ما شرطاً اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم أغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمراً اخي وقلت زيادة ما مع
المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وأيما الأجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة
والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو
ما جاءني زيد ولا عمرو واو معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

أَنِ المصدرية نحو قوله تعالى مَا مَنَعَكَ أَنْ لَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ أي أن تسجد وقلت زيادة

لا قبل أُقْسِمُ نحو لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ والسر في زيادتها التنبيه

على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذت

زيادتها مع المضاف كقوله ع في بئر لا حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ أي في بئر حور والحور

الهلكة جمع حائر أي هالك من حار أي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها

مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير أي في تفسير كل

مبهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه أي مات

وأن وهي أي أن مختصة بما في معنى القول أي بفعل متقرر في معنى القول تقرر

المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في

معنى القول فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه

نحو قوله تعالى وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ فقوله أن يا إبراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر

أي نادينا بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن ائت أي كتبت

اليه شيئا هو ائت فأن حرف دال على أن ائت تفسير للمفعول به المقدر ككتبت

وقوله تعالى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ فقوله أن اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي أمرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما أمرتني لأنه

مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى

marfat.com

أَيْكَ بِأَنَّ أُوحِيَ أَنْ اقْذِفِيهِ فقوله أن اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو الفعول الظاهر

لأوحينا حروف المصدر كما وأن المفتوحة المخففة وأن المفتوحة المشددة فالأولان

اي ما وأن المفتوحة المخففة للفعلية اي لجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية

فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ اي برحبها

بفتح الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني أن خرجت اي خروجك واختصاص ما

المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو

الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقولهم في الدنيا ما الدنيا باقية وأن

المفتوحة المشددة للاسمية اي لجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية

والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزأيها وتجعلهما في تأويل المفرد الذي هو مصدر

خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد

فان تعذر تقدير الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا

وألا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر

لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض

النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته

وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها

في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض

marfat.com

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في
الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى تحضيض على فعل مثل ما فات

حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت
على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى
هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب
واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت
تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فيها اذن لتوقع سماع مجتمعة بالتحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب بدلا لمن لم يتوقع
ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى
التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما
ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في
الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام
عمرو والفرق ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلهما ان

marfat.com

تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان ١ قد اتى فلما
كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأيت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذابلة والهمزة اعم تصرفا اى
التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب
زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب و
اليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب
عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام
عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة
فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو وامثالها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال
وان دخلت على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخلت على المستقبل وفى بعض النسخ

marfat.com

فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه أنّ ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي

نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول

يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على

ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي

في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولأمة

مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول

وهذا الازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه و

ما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا

فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول

مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم و

استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء

اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا

تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا

الاستعمال توهم المص ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان

ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول

وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك

الحروف

حروف الشرط واحكام

إن ولو

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ غير مرتبط ذلك الشئ بما بعد المنفيين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتكرمان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ وَلَوْ اَنْتُمْ تَمْلِكُوْنَ اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد وليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل

marfat.com

الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا

اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل

منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذر اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى

ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه واذا

تقدم القسم اول الكلام اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم ازمه الماضى اى لزم القسم

ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط

فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب وكان الجواب

للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى

فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتنى

مثال للماضى لفظا وان لم تاتنى مثال للماضى معنى لاكرمتك وان توسط اى القسم

بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اى تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى

الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم ان يلغى

الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتنى اتيتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم

غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشا على غير ترتيب الف

وعلى المعنى الثانى هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

حروف الشرط واحكام القسم

بان

marfat.com

على غير ترتيب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتيتك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى
الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز العناية فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف
وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اي كما تلفظ به ومقدر
كملفوظ في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فَاَمَّا الَّذِيْنَ فِيْ قُلُوْبِهِمْ زَيْغٌ
فَيَتَّبِعُوْنَ مَا تَشَابَهَ فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما
للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط
وعوض بينها اي بين اما وبين فعلها الواقعة في جزائها جزء هما في حيزها اي حيز فائها
او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما
وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف عوضا مطلقا اي معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما

الحروف

حروف الشرط وحكم اما

marfat.com

حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا

وقيل والقائل الثاني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع قطع

النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزاء الجزاء اقدم

على الفاء اما اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر

مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم

الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل يميز بين ان لا يكون

وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فيجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني

هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد

بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب

الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد

فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة

الفعل النائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره

على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون

يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما

زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة

marfat.com

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف

وانما مثل المص بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك

اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا

كلا اى لا يجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصد منه تحقيق مضمون الجملة

كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبنى لكون

لفظه كلفظة كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب بقولك تحقيقا

لعنده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون

الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها

مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه

فاعلا كان او مفعولا مالم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان

اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبنيه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته

وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما

ظاهرا غير مؤنث حقيقى فيخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفواى الحاق

تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسالة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من

حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

حروف الردع وتاء التانيث وحكمها

التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان
تانيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت
على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف
اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا
ما قاله النحاة ولا يمنع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا
الابدال ما مر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما
التنوين فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به نون الشئ اعنى النون تنوينا
اشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا
وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد ان الاولى
وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اى آخر
الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا تتوابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر كونها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة
متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا التاكيد
الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق

التنوين وتعريفه وحكمه

فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليست نون تطلق

تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي

كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير

المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين بخصوصه

اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صنه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين

في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من

ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير اصليا فاذا جعلته

علما تخصص للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة

كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت

بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة

وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت

بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات

فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها يقابل

النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا

سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال العلتين العلمية والتانيث

والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى

marfat.com

ولا تنوين الترنم لوجوده فی غیر اواخر الابیات والمصاریع فتعین ان یکون للمقابلة لانها بمعنی
مناسب لمحل التنوین علیه والترنم وهو ما لحق آخر الابیات والمصاریع لتحسین الانشاد
لانه حرف یسهل به ترديد الصوت فی الحنجرة وذلک الترديد من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبروا ما لحق اواخر الابیات والمصاریع وان کان للحروف والکلمات الواقعة فی اثنائها
جائزا بل واقعا کما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنی به انما هو الآخر لئلا یختل سلک النظم
بتخلله بین کلمات الابیات والمصاریع ولا یختل بفهم المعانی وهو اما یلحق القافیة المطلقة
وهی ما کان رویها متحرکا مستتبعا باشباع حرکته واحدا من الالف والواو والیاء وسمیت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافیة انما
یکون بابدال حروف الاطلاق بها کما فی قول الشاعر + اقلی اللوم عاذل والعتابن + وقولی
ان اصبت لقد اصابن + فروی هذا البیت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن
الالف عند التغنی نون التنوین واما لحق القافیة المقیدة وهی ما کان رویها حرفا ساکنا صحیحا
کان او غیر صحیح سمیت مقیدة لتقیید الصوت بها وامتناع الامتداد لانه لیس هناک حرکة یحصل من
اشباعها حروف الاطلاق لیتیسر امتداد الصوت کقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوی
المخترق + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فان روی القافیة فی هذا البیت القاف الساکنة
ولا یمکن مد الصوت بها فحرکت عند التغنی بالفتح او الکسر والحق بها النون فقیل المخترقن
والخفقن وتسمی هذا القسم من التنوین الغالی لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز

التنوین وبیان اقسامه

البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول
اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع
لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء
معنى من المعانى ففى عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة اعتبار
فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تامل
آسان گرفتن ١٢

ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى
اى بكسر فلا يحذف فى زيد بنى عمرو ١٢
علم آخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف
اى غير العلم الاول ١٢ ح
به والآخر مضاف اليه له فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن عالم
لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد و
حكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا
يلتبس بنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها تنبغية
والاصل فى البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اى غير الف
التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو

marfat.com

اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربَنْ بالتخفيف واضربَنَّ بالتشديد والنهى نحو لا تضربَنَّ والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيدا ما يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى وكثرت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكثر هو ان يؤكد والفعل بابر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد وه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكدوا الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصد من غير هو ما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لنقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر هو ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورا ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لنقل الياء

بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة

وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا

ذلك المذكور مثل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث

اضربانِّ واضربنانِّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا

يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد

لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم

التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله

مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما

اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي

كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من

حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر

عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما

على ضربين اما مع ضمير بارز وهو ثلاثة اشياء جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث

نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع

الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزونَّ وارمونَّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا

الكفار وارموا الغرض وكذا اغزينَّ وارمينَّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش

marfat.com

وَازْمِي الْغَرَضَ وَضُمَّ الْوَاوَ الْمَفْتُوحَ مَاقَبْلَهَا نَحْوُ اخْشَوْنَ كَمَا ضَمَمْتَهَا مَعَ الْمُنْفَصِلَةِ نَحْوُ اخْشَوُا الرَّجُلَ وَ
تَكْسِرُ الْيَاءَ الْمَفْتُوحَ مَاقَبْلَهَا كَمَا كَسَرْتَهَا مَعَ الْمُنْفَصِلَةِ تَقُولُ اخْشَيْنَ كَاخْشَيِ الرَّجُلَ فَاِنْ لَمْ يَكُنْ اَيِ الضَّمِيرُ
الْبَارِزُ وَهُوَ فِي الْوَاحِدِ الْمُذَكَّرِ نَحْوُ اغْزُ وَارْمِ وَاخْشَ فَكَالْمُتَّصِلِ اَيْ فَالنُّونُ كَالْكَلِمَةِ الْمُتَّصِلَةِ وَيَعْنِي
اَيْ كَالْمُتَّصِلِ الَّذِي هُوَ كَالْجُزْءِ مِنَ السَّابِقِ اِلَخْ
بِهَا اَلِفَ التَّثْنِيَةِ تَقُولُ اغْزُونَ وَارْمِيَنَ وَاخْشَيَنَ بِرَدِّ اللَّامَاتِ وَفَتْحِهَا كَمَا قُلْتَ اغْزُوَا وَارْمِيَا وَاخْشَيَا
وَمِنْ ثَمَّ اَيْ لِاَجْلِ اتِّصَالِهَا مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُتَّصِلِ وَمَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ قِيلَ هَلْ تَرَيَنَّ
فِي هَلْ تَرَى كَمَا يُقَالُ تَرَيَانِّ هَذَا مِثَالٌ لِغَيْرِ الْبَارِزِ الَّذِي تَحَرَّكَتْ لَامُهُ بِالْفَتْحِ كَمَا تُفْتَحُ مَعَ الْمُتَّصِلِ
وَهَلْ تَرَوُنَّ فِي هَلْ تَرَوْنَ بِاِسْقَاطِ نُونِ الْجَمْعِ وَاِلْحَاقِ نُونِ التَّاكِيدِ وَضَمِّ الْوَاوِ كَضَمِّهَا فِي
لَمْ تَرَوُا الْقَوْمَ هَذَا مِثَالٌ لِمَا فِيهِ ضَمِيرٌ بَارِزٌ يُضَمُّ لِاَجْلِ النُّونِ وَهَلْ تَرَيِنَّ فِي هَلْ تَرَيْنَ بِاِثْبَاتِ
الْيَاءِ وَكَسْرِهَا كَمَا يُقَالُ لَمْ تَرَيِ النَّاسَ هَذَا مِثَالٌ لِمَا فِيهِ بَارِزٌ يُكْسَرُ لِاَجْلِ النُّونِ وَاغْزُوَنَّ عَطْفٌ عَلَى
هَلْ تَرَيِنَّ لَا عَلَى تَرَيِنَّ اَيْ وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ اغْزُوَنَّ بِرَدِّ الْوَاوِ الْمَحْذُوفَةِ كَمَا تُرَدُّ مَعَ ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ فِي اغْزُوَا
وَاغْزِيَنَّ فِي اغْزُوا بِحَذْفِ الْوَاوِ الْمَضْمُومِ مَاقَبْلَهَا كَمَا قِيلَ اغْزُوا الْقَوْمَ وَاغْزِيَنَّ فِي اغْزِي بِحَذْفِ
الْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَاقَبْلَهَا كَاغْزِي الْقَوْمَ وَهَذِهِ الْاَمْثِلَةُ وَقَعَتْ عَلَى تَرْتِيبِ تَصْرِيفِهَا الْوَاقِعِ فِي كُتُبِ التَّصْرِيفِ
بَعْضُهَا لِمَا هُوَ مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُنْفَصِلِ وَبَعْضُهَا لِمَا هُوَ مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ كَالْمُتَّصِلِ كَمَا اَشَرْنَا اِلَيْهِ
وَالنُّونُ الْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنَيْنِ اَيْ لِالْتِقَائِهَا السَّاكِنَ الْمَذْكُورَ بَعْدَهَا وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ لِلسَّاكِنَيْنِ اَيْ
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ شِعْرٌ لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ اَنْ ٭ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ ٭
اَيْ لَا تُهِينَنْ حُذِفَتِ النُّونُ الْمُخَفَّفَةُ لِالْتِقَائِهَا اللَّامَ السَّاكِنَةَ الَّتِي بَعْدَهَا وَبَقِيَتْ فَتْحَةُ مَاقَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا

marfat.com

وَالْاَلْكَانُ الْوَاجِبُ اَنْ يُقَالَ اَتَيْتُ الْفَقِيْرَ وَلَمْ يَجُزْ كَوْنُهَا بِالْكَسْرِ كَمَا يُحَرَّكُ التَّنْوِيْنُ فَرْقًا بَيْنَهُمَا وَاِنَّمَا لَمْ يَنْعَكِسْ حِفْظًا لِمَرْتَبَةِ
مَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ عَنْ مَرْتَبَةِ مَا يَدْخُلُ الْاِسْمَ لِكَوْنِ الْاِسْمِ اَصْلًا وَالْفِعْلِ فَرْعًا وَتُحْذَفُ اَلِفُ الْمُخَفَّفَةِ فِيْ
حَالِ الْوَقْفِ عَلٰى مَا اُلْحِقَتْ بِهٖ تَخْفِيْفًا اَوْ تُضَمُّ اَوْ تُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا كَمَا يُحْذَفُ التَّنْوِيْنُ لِذٰلِكَ غَيْرَ مَا حُذِفَ
لِاَجْلِ الْمُخَفَّفَةِ كَمَا اِذَا اُلْحِقَتِ الْمُخَفَّفَةُ بِاغْزُوْا اَوْ اغْزِيْ وَقُلْتَ اغْزُنْ وَاغْزِنْ بِحَذْفِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَاِذَا وُقِفَتْ
عَلَيْهِمَا وَجَبَ اَنْ تَرُدَّ الْمَحْذُوْفَ وَقُلْتَ اغْزُوْا وَاغْزِيْ بِخِلَافِ التَّنْوِيْنِ فَاِنَّهُ لَا يُرَدُّ مَا حُذِفَ لِاَجْلِهٖ لِاَنَّ التَّنْوِيْنَ لَازِمٌ
فِي الْوَصْلِ وَالْمُخَفَّفَةُ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ فَجُعِلَ اللَّازِمُ مَرْبِيًّا بِبَقَاءِ اَثَرِهٖ عَلٰى مَا لَيْسَ بِلَازِمٍ وَالْمُخَفَّفَةُ الْمَفْتُوْحُ مَا قَبْلَهَا
تُقْلَبُ اَلِفًا كَقَوْلِكَ فِيْ اَضْرِبَنْ اَضْرِبَا تَشْبِيْهًا لَهَا بِالتَّنْوِيْنِ فَاِنَّ التَّنْوِيْنَ اِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهٗ يُقْلَبُ اَلِفًا وَاِذَا انْضَمَّ
اَوْ انْكَسَرَ يُحْذَفُ نَحْوُ اَصَبْتُ خَيْرًا وَاَصَابَنِيْ خَيْرٌ وَاخْتُمْ لِيْ بِخَيْرٍ اَللّٰهُمَّ اجْعَلْ خَاتِمَةَ اُمُوْرِنَا خَيْرًا وَاَلْحِقْ بِنَا مِنْ تَبِعَتِهٖ
شُرُوْرًا نَاضِرَةً وَاجْعَلْ نُوْنَاتِ نَقَائِصِنَا خَفِيْفَةً كَانَتْ اَوْ ثَقِيْلَةً فِيْ مَوَاقِفِ النَّدَامَةِ مَنْقَلِبَةً بِاَلِفِ آدَابِ
عُبُوْدِيَّتِكَ عَلٰى نَهْجِ الْاِسْتِقَامَةِ وَصَلِّ عَلٰى مَنْ كَلِمَةُ شَفَاعَتِهٖ فِيْ مَحْوِ اَرْقَامِ الضَّلَالَاتِ كَافِيَةٌ وَعَنْ مَضَرَّةِ
اَسْقَامِ الْجَهَالَاتِ شَافِيَةٌ وَعَلٰى اٰلِهٖ وَاَصْحَابِهٖ وَعَلٰى مَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ زُمْرَةِ اَحْبَابِهٖ قَدِ اسْتَرَاحَ مِنْ كَمَدِ الْاِنْتِهَاضِ
نُقِلَ هٰذَا الشَّرْحُ مِنَ السَّوَادِ اِلَى الْبَيَاضِ الْعَبْدُ الْفَقِيْرُ عَبْدُ الرَّحْمٰنِ الْجَامِيُّ وَفَّقَهُ اللّٰهُ سُبْحَانَهٗ فِيْ وَظَائِفِ عُبُوْدِيَّتِهٖ
لِلْاِعْرَاضِ عَنْ مُطَالَبَةِ الْاَعْوَاضِ وَالْاَغْرَاضِ ضُحْوَةَ السَّبْتِ الْحَادِيْ عَشَرَ مِنْ مَصَانِ الْمُنْتَظِمِ فِيْ سِلْكِ شُهُوْرِ سَنَةِ سَبْعٍ وَتِسْعِيْنَ وَثَمَانِمِائَةٍ

تمت

الْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِيْ مَنَّ عَلَيَّ اِسْتِنْسَابِ طَبْعِ هٰذَا الْكِتَابِ مَرَّةً ثَانِيَةً وَصَلَّى عَلٰى نَبِيِّ صَاحِبِ فَصْلِ الْخِطَابِ وَعَلٰى اٰلِهٖ وَصَحْبِهٖ اِلٰى يَوْمِ الْحِسَابِ صَلٰوةً
مُتَسَالِيَةً فِي الْمَطْبَعِ الْمُصْطَفَائِيِّ الْوَاقِعِ فِيْ مَحْمُوْدْ نَگَرْ مِنْ مَحَلَّاتِ اللَّكْنَوْ اَوَائِلَ رَجَبِ الْمُرَجَّبِ مِنْ شُهُوْرِ سَنَةِ اَلْفٍ وَثَلٰثِمِائَةٍ وَثَلٰثٍ مِنْ هِجْرَةِ نَبِيِّ الْاَنَامِ
بِالْجَانِ تَحْتَ اِدَارَةِ الْعَبْدِ الْمُحْتَاجِ اِلٰى رَحْمَةِ الرَّبِّ الْغَنِيِّ الْمَنَّانِ مُحَمَّدْ عَبْدِ الْوَاحِدْ خَانْ بْنِ مُحَمَّدْ مُصْطَفٰى خَانْ غَفَرَ لَهُمَا اللّٰهُ الْغَفَّارُ الرَّحْمٰنُ

marfat.com

marfat.com